مجلة إسلامية شهرية جامعة

البيان

AL BAYAN

السنة السابعة والعشرون . العدد ٢٩٧ . جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ . أبريل ٢٠١٢ م

أيها الإسلاميون...! ماذا تريدون؟

البيئة الحاضنة للانحراف

منظمات المجتمع المدني

والغزو الصامت

الإسلاميون...

وإرث التاركين للشريعة

الإسلاميون

من الصحوة إلى النهضة

استحقاقات وتحديات

مجلة البيان

صدر حديثاً

التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) التاسع

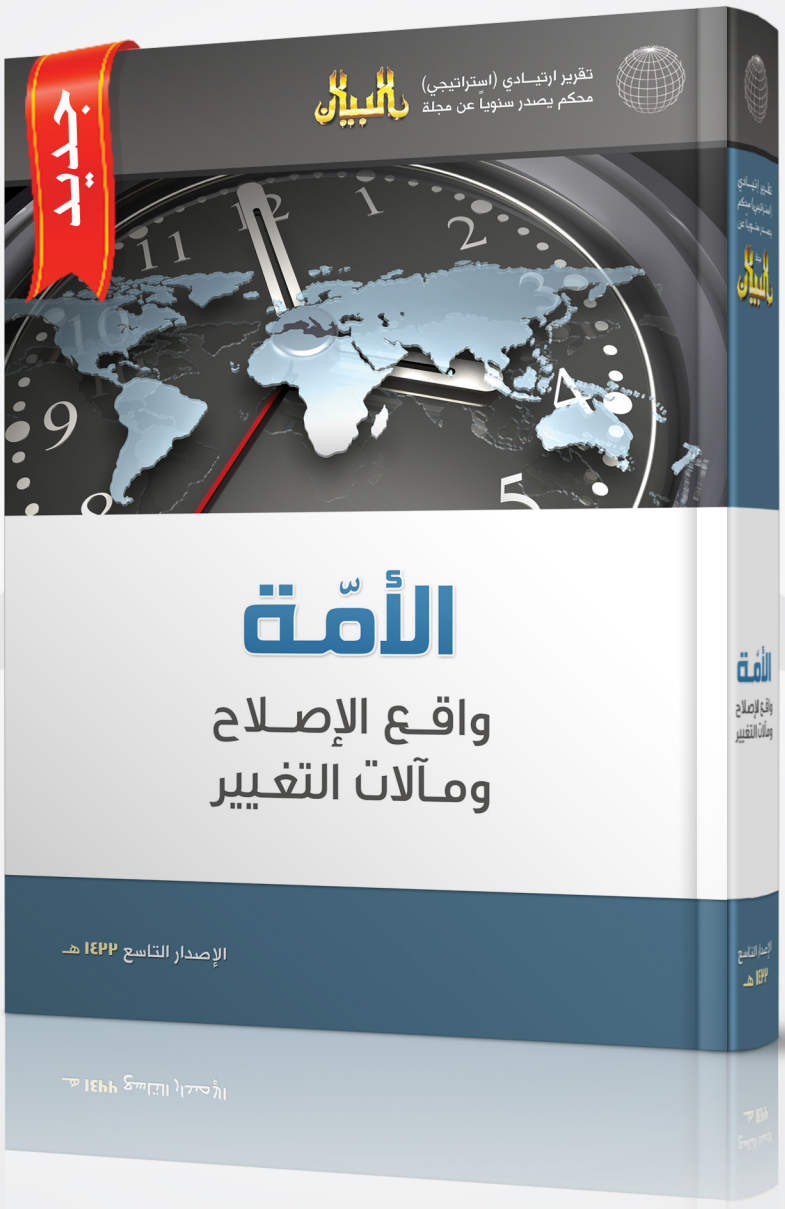

الرياض: ـ هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

التوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ ـ ٠٥٠٢٢١٠٩٢٠ ـ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ ـ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ ـ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

مكة والمدينة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨

المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

Abha Private Hospital
مستشفى أبها الخاص

أحدث تقنية لعلاج القرنية المخروطية
مع تصحيح النظر بواسطة الأشعة فوق البنفسجية

جهاز كروسي لينكينج

- يمكن اصلاح النظر مهما كانت درجة الضعف ودرجة انحراف القرنية بواسطة أحدث أجهزة الكروسي لينكينج للأشعة فوق البنفسجية لعلاج القرنية المخروطية
- بادر لعلاج القرنية المخروطية مبكراً مع تصحيح النظر خلال ساعة واحدة ...

المملكة العربية السعودية - أبها - شمال الخطوط السعودية هاتف: ٢٢٩٢٢٢٢ فاكس: ٢٢٤٤٨٠١ ص ب: ١٧٩٤
www.aph.med.sa info@aph.med.sa : البريد الإلكتروني

مجلة البيان
إسلامية . شهرية . جامعة

خدمة العملاء

السعودية
ص. ب ٢٦٩٧٠ الرياض: ١١٤٩٦.
الهاتف الموحد: ٩٢٠٠٠٤٥٤٨
هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ ـ فاكس: ٤٥٣٢١٢١
خدمة العملاء مباشر: ٢٢٥١٩٦٧

للمراسلات عبر البريد الإلكتروني

التحرير
editors@albayan.co.uk
خدمة العملاء
sub@albayan.co.uk
التسويق
sales@albayan.co.uk
العلاقات العامة
pr@albayan.co.uk

الموزعون

الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٢٧٧٣٣.
الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩
هاتف : ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦ .
سلطنة عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠ .
البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ **المنامة:** ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.
السعودية : الشركة الوطنية للتوزيع:
هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠.
السودان: الخرطوم، مكتب المجلة ٨٣٢١٢١٨٣.
قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ – ٤٥٥٧٨١١ – ٤٥٥٧٨١٢ – فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت الرمز البريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف: ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩.
المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف: ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩.
اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء : ص. ب ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ ـ فاكس: ٤٠٥١٣٥
تونس: الشركة التونسية للصحافة، ت ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٤٩٩ – فاكس: ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٠٠٤

رئيس التحرير
أحمد بن عبد الرحمن الصويان
alsowayan@albayan.co.uk

مدير التحرير
د. عبد الله بن سليمان الفراج

هيئة التحرير
أحمد بن عبد العزيز العامر
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف
د. يوسف بن صالح الصغير
فهد بن صالح العجلان
د. أحمد بن عبد المحسن العساف
فيصل بن علي أحمد الكاملي

سكرتير التحرير
إسلام السيد علي

الإخراج الفني
محمد سالم لرضي

عنوان المجلة على الشبكة العالمية
www.albayan.co.uk
YouTube | | |

الحسابات

السعودية: مصرف الراجحي
آي بان: SA١٣٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٠٠٢١٠٠٧

الاشتراكات

السعودية ودول الخليج	١٢٠	ريال سعودي
بريطانيا وإيرلندا	٤٧	يورو
أوروبا	٥٥	يورو
البلاد العربية وإفريقيا	٤٥	يورو
أمريكا وبقية دول العالم	٥٥	يورو
المؤسسات الرسمية	٦٠	يورو

الافتتاحية

٤ **الإسلاميون... وارث التاركين للشريعة**
التحرير

العقيدة والشريعة

٨ **التدرج في تطبيق الشريعة... المفهوم والرؤية**
أبو فهر السلفي/ أحمد سالم

السياسة الشرعية

١٤ **تحديات الربيع العربي (الحريات، الأقليات، المرأة)**
محمد بن شاكر الشريف

كلمات في المنهج

٢٠ **تلبيس الوسطية اللغوية على الشرعية**
أ. د. ناصر بن سليمان العمر

قضايا دعوية

٢٢ **«الإصلاح» في القرآن**
عبد العزيز الشامي

عاجل إلى الإسلاميين

٢٨ **أيها الإسلاميون... ماذا تريدون؟**
أحمد فهمي

معركة النص

٣٠ **البيئة الحاضنة للانحراف**
فهد بن صالح العجلان

المسلمون والعالم

٣٤ **المشروع الإسلامي... مائة عام من الحصار**
د. عبد العزيز كامل

٣٨ **السياسة الخارجية للحركات الإسلامية**
طلعت رميح

٤٢ **انكشاف العلمانية بعد الثورات العربية**
د. محمد مورو

٤٦ **«تسييس» التصوف في مصر الثورة...**
مصطفى شفيق علام

٥٠ **منظمات المجتمع المدني والغزو الصامت**
د. عبد الله عبد العزيز اليحيى

٥٤ دول الثورات العربية والمنظمات الدولية وأزمة التمويل — عبد الحافظ الصاوي

٥٨ إيران والأزمة السورية... خيارات صعبة وخطوات ضرورية — محمد عباس ناجي

٦٢ برلمان الثورة المصرية في مواجهة التحديات الاقتصادية — د. مصطفى محمود عبد السلام

٦٦ مرصد الأحداث — جلال سعد الشايب

عين على العدو

٧١ فلسطين وصعود الإسلاميين — د. عدنان أبو عامر

أدب

٧٤ الربيع العربي والخطوط المتوازية في مرآة شوقي — د. محمود بن إسماعيل عمار

إعلام

٧٨ الإعلام الإسلامي... تحديات الوجود واستراتيجية التطوير — عصام زيدان

في دائرة الضوء

٨٢ (الإسلام السياسي)... مغالطةٌ مبدئية تُعرقل الحوار — السنوسي محمد السنوسي

فكرية

٨٦ الإكراه على علمنة المجتمع المغربي — إبراهيم بيدون

اقتصاد

٨٨ التمويل الأجنبي... — د. رفعت السيد العوضي

متابعات

٩٢ ندوة «مصر ٢٠١٣م» برعاية مجلة البيان — مجلة البيان

الورقة الأخيرة

٩٤ ثورات العامة مشاهد تاريخية — د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف

[كلمة صغيرة]

أغيثوا سورية...!

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

لقد مضى عام على انطلاق ثورة الحرية في أرض الشام المباركة، ولم يتوقف فيه نزيف دماء إخواننا في سورية وإزهاق الأرواح وإهلاك الحرث والنسل لحظة واحدة، فضلاً عن ساعة أو يوم!

لقد مضى عام والنظام الطائفي في دمشق لا يزداد إلا إمعاناً في الإجرام وولوغاً في دماء وأعراض المسلمين، مستخدماً قوة بطش جبارة دونما أدنى رادعٍ من قيمةٍ أخلاقيةٍ أو بقايا ضميرٍ إنسانيٍّ أو حتى غريزيٍّ!

وبالمقابل أيضاً فقد مضى العام وإخواننا في سورية لا يزدادون مع المحنة إلا إصراراً على نيل حريتهم، وإقبالاً على بذلِ الأموالِ والمُهَجِ وأفلاذِ الأكباد، راضيةً بذلك نفوسهم مطمئنةً أفئدتهم، ومع إشراقة فجر كل يوم يقتربون من وعد الله الحق بالنصر بإذن الله، وتلتحق بقافلة الثورة شرائح كانت تتردد [١]، والنظام يتقهقر يوماً بعد يوم.

إنها معركة من معارك الحق الفاصلة، تمايزت فيها الرايات، واتضحت فيها النوايا والغايات، وحزب الباطل يدأبون في الاصطفاف ويتفننون في المكر والكيد أفراداً وشعوباً وحكومات...!

ليس في ما ذُكِر ضَيْر ولا تثريب؛ وإنما المضُّ في الأمر، ذلك الصمت المريب لكثير من النخب والشعوب المسلمة، وذلك التباطؤ و (التواطؤ) في بعض صوره لكثير من النظم العربية والإسلامية، بما فيها النظم الوليدة من رحم ثورات الربيع العربي!

تُـرَى إلى أي حد يجب أن تصل الفاتورة التي يدفعها الشعب السوري من الدماء والأشلاء لكي تتحرك الضمائر؟

جدير بالأمة (حكومات وشعوباً وأفراداً) أن تعي أن الشعب السوري يمثل رأس حربةٍ في صراعنا الحضاري صراعِ الوجودِ، وجدير بها أن تتحمل مسؤولياتها تجاهه، ودونها قول ربها – سبحانه –: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: ٢٥].

---

(١) بلغ عدد نقاط التظاهر في (جمعة الوفاء للانتفاضة الكردية) (٥٨٠) نقطة تظاهر.

الإسلاميون...
وإرث التاركين للشريعة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فقد وصف الله - تعالى - كل حكم يُحِلُّه البشر مكان أحكامه المنزلة بأنه حكم الجاهلية، وفي ذلك سرٌّ من أسرار القرآن؛ فليس هناك وصف أدق من (الجهل) يمكن أن يوصف به مَن فضَّل هوى المخلوق المحدود في عقله وعلمه وحكمته، على هدى الخالق صاحب العلم المطلق والعدل المطلق والحكمة المطلقة، والأسماء الحسنى والصفات العلا كلها. إن أهواء الناس تتعدد وتتلون بتعدد الطبائع واختلاف الأمزجة وتفاوت مستويات العقول في معرفة الصواب من الخطأ والحق من الضلال. وعندما يغيب حكم الله، فليس ثَمَّ إلا الهوى، وعندما تختار أمة من البشر أن تسلك طريقاً يوافق هواها، غير ما هداها إليه خالقها ورازقها ومدبر أمرها؛ فإنها لا تعبِّر بذلك إلا عن عميق الجهل الممزوج بمريب الشك، والموصل إلى سوء العاقبة في الدنيا والآخرة.

لنتأمل كيف ساق الوحي هذه الحقيقة بكلمات معجزة دقيقة، كما في قول الله - تعالى -: ﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ**﴾ [المائدة: ٤٩]، ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [المائدة: ٥٠]، فبقدر قوة عقل الإنسان وإيمانه ويقينه، تكون ثقته في حُسْن الشريعة وتمامها؛ لذا جاء الاستفهام الإنكاري في الآية: أيعدلون عن حكم مَن أودع أسرار أسمائه وصفاته كلها في شرعه؛ فأنزله بعلمه، وأودعه حكمته، وأظهر فيه لطفه وستره، وجعله منهاجاً ممن له الأسماء الحسنى؟ أيعدلون عن ذلك كله ليُحِلُّوا محله مناهج الظلوم الجهول الذي خلق ضعيفاً وخُلِق من عَجَل وكان أكثر شيء جدلاً؟

الجاهلون عندما يحكمون:

منذ أن ابتُليَت أمتنا بالاجتياح الاستعماري طوال القرن الماضي، كان المستعمرون الكافرون يعلمون أنهم - حتماً - خارجون بجيوشهم؛ ولذلك حرصوا على البقاء بأفكارهم ومناهجهم، عن طريق فرض منظومات قانونية تحكم لحسابهم واقع المسلمين، وخلَّفوا وراءهم خلفاء لهم - كما هو معروف - من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، ولكنهم لا يحترمون هويتنا فيحكمون بشريعتنا، بل بدَّلوها أو تركوها أو بعَّضُوها أجزاءَ يصلح بعضها للأحوال الشخصية، ولا يفيد بقيتها في سائر الأمور الحياتية. والجريمة الكبرى التي اقترفها - ولا يزال يقترفها - المبدِّلون لشرع الله في بلاد العرب والمسلمين، كانت في حقيقتها تحكيماً للجهل المركَّب في أعراض الناس وأموالهم وعقولهم ومصائر أجيالهم وأوطانهم ومقدراتهم. فلم يكن مسلكُهم في الحكم مجردَ تغييرات شكلية في صور رمزية ظاهرية تجامل المحتل الغادر المغادر؛ لكنهم بإقدامهم على تثبيت وحماية المنظومات التشريعية المجافية للشريعة الإسلامية، أجرَوا أكبر عملية تشويه في جسد الأمة وقلبها، تصل إلى حدِّ التمثيل والتنكيل. وقد كانت نتائج تنحية الشريعة أو تبديلها أو تبعيضها كارثيةً على الشخصية الاعتبارية للأمة؛ بحيث ورثت عاهات حضارية تحتاج لجهود جبارة لعلاجها، وإخراج الأمة معافاةً من آثارها. وهذا ما حاول المصلحون القيام به عبر عقود طويلة. ولو نظرنا لأحوال الطغاة الذين ذهبت بهم الثورات - والذين لم يذهبوا بَعُد منهم - لوجدنا أنهم قد ورَّثوا تَركات ثقيلةً في خطرها، باهظةً في تكاليفها، ذات آصار لا يسهل الفكاك منها، وأوضار يصعب التخلص من أدرانها وأضرارها، إلا بأمرين:

أولهما: تجريد الاستعانة بالله؛ فهو القادر - سبحانه - على أن يغير ما بقوم إذا غيروا ما بأنفسهم.

والثاني: علاج الأدواء بما يقابل كلاً منها من دواء. فما فُقِد بغياب شيء من الشريعة لا يعوَّض إلا باستعادة ذلك الشيء منها، ولو بشيء من التدرُّج والمرحلية والأناة. وهذه هي المسؤولية الكبرى التي تنتظر الإسلاميين اليوم وينتظرونها.

إن التركة التي ورَّثها ظالمون، وسيورِّثها آخرون من الحكام المبدِّلين، أشبه بتركة عائل عاقٍّ مستهتر، أضاع من يعولهم في حياته، ولم يغنهم بما ترك بعد وفاته، بل ترك لهم ديوناً ومظالمَ ومشكلات، يتقاسمون - قسراً وقهراً - مسؤولية سداد استحقاقاتها وعلاج آثارها.

لو رحنا نتأمل حجم الجناية على الناس بترك الشريعة، لرأينا عجباً يزيدنا يقيناً بأنه لا أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون. فلم يكن هناك معوَل هدم أشد تدميراً لدين الناس ودنياهم من إخضاعهم لشرائع صادرة عن جاهلية اعتقادية (شرقية أو غربية)، ورَّثَت جاهلية تشريعية تفرعت عنها كافة صور الجاهليات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي أريدَ فرضها ظلماً على مجتمعات المسلمين لولا ما أَودَع الله في هذه الأمة من خيرية جعلتها تستعصي على الفناء أو الخضوع والذوبان. لكن الأمر لم يخلُ من أمراض وأعراض أمراض هددت ولا تزال بنيان الأمة بأخطار فادحة. فالحكام المبدِّلون قد أدخلوا على الناس أنواعاً من الفتن والفساد بقدر ما خرجوا بهم عن شريعة ربهم، فوقعوا وأوقعوا الناس معهم في المخالفات التي حذَّر الله منها في قوله ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وأوجدت تلك الفتن ظواهر من الفساد ضرب بأطنابه على جميع مناحي الحياة غير المنقادة للشريعة، وصار الأمر كما قال الله - سبحانه -: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] قال أبو العالية: «من عصى الله في الأرض، فقد أفسد في الأرض؛ لأن صلاح الأرض والسماء بالطاعة»[1]. ولهذا جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن: «لَحَدٌّ يقام في الأرض أحب إلى أهله من أن يُمطَروا أربعين صباحاً».

في حياة لا تحكمها الشريعة تتوالى الفتن تترى، حتى تشمل جميع أوجه حياة العباد، بل تهدد مصيرهم بعد مماتهم. ويظهر الفساد في صورة زيادة النقص ومحق البركة. وهذا ما أصاب غالب الأمة في العهود المتأخرة؛ فأوجه الفساد التي خلَّفها الحكام المبدِّلون، كادت تستوعب جميع أوجه الحياة في مجتمعات المسلمين المعاصرة، بقدر ما غاب أو غُيِّب من أصول الدين وقواعد الشريعة. ومن حكمة الله - تعالى - أن يخص بذلك من لديهم قابلية للاتعاظ والرجوع (لعلهم يرجعون). أما الذين لا يرجعون ولا يرتدعون فلهم عقوبة أشد من الحرمان

(١) تفسير ابن كثير للآية.

ونقص الأنفس والثمرات؛ وهي عقوبة الاستدراج بالنعم والمنن ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]. لكننا نرجو أن يكون ما أصاب أمتنا من الفتن إنما جاء على سبيل الامتحان (لعلهم يرجعون) لا على سبيل الاستدراج ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وفي كل الأحوال فإن الظرف ظرف مراجعة ورجوع، ولا سبيل غير إعادة الاعتبار للشريعة بالتعامل معها على أرضية التحاكم القلبي والإذعان، لا على خلفية التردد والتجريب والامتحان. وما ورثته الأمة اليوم من أوضاع مزرية بسبب حصاد الفساد الناشئ عن هجر الشريعة، يحتاج إلى استحضار حجم الضرر أولاً، ثم استشعار قدر الخطر، ثم استجماع القوى واستفراغ الوسع في الإقبال على مرحلة استحقاقات (ما بعد الصعود) الذي مَنَّ الله به على الإسلاميين من خلال الثورات التي أطاحت بكثير ممن عاندوا الشريعة، وأضاعوا أجيالاً بتركها.

ولنستعرض الخطوط العريضة في ملامح تركة الفساد التي ورَّثها التاركون للشريعة، ومن ثَمَّ مسؤولية (جيل النهضة) الذي بصدد تسلُّم الراية من (جيل الصحوة) تجاه تصويب الحال وتصحيح المسار، وذلك على ما يلي:

أولاً: فساد اعتقادي:

ومنشؤه تربية قِطاع عريض من الأجيال على مناهج تعليمية مختلَّة، قزَّمت من قيمة المعاني الإيمانية، واتسمت بالميوعة الفكرية التي لا تفرِّق بين الاعتقاد الصحيح والاعتقاد الباطل، وكذلك أنشأت أجيالاً على برامج إعلامية لا تميز بين الهداية والغواية، بل تمجِّد وتقدِّم الغواية وأهلها - في أكثر الأحيان - على الهداية وأهلها. وأوجد هذا قِطاعاً ضخماً من الناس مصاباً بفقد المناعة الاعتقادية، فنشأت لذلك أفكار منحرفة، وانبعثت أخرى منحلَّة أوجدت (تيارات) تائهة نزقة، غير محصَّنة من انحرافات المذاهب القديمة والحديثة، وقد رأى الناس جميعاً كيف كانت توجُّهاتها وتحرُّكاتها (الهستيرية) الهمجية، بعدما لاحت رايات نصرة الشريعة من بعيد.

أفكار الانحراف تلك التي نمت وترعرعت في بيئة غياب الشريعة، تحتاج إلى جهد جهيد من إصلاح المناهج التعليمية، وتقويم الوسائل الإعلامية وَفْقَ المنهج الإسلامي. وتلك مهمة الحاضر والمستقبل التي حمل الإسلاميون مهمة إعطائها الأولوية القصوى؛ لأن ما بعدها ينبني عليها.

ثانياً: فساد تشريعي:

وقد كان هذا نتيجة طبيعية للفساد الاعتقادي المتغلغل في طبقات ما يسمى «النخب الحاكمة»؛ حيث تصورت تلك الفئات - لفرط ضلالها - أن إحلال أو تثبيت المنظومات التشريعية الوضعية البشرية محل الشريعة الإسلامية الإلهية، سيضمن اللحاق بأمم الرفاه والتقدم، فتسببت بذلك في تعريض الشعوب لغزو منهجي في عقر دارها، كان من شأنه تثبيت أقدام الغزاة المستعمرين في بلاد المسلمين، حتى بعد رحيلهم، فصارت كثير البلدان المسلمة تعاني احتلالاً تشريعياً حقيقياً، يُحِل الحرام، ويحرِّم الحلال في كثير من الأحيان.

والأمانة اليوم معلقة بنواصي الإسلاميين - وخاصة البرلمانيين منهم - لإزالة آثار ذلك العار الذي لصق بجبين المسلمين، واستعادة منظومة التشريع الإسلامي السامي، ووضعها في مكانها اللائق بها في الدساتير واللوائح النظامية التي تسيِّر جميع مناحي الحياة، مع عدم التواني أو الفتور حتى لا تضيع هذه الفرصة التاريخية السانحة لطرد الاستعمارالتشريعي.

ثالثاً: فساد سياسي:

وهو نتيجة حتمية للفساد التشريعي، الذي لا يجعل الحكم لله، فيوسد الأمر لغير أهله، ويفصل السلطان عن القرآن، ويجسد الجبرية السياسية التي تسيء استخدام السلطات العامة لمنافع وأغراض خاصة؛ وذلك عن طريق استغلال النفوذ وأخذ الرِّشا وأكل الربا وممارسة المحسوبية والانتهازية. واقترن بالفساد السياسي المعاصر - في الغالب - التوسُّعُ في عمليات غسيل الأموال المجلوبة من النهب والاتجار في الحرام؛ سواء كان في الأسلحة أو المخدرات أو الفساد الأخلاقي. ولأن طبقات الفساد السياسي اتسعت بطول مدة المكث في السلطة رغماً عن إرادة الشعوب، فقد أصبح لها حرَّاس يحمونها ويفتدونها، ويعتبرون الحقوق المنهوبة حقاً مكتسباً، وهو ما أفرز (قبل الثورات) حالةً من الضعف العام في الانتماء والأداء السياسي الشعبي، وتمادياً في الاحتكار والتجبر الحكومي، وغياباً للتمثيل الصحيح لفئات المجتمع، واختفاءً للمراقبة والمحاسبة، وهو ما جعل المؤسسات الحاكمة جهات هدم لا بناء، وتفريق لا انتماء.

ليس أمام الإسلاميين خِيار في أن يقبلوا المنازلة مع بقايا

الجبروت السياسي الزائل وأذرعه الأخطبوطية، التي ستظل تتحـــرك ولو بلا رأس؛ وذلك عن طريـــق تفعيل أهم القواعد الأساسية في الفقه السياسي الإسلامي؛ التي تجعل الساسة والسياســـة في خدمة الأمة وقضايا ها ورسالتها، لا العكس؛ كما كان الشأن في عهود تمكين الفاسدين.

رابعاً: فساد اقتصادي:

وهو شرٌّ اتسع بقدر اتساع الفســـاد السياسي؛ فإذا كان الأخير جوهره إســـاءة استعمال السلطات العامة لمنافع ذاتية، فإن الأول مظهره ســـوء استخدام الموارد العامة لأجل مصالح خاصة، والفســـاد الاقتصادي الناشـــئ عـــن التنكر للقواعد الشرعية في بناء العدالة الاجتماعية، تسبب في إهدار ثروات الشـــعوب في ما يضرها بدلاً من اســـتثمارها في ما ينفعها، ولا حلَّ إلا بربط الأداء السياســـي الجيد بالأداء الاقتصادي الجيـــد، فدور مَنْ يلي أمر المســـلمين في نظامنا السياســـي الإسلامي يأتي على رأسه: إصلاح الدنيا بالدين، ولا إصلاح لدنيـــا الناس بدون عدالة اجتماعيـــة حقيقية، ترعى الفقير ولا تضيِّـــع الغني، وتضع الخطط لتنميـــة اقتصادية طموحة ومنتظمـــة، تراقبها المؤسســـات الأهلية، بآليات احتســـابية، وتشريعات تحاصر الفساد المالي بآليات المكاشفة والشفافية التي تميز روح الاقتصاد الإســـلامي، الـــذي زوحم في بلاده بأحلام الرفاهية الرأســـمالية الكاذبة، أو أوهام المساواة في الشيوعية البائدة.

خامساً: فساد اجتماعي:

وهو فساد يفوق في ضرره كلَّ ما سبق الكلام عنه من أنواع الفساد الناشئ عن هجر الشريعة؛ ذلك أن الفساد الاجتماعي يمثل انتقال الاختلال إلى البنى التحتية الأوسع من المجتمعات، عندما يموت الشعور عندها بوجود الفساد أو خطر المفسدين؛ فأخطر الخطر ألا يشـــعر الناس بالخطر. وأخطر من ذلك أن يشـــعروا ولكن لا يأبهون له، أو يأبهون ولكن لا ينتهون عنه أو ينهون؛ بل يتعايشـــون معه حتى يتعودوا عليه ثم يقبلوا به! وقد كان هذا رهان المفســـدين في داخل بلاد المسلمين وخارجها؛ أن تفقد الأمة مناعتها، وتنزل عن منزلتها، وتســـلِّم بهزيمتها. ولكن الله شاء أن يتوِّج جهود المصلحين، فيستنقذوا ما بقي من

القلاع، لعلهم يستعيدون به ما ضاع من الحصون.

يطول الكلام في استعراض بقية أوجه الفساد التي بدَّل بها المبدِّلون للشـــريعة أحوال الشعوب، وذلك في صور أخرى شاملة للفساد الثقافي والإعلامي والتعليمي، وفساد الروابط والعلاقات الداخلية بين مكونات الشـــعب الواحد، والعلاقات الخارجية بين بقية الشعوب، وكذلك إفساد الذوق العام، والسلوك العام، بسبب العبث بمفاهيم (الإبداع) و (الفن) و (الأدب)، وهو ما ورَّث فساداً أخلاقياً، يحتاج إلـــى جهود جيل، بل أجيال من المصلحين. ولكن الحقيقة الناصعة بين سُحُب الغبار الذي لا يزال يثيره المشاغبون علـــى هوية الأمة، فـــي مرحلة ما بعد هـــدوء أعاصير التغيير، هي: أن الشـــريعة الإسلامية التي أصلح الله بها أمة العرب بعد موات، وجمعهم بعد الشـــتات في زمان شركهم وجاهليتهم، حتى كانوا منارة للأمم، هي الأجدر والأقدر على إصلاحهم وإعادتهم لرشدهم إذا عادوا إليها وعضوا عليها ونافحوا عنها، فهذه وصية الرســـول الرؤوف الرحيم الحريص على المؤمنين، عندما قال ﷺ موصياً بمصدَرَي الشـــريعة: «تركت فيكـــم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه»[1].

(١) رواه مالك في الموطأ، وقال الألباني عنه في المشكاة: حسن.

التدرج في تطبيق الشريعة...
المفهوم والرؤية

أبو فهر السلفي/ أحمد سالم

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن السعي لضبط الأفراد والجماعات والمؤسسات وسائر النشاطات الإنسانية بمرجعية الوحي فيُحل الجميع ما أحل الله ويحرمون ما حرم الله ويجتهدون في تقدير حكم ما سكت الوحي عنه وَفْق المصلحة والمفسدة والموازين الخاصة بكل باب: هو عين ما يعبَّر عنه بتطبيق أو تحكيم الشريعة.

ولما كان كثير من ذلك يحتاج إلى سلطان، كان طلب حيازة السلطان المُمَكِّن من تحكيم الشريعة واجباً بالتبعية لوجوب تحكيم هذه الشريعة الإلهية.

ولاعتبارات سياسية واجتماعية، وداخلية وخارجية، فإن حيازة هذا السلطان ظلت في أغلب الأحيان متعذرة على حَمَلَة المرجعية الإسلامية، بل صارت معرفة خصومهم بمكان حيازة السلطان من مشروعهم هي نفسها حجة استضعافهم والتسلط عليهم، وهو ما حدا ببعضهم إلى التخلي عن حيازة السلطان هدفاً لحَمَلَة المرجعية الإسلامية، وحتى صار عنده من السياسة ترك السياسة.

وبعد الثورات العربية توفر مجال صحي - وإن بصورة نسبية - لكي يعرض الإسلاميون مشروعهم الإصلاحي، ومنذ لحظة عرض المشروع وحتى توسد بعضهم للسلطة بالفعل مروراً بكل مراحل الوصول للسلطة من خطاب إعلامي ومسار انتخابي، كان السؤال الأبرز هو سؤال التدرج؟

ويطرح هذا السؤال عادة للإجابة عن سؤال آخر يتم طرحه وَفْق خلفيتين فكريتين:

الأولى: تسأل عن الطريق الذي سيسلكه الإسلاميون لتطبيق الشريعة، وهل سيحملون الناس عليها قسراً ولو لم يرضها الناس منقلبين على الديمقراطية التي كانت وسيلة توسدهم للسلطة؟

الثانية: تسأل عن الطريق الذي سيسلكه الإسلاميون لتطبيق الشريعة وهل سيعطلون شريعة الله استسلاماً لضغوط الشعب وتسليماً بمقتضيات الديمقراطية رغم مصادمة هذه المقتضيات للمرجعية الإسلامية، وهو ما يخالف التقييد الذي على أساسه توسل الإسلاميون بالديمقراطية.

فالمجموعة الأولى تسأل عن صورة تحكيم الشريعة خوفاً من أن يتم الانقلاب على الديمقراطية لحساب تحكيم الشريعة، والمجموعة الثانية تسأل عن صورة تحكيم الشريعة خوفاً من الاستسلام للديمقراطية على حساب تحكيم الشريعة.

وهنا يجيب الإسلاميون - غالباً - بأنهم سيستعملون آلية التدرُّج ليبرز سؤال التدرج ما هو وما هي حدوده ومعاييره ومجالاته؟

وتحاول هذه الورقة استكشاف بعض معالم الجواب عن هذا السؤال، فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: التدرج لغة: قال ابن فارس: «الدَّالُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُضِيِّ الشَّيْءِ وَالْمُضِيِّ فِي الشَّيْءِ»[1].

فلفظ (درج) دال على المشي والمضي.

وأما (درَّج) بالتشديد فقال في اللسان: «وَيُقَالُ: دَرَّجْتُ الْعَلِيلَ تَدْرِيجاً إِذا أَطعمته شَيْئاً قَلِيلاً، وَذَلِكَ إِذا نَقِهَ، حَتَّى يَتَدَرَّجَ إِلى غَايَةِ أَكله، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْعِلَّةِ، دَرَجَةً دَرَجَةً»[2].

فهو دال على التأني في تناول الشيء أو بلوغه، و (تدرج) مُطَاوِع دَرَجه وَإِلَيْهِ تقدم شَيْئاً فَشَيْئاً وَفِيه تصعد دَرَجَة دَرَجَة[3].

فجماع دلالات التدرج: أنه أَخْذ الأمر شيئاً فشيئاً لا دفعة واحدة.

ثانياً: أنواع التدرج:

التدرج ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التدرج في التشريع، ومعناه: أن يكون مقصود المشرِّع تشريع صورة معينة لكن يتوسل إليها بتشريع مؤقت قاصر عن الصورة المقصودة ثم يتدرج المشرِّع حتى يصل إلى صورة المنع التي كانت مقصودة له أول الأمر.

ومن أشهر أمثلته التدرج في تشريع الخمر على أربع مراحل.

النوع الثاني: التدرج في إبلاغ الصورة التشريعية، ومعناه: بيان بعض الدين والحق والسكوت عن بيان بعضه إلى أن يحين وقته.

ومن أشهر أمثلته حديث معاذ المشهور لما بعثه النبي ﷺ إلى قوم أهل كتاب.

النوع الثالث: التدرج في التنفيذ: وفيه تكون الصورة التشريعية معلومة بينة ولكن يُسكت عن إنفاذها وتحقيق مقتضياتها.

ومن أشهر أمثلته ما وقع من الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ إلى الحُكْم بعدَ مظالِمَ اقترفَهَا بعضُ الذينَ سبقُوهُ، فتدرَّجَ في الإصلاحِ ولَمْ يتعجلْ في التغيير، فدخلَ عليه ولدُهُ عبدُ الملكِ، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَتِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَمْضِيَ لِمَا تُرِيدُهُ مِنَ الْعَدْلِ؟ فَوَاللهِ! مَا كُنْتُ أُبَالِي لَوْ غَلَتْ بِي وَبِكَ الْقُدُورُ فِي ذَلِكَ».

قَالَ: «يَا بُنَيَّ ! إِنِي إِنَّمَا أُرَوِّضُ النَّاسَ رِيَاضَةَ الصَّعْبِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْيِيَ الْأَمْرَ مِنَ الْعَدْلِ، فَأُؤَخِّرَ ذَلِكَ حَتَّى أخرجَ مَعَهُ طَمَعاً مِنْ طَمَعِ الدُّنْيَا، فَيَنْفِرُوا مِنْ هَذِهِ وَيَسْكُنُوا لِهَذِهِ»[4].

ثالثاً: دواعي التدرج والتحديات الموجبة لاستعماله عند من يستعمله:

تدور دواعي التدرج على ثلاثة أشياء:

١ – العجز عن إنفاذ الشريعة والإلزام بها.

٢ – القدرة على إنفاذ الشريعة، ولكن مع غلبة مفسدة ترك التدرُّج على مصلحة الإلزام بالشريعة.

٣ – القدرة وقلة المفسدة، ولكن إرادة صاحب السلطان الرفق بالناس وتهيئتهم وحُسْن سياستهم.

هذه ثلاث علل يتم التعلُّل بها عند إرادة التدرج، والمقصود أنها علل ممكنة لدعوى التدرج، وقد صلحت بالفعل للقول بالتدرج في حالات معينة، وليس المقصود صلاحيتها للقول بجواز التدرج شرعاً من غير اعتبار للموازنة بين الدواعي والموانع في الحالات المخصوصة.

رابعاً: رؤية التيارات الإسلامية حول التدرج:

سأكتفي هنا لضيق المقام بذكر ما يمثل رأي جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ثم ما يمثل رأي الدعوة السلفية بالإسكندرية، ثم رأي الدكتور حازم أبو إسماعيل مرشح الرئاسة في مصر.

١ – الإخوان المسلمون:

• نشر الدكتور عطية فياض على موقع جماعة الإخوان المسلمين بحثاً حول التدرج، قرر فيه منع تدرج التشريع وجواز استعمال التدرج في البلاغ والتدرج في التطبيق والتنفيذ مع ذكر قواعد حاكمة[5].

• في تصريحات للدكتور محمد سعد الكتاتني أمين عام حزب الحرية والعدالة ورئيس مجلس الشعب بعد ذلك قال فيها: «في حال وصول الحزب لسُدَّة الحكم في البلاد؛ فلن يمنع الخمور بالمنازل أو الفنادق، ولن يحجب المواقع الإباحية، ولن يطبق الحدود، ولن يتدخل في تصرفات السائحين على

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ): (٢/٢٧٥)، وانظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ): (١/٣١٣).

وانظر: كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ): (٦/٧٧).

وتهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ): (١٠/٣٣٨).

(٢) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ): (٢/٢٦٧).

(٣) المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: (ص٢٧٧).

(٤) صحيح: أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص٣٧) تحقيق الشيخ مشهور حسن والشيخ هشام السقا – ط/المكتب الإسلامي دار عمار (١٩٩٠م).

(5) - http://www. ikhwanonline. com/new/Article. aspx?ArtID=94868&SecID=360

الشواطئ».

ونفى الكتاتني سعي الجماعة لتطبيق الحدود فور وصولها للحكم، وأن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن هذه النقطة؛ مستشهداً بتصرُّف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما أوقف تطبيق الحدود في عام المجاعة [١].

٢ - الدعوة السلفية بالإسكندرية:

يقول الشيخ ياسر برهامي: «... فالتدرج المبني على القدرة والعجز مشروع، فما عجزنا عنه لا نؤمر بتطبيقه، وما قدرنا عليه وجب علينا تطبيقه. والتدرج المبني على مراعاة المصلحة والمفسدة مشروع أيضاً، مثل: النهي الوارد عن قطع الأيدي في الغزو، وأما التدرج الراجع إلى أهواء الناس؛ فلا شك أنه تضييع للحق وللشرع»[٢].

وينص الشيخ عبد المنعم الشحات على أن الفرق بين تصورهم للتدرج وتصور الإخوان يكمن في حرص الدعوة السلفية على بيان الحق كاملاً ثم تنفيذ ما يستطيعونه ويطيقه الناس، أما الإخوان - وَفْق تصوره - فلا يذكرون سوى أنهم لن يفعلوا كذا أو سيفعلون كذا فقط فيظن الناس أن هذا القدر المكتفى به هو الدين كله[٣].

٣ - المرشح الرئاسي في مصر الدكتور حازم أبو إسماعيل:

يفرق الدكتور بين التدرج الذي يحصره في التدرج التشريعي ويرى أنه انقطع بانقطاع الوحي، وبين الاستطاعة التي يذكر في حدها نفس ما يذكر في النوعين التاليين من التدرج، وإن كان يخص ما يؤذن بها بالضرورة فقط، فيقول: «التدرج غير حد الاستطاعة تماماً، ده حكم فقهي، وده حكم فقهي آخر تماماً، التدرج حرام، يعني إيه حرام؟ يعني خلاص الشرع اكتمل... تطبيق الشريعة فريضة الآن، مش تدرُّج، لأ هي فريضة بأكملها الآن.

كل ما في الأمر أنني عندما جئت أطبق وجدت الذين ستطبق عليهم الشريعة ليسوا سلسين، فعاينت أنني ربما - مثلاً - أجبرتهم على شيء فانتقضوا على الإسلام كله، فأصبح هذا يمثل بالنسبة للحاكم حالة ضرورة، اللي هو تخلف الاستطاعة»[٤].

خامساً: المرتكزات الشرعية لتأصيل التدرج:

المراد بالمرتكزات هي الأسس والأصول الشرعية التي يتم بناء القول بالتدرج عليها، وهي أعم من الأدلة؛ إذ تشمل الأدلة وكلام أهل العلم.

المرتكزات ها هنا ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما فيه ممارسة للتدرج في الوحي أو عمل السلف، كما في دلالة خبر معاذ على التدرج في البيان، وتَرْك النبي ﷺ للكعبة رفقاً بالناس ومراعاة للمفسدة المتوقعة، وما في ترك النبي ﷺ لعقوبة المنافقين من تدرج بترك إنفاذ الحكم فيهم للمفسدة الغالبة، وما في قصة يوسف - عليه السلام - وخبر النجاشي - رضي الله عنه - ودلالة ممارسة عمر بن عبد العزيز على التدرج في التنفيذ.

النوع الثاني: المرتكزات التي تُستعمَل كمناط يؤذن بالتدرج فتكون بمثابة العلل في قياس التدرج الذي يمارسه صاحب السلطة على التدرج الذي في الممارسة النبوية أو السلفية.

فمن معاقد الإجماع في هذه المسألة أن في التدرج خروجاً عن الأصل الذي هو وجوب التحاكم والتحكيم والاستجابة والإنفاذ لأمر الله ورسوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

يقولُ الدكتورُ القرضاويُّ تحت عنوان: «الأصلُ عدمُ المشاركة»: «لا ريبَ أنَّ الأصلَ في هذه القضيةِ ألَّا يُشاركَ المسلمُ، إلَّا في حكمٍ يستطيعُ فيه أن ينفذَ شرعَ اللهِ في ما يوكلُ إليه من مهامِ الولايةِ أو الوزارةِ، وألَّا يخالفَ أمرَ اللهِ - تعالى - ورسولِه»[٥].

وهو ما يعني أن الخروج عن هذا الأصل بالتدرج سواء بالتشريع - إن وجد من يجيزه - أو بالسكوت عن البلاغ أو بالسكوت عن الإنفاذ والإلزام، كل ذلك محوج إلى ما يؤذن به من الشريعة ويخرج المكلف عن ربقَة الإثم الذي يحل به إن هو خالف أمر الله في ما ذكر.

بحيث يقول صاحب السلطة: سأتدرج ها هنا ولن أبلغ أو لن أنفذ وألزم بشرع الله لوجود علة شرعية يراعيها الشرع فتؤذن بهذا.

من هنا كان القول بالتدرج مؤسَّساً على المرتكزات التالية:

١ - نصوص الشرع الدالة على إيذان الإكراه بارتكاب بعض المحرمات وترك بعض الواجبات.

٢ - نصوص الشرع الدالة على إيذان حالة الضرورة بارتكاب بعض المحرمات وترك بعض الواجبات.

---

(١) في حواره مع جريدة الأهرام اليومية، في عددها الصادر صباح يوم (السبت) (١٠/ ١٢/ ٢٠١١ م).

(٢) موقع أنا السلفي (١/ ١٢/ ٢٠٠١ م)
http://anasalafy. com/play. php?catsmktba=31219

(٣) حلقة على قناة الناس (يوتيوب)
http://www. youtube. com/watch?v=wcD_3W-F9ks

(٤) درس في مسجد (يوتيوب).
http://www. youtube. com/watch?v=wwmLocZXC1k

(٥) من فقه الدولة في الإسلام، ص١٧٨.

٣ – نصوص الشرع الدالة على أن الوجوب منوط بالاستطاعة والقدرة.

٤ – نصوص الشرع الدالة على أن الحاجة تؤذن بارتكاب بعض المنهيات وترك بعض الواجبات.

٥ – نصوص الشرع وقواعده الدالة على الموازنة بين المصالح والمفاسد ودرء المفسدة الغالبة ولو بترك بعض الواجبات وفعل بعض المنهيات التي دونها في المفسدة.

٦ – نصوص الشرع الدالة على الرفق بالناس[١].

النوع الثالث: نصوص بعض أهل العلم في تقرير جواز التدرج:

وأسوق لها مثالاً واحداً، وهو قول شيخ الإسلام: «فَأَمَّا إذَا كَانَ الْمَأْمُورُ وَالْمَنْهِيُّ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمُمْكِنِ: إمَّا لِجَهْلِهِ، وَإِمَّا لِظُلْمِهِ، وَلَا يُمْكِنُ إزَالَةُ جَهْلِهِ وَظُلْمِهِ، فَرُبَّمَا كَانَ الْأَصْلَحُ الْكَفَّ وَالْإِمْسَاكَ عَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ... فَالْعَالِمُ فِي الْبَيَانِ وَالْبَلَاغِ كَذَلِكَ؛ قَدْ يُؤَخِّرُ الْبَيَانَ وَالْبَلَاغَ لِأَشْيَاءَ إلَى وَقْتِ التَّمَكُّنِ، فَإِذَا حَصَلَ مَنْ يَقُومُ بِالدِّينِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَوِ الْأُمَرَاءِ أَوْ مَجْمُوعِهِمَا؛ كَانَ بَيَانُهُ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ شَيْئاً فَشَيْئاً بِمَنْزِلَةِ بَيَانِ الرَّسُولِ لِمَا بُعِثَ بِهِ شَيْئاً فَشَيْئاً، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يُبَلِّغُ إلَّا مَا أَمْكَنَ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ وَلَمْ تَأْتِ الشَّرِيعَةُ جُمْلَةً... فَكَذَلِكَ الْمُجَدِّدُ لِدِينِهِ، وَالْمُحْيِي لِسُنَّتِهِ لَا يُبَلِّغُ إلَّا مَا أَمْكَنَ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ... وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ إقْرَارِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَرْكِ الْأَمْرِ بِالْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ وَالتَّحْرِيمَ مَشْرُوطٌ بِإِمْكَانِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ فَرَضْنَا انْتِفَاءَ هَذَا الشَّرْطِ، فَتَدَبَّرْ هَذَا الْأَصْلَ فَإِنَّهُ نَافِعٌ»[٢].

سادساً: صفة التدرج المأذون فيه وَفْق رؤية الباحث:

من الجلي أنه من الناحية التنظيرية فإنا لا نعلم أحداً من التيارات الإسلامية يقول بالتدرج في التشريع؛ وإنما غاية كلامهم هو استعمال نوعَي التدرج (البلاغي – التنفيذي)، ولذلك فالذي سأبسطه هنا هو تأكيد بطلان استعمال التدرج التشريعي، مع ذكر صور خفية منه، ثم ذكر بعض الإشارات المهمة لضبط نوعي التدرج الباقيين، ولعلِّي ألخِّص رؤيتي حول هذه القضية في النقاط التالية:

١ – مدار البحث في التدرج بأنواعه إنما هو على قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، وعلى الأصل المقرر أن «الشَّرِيعَة جَمِيعهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمَفْسَدَةَ الْمُقْتَضِيَةَ لِلتَّحْرِيمِ إذَا عَارَضَتْهَا حَاجَةٌ رَاجِحَةٌ أُبِيحَ الْمُحَرَّمُ»[٣]؛ حيث إن ترك بعض المأمور به وفعل بعض المنهي عنه هذا الترك الذي ينتج عن التدرج لا بد أن يكون لتحصيل مصلحة أعظم من مصلحة فعل وإنفاذ المأمور المعيَّن أو لدرء مفسدة أعظم من مفسدة فعل المنهي المعيَّن. ومتى اختل هذا الميزان – كأن يمكن البلاغ أو إنفاذ الشريعة والإلزام بها من غير مفسدة راجحة – لم يجز التدرج، مع الإقرار بوجود مساحات للاجتهاد في تقرير غلبة المفسدة والمصلحة.

٢ – استعمال التدرج في محاله الصحيحة هو نفسه تطبيق للشريعة.

٣ – مما يُوسع دائرة الشريعة المطبقة من غير تدرج، الإلحاحُ على بيان الأساس الشرعي لمحاربة الفساد المالي والإداري وطلب صلاح البلاد والعباد وطلب النهوض والرقي بالأفراد والأمم ونحوه من المطالب المتفق على تحصيلها بين الإسلاميين وغيرهم فتكون المطالبة بها وتحصيلها تطبيق للشريعة لا يحوج إلى تدرج.

٤ – التدرج التشريعي بمعنى أن يُشرِّع صاحب السلطة تشريعاً جديداً فيه تحليل ما حرم أو تحريم ما أحل الله بدعوى التدرج، حرام ليس في الشرع ما يُسوِّغه، والتشريع حق لله – عز وجل – لا يشركه فيه غيره، ولا يؤذن بارتكابه إلا إكراه محقَّق، وهذا لا يوجد في بابنا لإمكان الانحياز عن السلطة وتركها أصلاً، أو الانعزال عن الحقيبة التشريعية في هذا القطاع براءة لله – عز وجل – ومن الصور الخفية للتدرج التشريعي أن يأتي صاحب السلطة من الإسلاميين إلى جريمة حرَّمها الشرع وعاقب عليها بعقوبة معيَّنة بينما القانون يبيحها أو يخفف عقوبتها فيريد صاحب السلطة أن يضع لها عقوبة مدنية غير العقوبة المنصوصة في الشرع يزعم أنه يتدرج نحو العقوبة الشرعية، وهذا باطل وهو من منازعة الله في التشريع، ويؤدي إلى توطين مبدأ العقوبات المدنية واستبدالها بعقوبات الشرع، وترك العلمانية صلعاء مقبحة للناس هكذا أحسن من تخفيفها بما يُضِل عن الوحي والشرع، ومصلحة فرض عقوبة مدنية على الزانية – مثلاً – تنغمر في مفسدة تشريع من دون الله، وفي مفسدة ترقيق استبدال الشريعة في قلوب الناس.

---

(١) انظر تفصيل هذه الأدلة في بحثي: «واقع المسلمين بين فقه الاستضعاف وفقه التمكين».

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (٢٠/٥٧ – ٦١). وقد سقت كلام الشيخ تاماً ونصوصه في هذا كاملة في كتابي سابق الذكر.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٢٩/٤٩).

٥ – التـــدرج في البلاغ والتدرج فـــي التنفيذ جائزان، تدل عليهما أدلة الشـــرع العامة والخاصة، مـــع التنبيه إلى أنهما بمنزلة العفو والســـكوت لا بمنزلة التحليل والتشـــريع، ولذلك يقول شـــيخ الإســـلام في حد هذا التدرج: «الْعَفْـــوَ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ؛ لَا التَّحْلِيلَ وَالْإِسْقَاطَ».

٦ – تـــرك الإلـــزام بالشـــريعة في زماننا والســـكوت عن القوانين الوضعية وعدم الســـعي المباشر لتغييرها أكثره بسبب المفســـدة المتوقَّعة من مثل هذا السعي سواء من نفرة داخلية أو ضغط دولي خارجي، ومراعاة غلبة المفسدة في ذلك نص عليها العلماء، فيقول شـــيخ الإسلام: «والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحســـن الوجوه. فمتى أمكن إقامتها مِن أمير لم يُحتَج إلى اثنـــين، ومتى لم يقم إلا بعدد ومِن غير ســـلطان أقيمت إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على إضاعتها، فإنها من باب الأمر بالمعـــروف والنهي عن المنكر، فإن كان في ذلك من فســـاد ولاة الأمر أو الرعية ما يزيد على إضاعتها لم يدفع فســـاد بأفسد منه»[1].

٧ – إلا أن عدم الســـعي المباشر لا ينفي السعي التدريجي فما لا يدرك كلُّه لا يترك جلُّه والميســـور لا يســـقط بالمعسور، واســـتعمال آليات الديمقراطية والتشـــريع البرلماني في ذلك جائـــز من باب الحاجة والضرورة علـــى أن تكون صياغة ذلك هي المطالبة بإنفاذ شرع الله في ذلك تحاكماً للمادة الدستورية القاضية بمصدرية الشـــريعة، ولا يصاغ ذلك في صورة مدنية تُخضِع الشـــريعةَ فيه للتصويت من جانـــب المطالب مع جواز التصويت إن طرحها غيرنا.

٨ – التأمل فـــي كيف ترك النبـــي ﷺ الكعبة على حالها مراعاة لحال قريش، وكيف ترك عقوبة المنافقين لغلبة المفسدة، ثم حرصه على أن تُحدَّ المرأة المخزومية يدل على وجوب النظر في كل حكم شـــرعي بحسبه وألا يجعل التدرج وقانونه وأصوله قواعد كلية تطبَّق على فترة زمنية شاملة أو نظام حكم بأكمله؛ وإنما يجب على المجتهد النظر في كل حكم يريد أن يترك بلاغه أو إنفاذه بدعوى التدرج، وأن يكون هذا النظر في كل حكم على حدة، وأن يـــوزن كل حكم وما يقترن به من دواعٍ للتدرج وموانعٍ منه وزناً خاصاً ليُخرَج بحكم تبرأ الذمة به ويســـتحق صاحبه أجر الاجتهاد أصاب أم أخطأ. أما غير ذلك من الأقوال المطلقة في ترك إنفاذ شـــريعة الله أو إبلاغها بدعوى التدرج ومن غير اجتهاد خاص متأنٍّ؛ بل بعضها باجتهاد على الهواء لم تستغرق مدته ســـوى ما بين انتهاء ســـؤال المذيع التليفزيوني إلى بداية الإجابة... كل ذلك عبث بالشريعة وتلاعب بها.

٩ – التـــدرج في البيان لا يعنـــي النطق بالباطل، ولا يجوز ذلك إلا في حدود ضيقة وأكثر المأذون فيه هو الســـكوت. أما عبـــارات من نوع لن نمنع كذا، ولن نمنع كذا كما ورد في عبارة الدكتور الكتاتني فلا بد من اقترانها ببيان ما يعتقده من تحريم الله لذلـــك وأن هذا الترك للمنع إنما هو تنفيذي وليس إقراراً لحق.

١٠ – أن الحاجـــة للتدرُّج في حكم مـــن الأحكام أو بعض الأحـــكام يحتاج حاجة ماسَّـــة إلى معرفة تامَّـــة بالواقع الذي تتشابك فيه العلاقات من شؤون اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية وخارجية؛ لأن هذه المعرفة هي وحدَها التي ستمكِّننا من تقدير المفاسد المترتبة على ترك التدرُّج أو على التدرُّج والحاجة إليـــه، لمعرفة ما إذا كان التدرُّج واجباً أو غير جائز. وهذا يبيِّن الضـــرورة القصوى لمعرفة العالم الشـــرعي بالواقع؛ لأن جزءاً من أحكامه لا يتم تصوُّر مســـائلها إلا بإدراكٍ كاملٍ للواقع محلِّ الحكم[2].

١١ – حد المفسدة الغالبة التي تؤذن بترك الإلزام بالشريعة، هو أن يؤدي الإلزام لنفرة شـــعبية تفســـد أمور البلاد وتعظم فتنتها. أما إن كان مَن في الســـلطة غالباً مسيطراً فلن تحصل هذه النفرة سوى بصورة لا تؤثر ولا تعظم مفسدتها، فيجب عليه الإلزام بالشـــريعة مع الرفق في هذا الإلزام وليس الرفق الذي يؤدي لترك الإلزام. يقول شـــيخ الإســـلام: «فليس حُسن النية بالرعية والإحسان إليهم أن يفعل ما يهوونه ويترك ما يكرهونه، فقد قال الله: ﴿**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَـــدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ**﴾ [**المؤمنون**: ٧١]، وقال – تعالى – للصحابة: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُـــولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيـــرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾ [**الحجرات**: ٧]، وإنما الإحســـان إليهم فعل ما ينفعهم في الدين والدنيا ولو كرهـــه من كرهه؛ لكن ينبغي لـــه أن يرفق بهم في ما يكرهونه؛ ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا كان العنف في شيء إلا شانه»[3].

(١) مجموع الفتاوى: (٣٤ / ١٧٦).

(٢) بتصرف من مقال قصير للشيخ الشريف حاتم العوني بعنوان: «تطبيق الأحكام بين التدرج والهجوم».

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٨ / ٣٦٤).

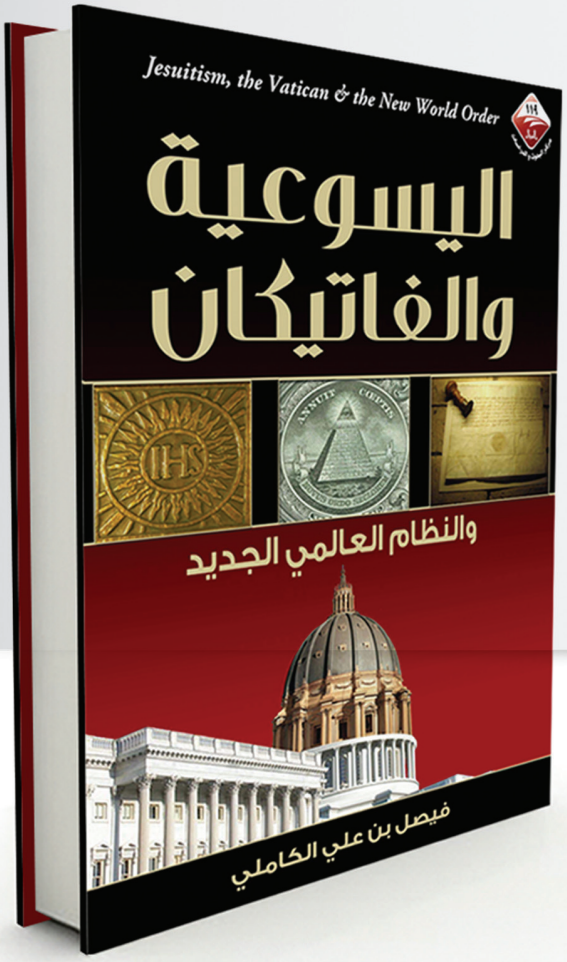

اليسوعية والفاتيكان

و النظام العالمي الجديد.

في الأسواق

اكتشف السر بعد خمسمائة عام من نذور الكتمان !

- **ما أخطرُ الجماعات السرية على الإطلاق ؟ ولم لا نعلم عنها شيئاً ؟**
- **ماذا تعرف عن ((أصحاب الأيكة)) الجدد ؟**
- **هل الماسونية حقاً صناعة يهودية ؟ فمن تخدم إذن ؟**
- **لم لا تتغير سياسة أمريكا بتغير الزعماء ؟ ومن هو الموجه الحقيقي لهذه السياسة؟**
- **ما حقيقة التحالف البابوي ـ الصهيوني ؟ وماذا يراد للقدس ؟**

وثائق سرية وحقائق مزعجة تقرؤها لأول مرة بالعربية في كتاب

((اليسوعية والفاتيكان والنظام العالمي الجديد))!

Badr: 0508948947

مجلة البيان

الرياض: ـ هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس: ٤٥٣٢١٢١
التوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ - ٠٥٠٢٢١٠٩٢٠ - ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ - ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ - ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥
جدة: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ مكة والمدينة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨
المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

تحديات الربيع العربي

الحريات
الأقليات
المـــرأة

محمد بن شـاكر الشـريف
alsharif@albayan.co.uk
@5942_alsharif

يكثر الحديث عن التحديات التي تنتظر البلدان التي قامت فيها ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، ومن خلال متابعة التطورات والأحداث يظهر بكل جلاء ووضوح أن التحديات آتية من الخارج الذي يمثله محور الشر والطغيان (الغرب الصليبـــي، واليهود) الذين دأبوا على قيام سياســـتهم الدولية على أســـاس استغلال البلدان العربية والإسلامية في أنانية مفرطة وتصرفات لا أخلاقية منقطعة النظير.

والتحديات الداخلية هي تحديات مفتعَلَة أو مصنوعة ليس لها ما يسوِّغها في محاولة لاستخدام بعض الأمور داخل المجتمعات العربية وهي أمور عادية لكنها تضخَّم ويُنفَخ فيها خدمةً للمشـــروع التســـلُّطي الأناني غير الأخلاقي لدول محور الشر والطغيان، ولعل أكثر ما يركِّزون عليه في ذلك ثلاثة ملفات، هـــي: ملف الحريات، وملف الأقليات، وملف المرأة، على أســـاس أن ذلك كلَّه نـــاتج من عدم تفعيل المواطَنة فـــي المجتمع، وهي التي تعني أن تكون الرابطة الجامعة بين سكان البلد الواحد هي رابطة الوطن؛ حيث تكون المواطَنة معقد الحقوق والواجبات ويترتب على ذلك أن كلَّ المشتركين في وطن واحد يتمتعون بالقدر نفســـه من الحقوق بغير تفرقة على أي أساس غير أساس الوطن فلا تفرقة في الحقوق والواجبات بين ســـكان الوطن الواحد؛ لا على أساس الدين فتوجد التســـوية الكاملة في كل شـــيء بين المســـلم والكافر على اختلاف مِلَلهم، ولا على أساس الجنس فتوجد التسوية الكاملة في كل شيء بين الرجل والمرأة، ولنعرض لكل ملف بقليل من التفصيل:

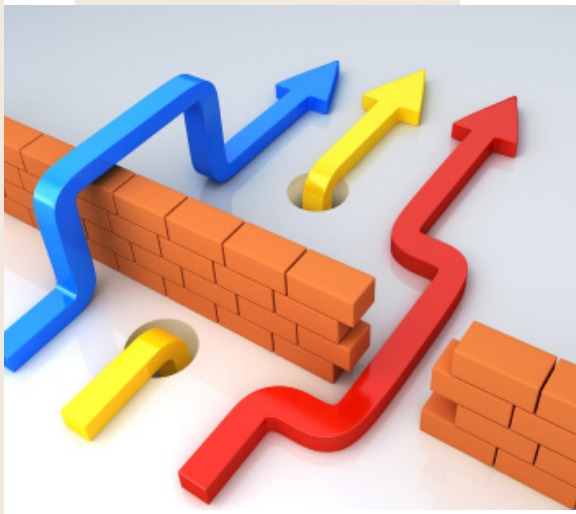

ملف الحريات:

الحريـة تعنـي في لغـة العرب ما خالـف العُبودية وبَرئ مـن العيب والنَّقص، والحريـة في الاسـتعمال المعاصر تركز على شـطرها اللغوي الأول (ما خالف العبودية) بينما تهمل الشـطر الثاني (وبَرئ من العيب والنَّقص)، والحرية في شـطرها الأول لها عدة مجالات، منها:

الحرية الشخصية: وتتعدى مداها عند الكثرة الكاثرة ولا تقف عند الحدود المقبولة دينياً وثقافياً ومجتمعياً حتى تصل إلى الانفلات من جميع القيود. فالحرية في هذا الباب تعني عند كثير من الناس الانفلات من قيد الدين، والانفلات من قيد العرف الصالح منه والفاسد.

ومنها الحرية الجنسية: تعني الحرية عند فريق آخر الانفلاتَ من قيد الأخلاق في باب علاقة الرجل بالمرأة؛ حتى يأتي كلٌّ منهما ما يحب على الوجه الذي يحب في المكان والزمان الذي يحب.

ومنها الحرية في جانب الفكر: بحيث يحق للإنسان أن يقول ما يشاء سواء ما كان مقبولاً على المستوى الديني أو الشعبي أو كان صادماً بقوة للعقيدة الدينية أو للموروثات الشعبية والأعراف التي توارثتها الأجيال. وليس هناك حدود للفكر يقف عندها؛ لأن الحدود عندهم تعني الحَجْر على الإبداع! وكأن الإبداع لا يتحقق إلا في ظل التحرر الكامل من أي قيد يعيق الفكر عن طَرْق ما يشتهي من الأبواب على الكيفية التي يريد، وهذا ليس تحرراً في الحقيقة؛ وإنما هو تمرُّد وانفلات وخروج عن الجادة

ومنها الحرية السياسية: وعنوانها الأساسي: إتاحة الفرصة أمام الناس في اختيار نظامهم السياسي الذي يرغبون وفي اختيار الحكام الذين يوكل لهم أمر إدارة البلاد مع إمكانية تغييرهم بصفة دورية ويترجم هذا فعلياً بإتاحة إنشاء الأحزاب وإجراء الانتخابات وإصدار الصحف وإطلاق الفضائيات وإنشاء المواقع على الشبكة، ويختصر ذلك كله في لفظة واحدة وهي الديمقراطية، وهذا المجال من الحرية هو أمثل ما في الحرية بالمفهوم السابق على رغم ما يشوبه من التجاوز والانفلات في بعض أجزاء هذا الجانب.

وفي ظل ثورات الربيع العربي التي أزالت أنظمة ظالمة قاهرة مانعة للحريات ومع تنفس الناس الصعداء واستشعارهم للحرية التي بدأت تدخل من جميع الأبواب فإن مزيداً من الانفلات في جوانب كثيرة تحت اسم الحرية مرشحة للتصاعد وقد ظهر من ذلك ما يندى له جبين كل شهم أبي حتى وجد من الفتيان والفتيات من يصور نفسه عارياً كما ولدته أمه وينشر صوره على مواقع التواصل الاجتماعي، وحتى لا تستحي بعض الفتيات التي نشرت صورة عارية لها من التصريح أنها ليست عذراء مع أنها لم تتزوج، في تحدٍّ واضح للدين والأعراف والعادات

لكن عندما نفعِّل الشطر الثاني من معنى الحرية الذي جهله كل من يتكلم عن الحرية أو ربما غيبوه من كلامهم ينصلح كثير من جوانب الحرية، فالحرية لا تكتفي بالانعتاق من العبودية في جميع أشكالها حتى تقيد - كما مر في التعريف - بالبراءة من العيب والنَّقص؛ فالحرية الحقيقية ما سلمت في جميع وجوهها من المعايب والنقائص ومن ثَمَّ فإن الانفلات في جانب العلاقة بين الرجل والمرأة ليس حرية إنسانية وإنما هي حرية بهيمية؛ حيث لا نرى هذا الانفلات إلا من جانب البهائم التي لا يشغلها شيء سوى إشباع البطن والفرج، وكذلك الحرية لا تكون في جانب العقائد والفكر إلا بالتزام جانب الشريعة؛ لأنها بتقيُّدها بالشريعة تسلم في الجانب العقدي والفكري من المعايب والنقائص. وهذا لا يناقض ترك النصارى واليهود وأصحاب الملل الأخرى يحيون حياة كريمة في بلاد المسلمين؛ لأن ذلك هو ما قررته الأحكام الشرعية؛ حيث يقول الله - تعالى -: ﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ويقول: ﴿**لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ [الممتحنة: ٨]، كما أن هذا لا يناقض منع الارتداد عن الإسلام ومعاقبة من يرتد عنه بعد إزالة الشبهة بالقتل؛ لأن الإسلام دين الحق يقيناً فلا يقبل من أحد تركه بعد الدخول فيه، وكما أنه لا يمكن تقرير حرية الإنسان في أن يقتل نفسه فكذلك لا يمكن إقرار ردته عن الدين لأن الردة أشد من قتل النفس.

وفي التقيد بشرع الله والاستسلام له تتحقق الحرية الحقيقية للإنسان؛ لأن عبودية الإنسان لربه تنفي أي عبودية من أي نوع كانت لغير الله - تعالى - لأن العبودية لغير الله - تعالى - تعني الشرك بالله وهو مناقض للتوحيد الذي هو الأصل الأصيل في الإسلام، فحتى تتحقق الحرية كاملة من المنظور الإسلامي فينبغي أن تزول كل أنواع العبودية لغير الله حتى لو كانت تلك العبودية لا تصل لدرجة العبادة كالحب الشديد للمال، والعناية الزائدة عن الحد باللباس والزينة؛ فقد سمى الرسول الكريم ﷺ من يفعل ذلك بالعبد فقال: «تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد القطيفة، وعبد الخميصة»، فالدرهم والدينار عملة مالية، والقطيفة نوع من الفراش والخميصة نوع من اللباس، قال ابن تيمية: «جعله عبد مَا يرضيه وجودُه ويسخطه فَقْدُه حَتَّى يكون

عبدَ الدِّرْهَم وَعبدَ مَا وصف فِـي هَذَا الحَدِيث... فَمَا كَانَ يُرْضِي الإنسـان حُصُوله ويسخطه فَقْده فَهُوَ عَبده؛ إذ العَبْد يرضى باتصاله بهما ويسخط لفقدهما».

وأما الحرية السياسـية فلا تكون حرية حقيقية حتى تتقيد بالشرع وأما ما يظنه الناس حرية في ظل النظام الديمقراطي الذي كثر الحديث عنه وتشـعَّب في بلـدان الربيع العربي، فهو فـي حقيقته عبودية يرسـف الناس فيها في الأغـلال؛ لأن الديمقراطية تعني في شقها السياسي حاكمية البشر والتي تنتهي في النهايـة إلى حاكمية بضعة مئات ممن يسـمَّون نواب الشـعب، فتؤول الديمقراطية في النهاية التي يجعلهـا طائفة من الناس منـاراً للحرية إلى عبودية مقننة يكون الإنسـان فيها عبداً لإنسان مثله، وحتى تكـون الديمقراطية حرية حقيقية فلا بد لها أن تبرأ من هذا العيب الجوهري وهـو تعبيد الناس للناس، وذلك لا يكون على الحقيقة إلا باتباع شـرع الله كما قال ربعي بـن عامر الصحابي - رضـي الله تعالى عنه - لرسـتم قائد الفرس: «الله ابتعثنا لنخرج من شـاء من عبادة العباد إلى عبـادة الله»، ومن ثَمَّ فلا يمكن الحفـاظ على الحرية الحقيقية في ظل الزعم أن السيادة للشـعب وأنه مصدر السلطات؛ فالسيادة لا تكون إلا لله رب البشـر والتـي تتمثل في تحكيم شريعته، وأما الآليات التنفيذية لتحقيق ذلك في أرض الواقع لتحقيق الحرية الحقيقية فهي مسائل اجتهادية متأثرة بالبيئة والزمان يجوز الاجتهاد فيها والاختلاف بشأنها، والخلاصة: أنه لا يمكن تصور حرية سياسية حقيقية إلا في ظل اتباع الشريعة.

لكـن الحديث عن الحرية السياسـية بعيداً عن الحديث عن التمسك بالديمقراطية أمر غير مألوف وقد يكون غيـر مفهوم لكثير من الناس، ومن ثَمَّ فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الإسـلاميين في هذا الجانب هو بيان كيف تتحقق الحرية السياسـية على أحسن الوجوه من غير التزام بالديمقراطية أو الرجوع لها، وتطوير آليات تضمن تحقيق ذلك في الواقع كما تضمن عدم الالتفاف عليها وتفريغها من مضمونها.

ملف الأقليات:

مفهوم الأقلية يعني طائفة من الشعب لها تفرُّد وتميُّز عن بقية الشعب: إما ديني وإما عرقي وإما لغوي، وتكوِّن هذه الأقلية في ما بينها مجتمَعَها الخاص، وينظَر لطائفة مَّا على أنها أقلية باعتبار محدِّدَيـن: إما من حيث العددُ: فيُنظَر للطائفة على أنها أقلية إذا كان عددهـا قليلاً جداً بالنسـبة لطائفة الأكثرية، وإما من حيث امتلاكُ السـلطةِ أو القدرةِ على التأثير: فينظر للطائفة على أنها أقلية إذا لم تكن مالكة للسلطة أو ليس لها قدرة على التأثير فيها.

لـم يكن لهـذا المصطلح الأقلية من حيـث المعنى وجود في الدولة الإسلامية التي استمرت قرابة أربعة عشر قرناً؛ وذلك أن شريعة الإسلام التي كانت تحكم بلاد المسلمين لا تفرِّق بين مسلم وآخر بأي نوع من التفرقة سواء لاختلاف العرق أو اختلاف اللغة أو اللون أو نحو ذلك؛ فالمسلمون سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، فهي معيار التفاضل بين المسلمين.

وأما مـن كان من أهل الذمة في ديار المسـلمين فكانت لهم حقوق منصوصة في العقد بينهم وبين المسلمين، وهذا العقد يرتب حقوقاً وواجبات متبادلة بين الطرفين يتحتم على كل طرف الوفاء بها، ومن ثَمَّ لم تكن هناك مشكلة لما يمكن تسميته بالأقليات.

وهـذه اللفظـة وما ارتبط بهـا من قضايـا كانت مدخلاً اسـتخدمته الدول الاسـتعمارية لتأليب الأقليـات على غالبية الشـعب، ولكي توجد لها جيوباً موالية من الشعب نفسه، لقد كان ملف الأقليات ورقة سـاخنة في أيدي الدول الاستعمارية تضغط بـه على أنظمة الحكم في بلادها كي تقبل بتدخل تلك الدول في شؤون البلاد ومصالحها.

ومـن ثَمَّ فقد عنيت الهيئات الدوليـة كالأمم المتحدة - التي توفـر فـي أحيان كثيـرة الغطـاء القانوني لتحقيـق الأطماع الاسـتعمارية - بالأقليات؛ فعملت لجانـاً لحمايتها وعقدت لها الاجتماعات المتعددة واتخذت من القرارات التي تقوي بها الأقلية في مواجهة بقية الشعب حتى يصل الأمر في نهايته إلى الاحتراب ومحاولة الانفصال، ثم الانفصال فعلاً وتكوين دولة جديدة تكون خنجراً في خاصرة الدولة الأم، وهذه الدولة الجديدة لن تكون إلا أداة في أيدي الدول التي ساعدتها على البروز لتحقيق أطماعها سواء بنشـر عقيدتها وثقافتها أو التبعية السياسية أو الاستغلال الاقتصادي.

وقــد تكون الثــورات التي قامت في كثيــر من البلدان بيئــة صالحة لتحريك الأقليات في ضــوء الضعف الحاصل فــي الدولــة الأم نتيجة للتغييــر الحادث، ونظــراً لأن دول الربيــع بعد نجاح ثوراتها بصدد إعــادة بناء الدولة وصياغة الدستور الجديد؛ لذا تأمل الأقليات أن يكون لها وضع متميز في الدســتور الجديــد وتطالب بدور في صياغتــه والعالم الاســتعماري يضغط لتحقيق ذلك، وما تحاوله الأقليات من تحصيل امتيازات لها تفوق نسبتها الحقيقية في المجتمع، يدل على أن شــعار المواطنة التي تعتمد المساواة بين جميع أفراد الشــعب على أساس الانتماء للوطن ليس شعاراً نزيهاً؛ بدليل أن من يرفعه ويطالب به غيره أنه من أول من يسعى لمخالفته بطلبه ما يطلب من امتيازات، ورغم أن الأقليات في غالب دول الربيــع العربي لم يكن لها دور في الثورات بل هناك من أعلن مناصرته ووقوفه بجوار النظام القائم وأصدر أوامره لطائفته بعدم مشاركة الشــعب في ثورته على النظام يومئذٍ في نظرة ضيقة تؤكد تقوقــع الطائفة حول مصالحها الذاتية وأنانيتها فــي تحقيق ذلك بدون نظر إلى مصلحة عامة الشــعب، كما حدث من طائفة النصارى الأرثوذكس في مصر.

وقــد كان من نتيجة هذه الثورات أن الشــعوب بدأت في التمتع بحريتها المتمثلة في اختيار من يمثلها، وكان من الطبيعي جداً - نظراً لكثافة التوزيع الســكاني بين الطوائف - أن يبرز التمثيل الإســلامي واضحــاً جلياً، وهو ما قــد يغري بعض الأقليــات بطلب تدخُّل أمريكا والغرب في الشــؤون الداخلية لبلادهم وفرض وضع متميز لتلك الأقليات غير متناســب مع وجودهــم وأعدادهم الفعلية، وبعض النــاس يظن أن الثورات بيئة صالحة لإعادة بناء الدولة على أســاس المواطنة والمساواة في الحقوق بدون النظر إلــى الفروق الحقيقية التي تمنع من المساواة الكاملة، والشــريعة قد كفلت حصول كلٍّ المكونات في بلاد المسلمين على حقوقهم كاملة غير منقوصة، على أنه ليس من تلك الحقوق تولي بعض المناصب الهامة كرئاســة الدولة؛ فإن رئاسة الدولة يجب أن تكون من حق المسلمين دون غيرهم مــن بقية طوائف المجتمع وهذا الأمــر ليس غريباً على الدول الغربية العريقة في الديمقراطية فكثير منها ينص في دستوره على ديانــة أو ملة أو مذهب رئيس الدولــة رغم اتفاقهم في أصل الديانة وهي الديانة النصرانية فبعضهم يجعل الرئاســة من نصيب البروتستانت وبعضهم يجعلها من نصيب الكاثوليك وبعضهم يجعلها مــن نصيب الأرثوذكس كلٌّ حســب الأكثرية الموجودة فــي بلده، وإذا كان الأمر كذلــك فلا يحق للأقليات في ضوء ثورات الربيع العربي أن تطالب بما ليس لها ولا يحق للــدول الغربية أن تناصرهم في ذلك أو تزعم اضطهاد الأقلية لهذا الســبب، وحتى من الناحية العملية أو الواقعية فإن بلداً إسلامياً تفوق نسبة المسلمين فيه الـ٨٠٪ وربما ٩٠٪ أو أكثر من ذلك لن يسمح أو يقبل بأن يكون في قمة هرم السلطة شخص يديــن بديانة مغايرة لديانتهم، وإن الدعــوة لذلك أو الضغط لحدوثه هو تأسيس للقلاقل والاضطرابات وربما موجات عنف أو ثــورات جديدة، ومن ثَمَّ فإن مثل هذه الدعوى لا يطالب بها أو يناصرهــا إلا من لا يريد الخير لبلاد ثورات الربيع العربي، ومن المؤسف أن بعض من ينســب لبعض الفصائل الإسلامية كان يصــرح زمن نظام الطاغية أنــه لا يمتنع أن يكون الرئيس نصرانياً حتى لا يتهم بالتعصب أو مخالفة ما يسمونه بالمواطنة ورغم زوال تلك النظم ومجيء نظام جديد فما زال البعض يردد هذا الكلام الفاسد الذي لا تقول به حتى الدول التي ينظر إليها على أنها سابقة ورائدة في مجال الديمقراطية.

والشيء الذي يدل على عدم نزاهة تلك الدول أو حياديتها بل وتعصبها ضد كل ما هو إسلامي: أننا ظللنا فترات طويلة نســمع منظــري الديمقراطية في تلك الــدول وهم يعرِّفون الديمقراطية في الجانب العملي على أنها حكم الأغلبية فلما ظهــر بعد الثورات أن الأغلبية من نصيب الإســلاميين تطور تعريف الديمقراطية لديهم فأصبح أهم علامة للديمقراطية ليست هي حكم الأغلبية ولكن حماية الأقليات.

والمطلوب من أي نظام قادم أن يستمسك بأمرين: الالتزام بأحكام الشــريعة في كل شــيء؛ وخاصة في ما يتعلق بوضع أهل الذمــة في بلاد المســلمين. وثانياً إعطــاء أهل الذمة حقوقهم التي كفلتها لهم الشــريعة والحذر من التفريط فيها فإن ذلك كفيل بنزع أي أصول أو بذور للقلاقل في البلاد عند جمهــور أهل الذمة ولا يتبقى بعد ذلك إلا مريدو الفتنة منهم وهؤلاء ينغي أن يحاسَــبوا بحزم - من غير تجاوز - على ما يقومون به، كما ينبغي عدم تقديم رِشَــاً لأهل الذمة أو للغرب بإعطــاء أهل الذمة ما منعتهم منه الشــريعة فإن ذلك كفيل بإثارة الأغلبية والتأسيس للفتنة بين الطوائف.

ملف المرأة:

المرأة هي العنصر الثاني في المجتمع الذي تكتمل به الحياة فالحياة لا تقوم علـى عنصر واحد، وليس هناك من الناحية الإسلامية أي مشـكلات أو قضايا خاصة تتعلق بالمرأة، وما يثار عن المرأة فإنها محاولة من كارهي أمة المسـلمين لإفساد مجتمعاتهم وإيجاد الخصومة بـين عنصري الأمة، ومحاولة تسويق أي تصرف شخصي خاطئ على أنه نظام وقانون يعمل به في بلاد المسلمين، ثم تقام الجمعيات النسائية التي تشجع على النفخ في ذلك وينفَق عليها الأموال الطائلة عبر مسارب متعددة سـواء بمعرفة سـلطات الحكم في بعض الأحيان أو بتجاوزها فـي أكثر الأحيان ولئن كان ذلك يُسـكَت عنه في أنظمـة ما قبل الثورات نظير تبـادل منافعَ بين تلك الأنظمة والهيئات الساعية لتخريب مجتمعات المسلمين، فإن ذلك يجب أن يتوقـف بعد ثورات الربيع العربي، ولا بد للمال القادم من الخـارج أن يخضع لرقابة جادة تحول دون اسـتخدامه ضد مصلحة الوطن، لقد اعتبر كثير من الناشـطين والناشـطات فـي مجال المرأة المالَ القادمَ مـن وراء البحار فرصةً لتكوين الثروات، وهو ما أدى للتسـابق بين راغبي جمع المال ولو من طريق حرام على تقـديم كل ما تطلبه الدول المانحة في هذا الصدد، وكانت الدول المانحة على استعداد للتغاضي عن ذلك ما دام المال يؤدي في النهاية دوره في إفساد المجتمع المسلم.

وبعد ثورات الربيع العربي التي شاركت فيها المرأة ظهر من يدعو إلى إحياء الخطاب المنتمي لأيديولوجيات غير إسلامية للمطالبة بحالة للمرأة تخرج بها عن حدودها التي حددتها لها الشـريعة الكاملة، فهناك من النساء من تريد من الثورات أن لا تترك للدين أو العادات والتقاليد الاسـتئثار ببيان العلاقة بـين الرجل والمرأة وتحديد حدودها، بل لا تكتفي بذلك حتى تطالب أن تعدِّل المناهج الدراسـية حتى تقوم ببناء الشخصية وَفْـقَ هذا المنظور، بل وتجعل هذا معيار نجاح الثورات، وكأن النـاس ما ثاروا إلا لأجل تحديد العلاقـة بين الرجل والمرأة وتناسَيْنَ حالـة البؤس الحقيقية التي يحياها المواطن في ظل الكبت والحجر والظلم وتردِّي الأوضاع المعيشـية، ولو تتبعنا الشـعارات المرفوعة في تظاهرات دول الربيع العربي لم نجد شـيئاً منها يدل على ذلك أو يرشد إليه، وهو ما يعني أن ما تذكره تلك النسوة خارج اهتمامات وحسابات الثائرين.

ومنهن من تطالب بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، ورغم أن نسـاء العالم أجمع لو اجتمعن لم يمكنهن تحقيق المسـاواة الكاملـة بين الرجل والمرأة؛ فإن اللـه – تعالى – الخلاَّق العليم خلـق الرجل والمـرأة على صفة لا يمكن لأحـد مهما عمل أن يسـوي بينهما؛ فإذا كانت النساء لا تقدر أن تغير في خلق الله فكيف يحاولن أن يغيرن ما شرعه الله لخلقه إن هذا المسلك هو تصرف ضد العقل الذي وهبه الله – تعالى – للإنسان

ولقد جاء ضعف وجود المرأة في المجلس النيابي المنتخب بعد الثورة رغـم إتاحة الفرصة الكاملة لهـن؛ حيث أُلزمَت الأحزاب باشـتمال قوائمها على العنصر النسائي دليلاً على عدم تعرُّض المرأة للضغـط أو التهميش المنهجي، وأن ضعف تمثيلهـا إنما يعبر عن وزنها الحقيقي في المجتمع، وعن نظرة المجتمـع لدور المرأة، فلقد انخفضت نسـبة تمثيل المرأة في البرلمان بعد الثورة عما قبلها، وهو ما يدل على أن الزج بالمرأة في هذا المجال وقتها كان مصنوعاً ولم يكن طبيعياً.

لقد قامت الأنظمة البائدة بالاسـتجابة لبعض توجيهات المنظمـات الدولية فـي ما يخص المرأة حتـى خالفت بذلك أحكاماً قطعية، مستغلة حالة الموات الظاهري التي كانت تمر بها الشـعوب كما في أحكام الزواج من أكثر من زوجة فمنعت تونـس من الجمع بين زوجتين أو أكثر، وكما في قانون الطفل في مصر حيث خولفت الأحكام المتعلقة بحضانة الطفل وفي العلاقة التي تحكم الطفل بوالديه، والآن بعد الثورات وبداية تمتع الناس بحرياتهم فإن من حق المسـلمين أن يعيشـوا في كنف الأحكام الشـرعية التي تحكم علاقة الرجل بالمرأة، ومن ثَـمَّ فإنه من المطلوب من الأنظمة التي خلفت الأنظمة البائدة أن تزيل تعدياتها على الأحكام الشـريعة في هذا الباب، وأن تعود للأحكام الشـرعية الصحيحة المقبولة في مذاهب الفقه الإسلامي، وألا يجعلوا لمقررات ومؤتمرات الأمم المتحدة أدنى دور في الأحكام التي تخص الأسـرة؛ لأن الله هو رب الأسرة وخالقها وليست الأمم المتحدة.

أوراد

أهل السنة والجماعة

من القرآن الكريم وصحيح السنة والنبوية

قال شيخ الإسلام: (فالأدعية والأذكار النبوية هي أفضل ما يتحراه المتحري من الذكر والدعاء، وسالكها على سبيل أمان وسلامة، والفوائد والنتائج التي تحصل لا يعبر عنها لسان، ولا يحيط بها إنسان).

في هذا الكتاب..

الثناء • الصلاة على الحبيب • الاستغفار • السؤالات • الاستعاذات

تفريج الكرب والهم • الرقية الشرعية • أذكار الصباح والمساء

للتوزيع الخيري والمبيعات في المملكة العربية السعودية - اليمن - السودان

دار رسالة البيان للنشر والتوزيع - هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - تحويلة ٥٠٢/٥٠٠ - جوال : ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

المنطقة الغربية : ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ - المنطقة الجنوبية : ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨ - القصيم : ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

الشرقية : ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ - مكة : ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠

تلبيس الوسطية اللغوية على الشرعية

أ.د. ناصر بن سليمان العمر(*)
@naseralomar

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن لفظة الوسطية مصدر غير مسموع في كلام العرب؛ فهي: مصدر صناعي، وهذه المصادر قليلة السماع، وعادة ما تُستعمَل للدلالة على جوهر الموصوف وحقيقته، وقد توسع المتأخرون في المصادر الصناعية وصدرت قرارات بعض المجامع بتسويغ القياس فيها، لكن اللغويون لا يعبِّرون بالمصدر الصناعي عادة إلا في معاني لا يخدمها المصدر المشتق أو الاسم، فسيخدمونها إذا أرادوا أن يزيدوا في معناه شيئاً أو يخصصوه بأشياء، وغير سائغ عندهم استخدام المصدر الصناعي المقاس بدلاً عن الاسم أو المصدر المعروف دون مقتضٍ لذلك.

وبهذا يُعلَم أن الحديث عن: (الوسطية) بهذا اللفظ حديث عن مصطلح الكل يمدحه، مع أنه مصطلح في واقع الناس اليوم مجمل، يطلقونه ويريدون به معانٍ مختلفة، بعضها حق تدعو إليه الشريعة وتقرره، وبعضها باطل، وبعضها لُبِّس فيه الحق بالباطل، وكلها من حيث اللغة يصح إطلاقه عليها.

ويظهر الحق للمتأمل في تلك المصطلحات إذا نظر إلى الأدلة التي يوردونها في مدح المسلك الوسط والدعوة إليه، كقول الله - تعالى -: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فهذه ونحوها هي المقتضية لمدح المسلك الوسط، وهي التي ينبغي أن تراعى دلالتها عند حديثنا عن الوسطية، دون الموارد الأخرى التي يجيء فيها لفظ (الوسط) على معانٍ أخرى استعملتها العرب، لكن لذمٍّ أو لتزكية مقيدة؛ فالذي يمدح وسطية تتضمن معنى الوسطية الواردة في نحو قوله ﷺ: «لعن الله من جلس وسط الحلقة»[1] فقد أبعد النجعة، وهكذا من يقرر أن من معاني الوسطية المحمودة الحياد أو تنصيف المواقف أبداً؛ لأن الوسطية في اللغة تستعمل في البعد المتساوي بين شيئين أو أشياء مطلقاً! فهذا الأخير استعمال عربي فصيح منقول؛ حتى قال بعض أهل العلم: «الوسط اسم للمكان الواقع بين أمكنة تحيط به أو للشيء الواقع بين أشياء محيطة به وليس هو إلى بعضها أقرب منه إلى بعض عرفاً، ولما كان الوصول إليه لا يقع إلا بعد اختراق ما يحيط به أخذ فيه معنى

(١) رواه أبو داود (٤٨٢٨)، والترمذي (٢٧٥٣)، وقال: «حسن صحيح»، وقد أُعِلَّ بانقطاع فيه.

(*) المشرف العام على موقع المسلم.

الصيانة والعزة»[1]، فجعل هذا أصلاً فيه وجعل الخيار العدل لازماً له، وهو مسبوق إلى هذا، وفيه بحث.

والمقصود أن إدخال ذلك المعنى اللغوي ونحوه مما قد يرد مذموماً في الوسطية التي أثنت عليها الشريعة غلطٌ، بل غايته أن يكون وسطاً لغة لكنه مذموم شرعاً، والمقياس في الحكم هو الشريعة وما دلت عليه؛ فإن دلت على أن التوسط بالاعتبار كان محموداً، كالتوسط في شؤون الدنيا حُمِد طلب تلك الوسطية، وإن دلت الشريعة على أن طلب المراتب العليَّة في أمور الآخرة هو المحمود، نال النقص من قَعَد عنها بحسب قعوده عما قدر عليه منها، وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وغيره قال ﷺ: «إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فإنه وسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة»[2]، فهذه وسطية مطلوبة، والسعي إليها بالتماس أسبابها مطلوب، وطلب وسط الجنة - أي خيرها وأعلاها - يكون بطلب أوسط الأعمال الموصلة إليها وهي خيرها وأعلاها، وليس المقصود طلب ما كان بين أعلاها وأسفلها؛ فهذه ليست الوسطية هنا.

والله - تعالى - ذكره. قال: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ﴾ [**البقرة**: ١٤٣]؛ أي عَدْلاً أو عُدُلاً، كما فسرها بذلك النبي ﷺ؛ فقد صح عند البخاري من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «يجيء نوح وأمته، فيقول الله - تعالى -: هل بلغتَ؟ فيقول: نعم، أي رب. فيقول لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، ما جاءنا من نبي! فيقول لنوح: من يشهد لك؟ فيقول محمد ﷺ وأمته. فنشهد أنه قد بلَّغ، وهو قوله - جل ذكره -: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ** ﴾، والوسط العدل»[3]. قال ابن جرير: «أما التأويل فإنه جاء بأن الوسط العدل، وذلك معنى الخيار؛ لأن الخيار من الناس عدولهم»[4]، وقد بيَّن الله - تعالى - الأوصاف التي استحقت بها الأمة الخيرية والتعديل، مع أن دين الله - تعالى - كله وسط بين طرفي الغلو والجفاء، لكن النص على بعض تلك الأوصاف ألصقُ بوصف الخيرية من غيره؛ فالحديث عنها حديث عن أهم أوصاف الوسطية المحمودة، ومن تلك الصفات المذكورة في القرآن: ما جاء في قول ربنا - سبحانه -: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾ [**آل عمران**: ١١٠].

فمن المنهج الوسطي الذي دل عليه القرآن: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإيمان بالله، فمن تحقق بهذه فهو من أهل الوسطية التي تستحق الثناء، ومن وصف الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر بأنهم متشددون فقد جانب سبيل الوسطية، وإن ادعى وسطية أخرى بين الناهين عن المنكر والمقارفين له، وقد تصح من جهة التسمية اللغوية، لكنها مذمومة متوعَّد أهلها!

ومن المنهج الوسطي الذي دلت عليه السنة تعلُّم القرآن وتعليمه، كما قال ﷺ في الصحيح: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه»[5]؛ فمن رمى حِلَق التحفيظ القائمة على خدمة كتاب الله علماً وتعلُّماً بمجانبة الوسطية، ولو باسم الدعوة إلى الوسطية فقد جانب سبيل الوسطية المحمودة في الشريعة.

ومن الوسطية حُسْن الخُلُق، فهو من أسباب الخيرية، قال ﷺ: «إن من خيركم أحسنكم خلقاً»[6]، وكثير من الأخلاق الفاضلة وسط بين رذيلتين.

وقد تكون الوسطية في التعجيل أو التأخير لا في التوسط بينهما، كما في الحديث: «لا تزال أمتي بخير ما أخروا السحور وعجَّلوا الفطر»[7]. فهذه هي الوسطية التي أثنت عليها الشريعة ودعت إليها، ما كان فيها عدل وثبتت لها الخيرية، ثم هي كثيراً ما تكون وسطاً بين طرفين مذمومين، لكن المهم أن يدرك المثقف أنه ليس كل من توسط بين شيئين قد استحق الخيرية، بل قد يتوسط امرئ بين أمرين ويكون أسوأ منهما حالاً ومآلاً، كما قال الله - تعالى - في المنافقين: ﴿ **مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً** ﴾ [**النساء**: ١٤٣]، ثم قال: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا** ﴾ [**النساء**: ١٤٥]، مع أنهم أقسموا أنهم ما أرادوا بتلك المسالك البينية المتذبذبة ﴿ **إِلاَّ إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا** ﴾ [**النساء**: ٦٢]! وقد عدَّ السلفُ - رحمهم الله - الواقفة في القرآن شرّاً من الجهمية، مع أنهم توسطوا بين الجهمية القائلين بخلق القرآن، وأهل السنة القائلين بأنه غير مخلوق.

وهكذا كل من توسط بين حق مقرر بالأدلة وباطل، فوسطيته تلك وسطية مذمومة؛ قصاراها أن يكون بها خيراً من أهل الباطل المحض. ومن هنا يظهر لك أن دعاة الحياد في كثير من القضايا المتنازع عليها بين مظلوم وظالم، أو حق وباطل، هم أصحاب وسطية لكنها وسطية أشبه بوسطية المذبذبين الأوائل!

أسأل الله أن يرزقنا نصرة الحق وأهله، والصدع بمقتضى دلالة الشريعة وحكمها، وأن يهبنا ديناً وسوطاً، لا هابطاً هبوطاً، ولا ذاهباً شطوطاً، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) نص عليه ابن عاشور في التحرير والتنوير: ٢/١٨.
(٢) كتاب التوحيد: ١/٢٤١، وصححه الألباني في تخريج السنة (٥٨١).
(٣) صحيح البخاري (٣٣٣٩).
(٤) تفسير آية البقرة: ٢/٦٢٧.
(٥) صحيح البخاري (٥٠٢٧).
(٦) صحيح البخاري (٦٠٢٩).
(٧) رواه أحمد (٢١٥٠٧)، ومعناه في الصحيحين وغيرهما.

«الإصلاح» في القرآن

عبد العزيز الشامي(*)
Omarez1973@hotmail.com

الحمد لله رب العالمين، سبحانه وتعالى له الحمد الحسن والثناء الجميل، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد تعرَّض مصطلح (الإصلاح) إلى كثيرٍ من الخلط والعبث الفكري من قِبَل بعض المنهزمين أمام الحضارة الغربية؛ ففرَّغوا الإصلاح من مضمونه الشرعي وجعلوه غطاءً على (تحريف الدين) و (إبطال الشريعة)؛ حتى أصبح مصطلح (الإصلاح) يثير الريبة والتوجس والقلق بين عامة المسلمين.

ولا شك أن الصلاح هو الغاية المطلوبة من العباد في الاعتقاد والأقوال والأعمال؛ فبغير الصلاح لا يُقبَل أي عمل ولا تحصل أي قربى، ولا توضع البركة في الأموال والأنفس والثمرات. وإن من الأشياء العظيمة أن يكون الإنسان صالحاً في قوله وعمله، ولكن الأعظم من ذلك أن يكون مُصلحاً في قوله وعمله؛ فالصالح قد اكتفى بنفسه عن الخلق، وأما المصلح فقد حمل هموم الخلق، وتصدى لإصلاحهم، وإن الصلاح يُستجلَب به الخير والبركة والنماء، أما الإصلاح فيدفع الله به عن البشر الشرَّ والهلاكَ.

ولما كَثُر الحديث عن الإصلاح في هذا الزمان، وصار الكل يرفع رايته ويتحدث باسمه، وصار بعض من يرفعون راية الإسلام - للأسف - يتشدقون بالإصلاح غيرِ المنطلِق من القرآن الكريم وقيمه وفضائله، فضلاً عن غيرهم ممن يدَّعون الإصلاح وهم في كل وادٍ يهيمون ويتقممون فضلات الغرب تارة والشرق تارة أخرى، مع الخيبة والخسار بسبب إعراضهم عن القرآن ومنهجه في إصلاح الأمم، من أجل ذلك وغيره كانت هذه الكلمات اليسيرة.

(*) باحث شرعي وكاتب ومدقق لغوي - مصر.

الإصلاح في القرآن:

ورد لفظ الصلاح في القرآن مضاداً للفساد، والإصلاح مضاداً للإفساد، وكلٌّ من الصلاح والفساد مختصان في أكثر الاستعمال بالأفعال، وقوبل الصلاح في القرآن تارة بالفساد وتارة بالسيئة، وإصلاح الله - تعالى - الشيءَ يكون تارة بخلقه إياه صالحاً، وتارة بإزالة ما فيه من الفساد بعد وجوده، وتارة يكون بالحكم له بالصلاح.

ولفظ «الإصلاح» لفظ قرآني له دلالات عظيمة. جاء الإصلاح في القرآن والسنة بصيغ متعددة تدل في مجملها على أن دين الله - تبارك وتعالى - يهدف إلى إصلاح الإنسان في الاعتقاد والسلوك والعبادات والمعاملات، واعتَبَر القرآنُ في عدة آيات منه أن الإصلاح مهمة الأنبياء - عليهم السلام - ووظيفتهم الأساسية. قال الله - تعالى - على لسان شعيب - عليه السلام -: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

ورغم ذلك لا يختلف الأمر قديماً عنه في العصر الحديث؛ فقد حاول المفسدون اختطاف هذا الشعار العظيم، ومنهم فرعون؛ حيث اتهم موسى عليه السلام - وهو من المصلحين للناس في عقائدهم، ومرشدهم إلى ربهم - اتهمه فرعون بإظهار الفساد؛ وكأن فرعون يشير إلى أنه يتبنى الإصلاح منهجاً ويخاف على الناس من الفساد؛ مع أنه من أكبر الطغاة والمفسدين، فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].

وكعادة المنافقين في كل زمان ومكان تشابهت قلوبهم فاتحدت مشاربهم، يظنون أنهم على خير، وأنهم حُمَاة الإصلاح وروَّاده؛ فقد ادَّعى المنافقون قديماً أنهم مصلحون، كما ادَّعاه إخوانهم في العصر الحديث. قال - تعالى -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

والضابط الذي يميز بين المصلح حقيقة وبين مدَّعي الإصلاح بالباطل هو رب العالمين؛ فهو وحدَه من يحدد المصلِح والمفسِد. قال - جل وعلا -: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ويقول - سبحانه -: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وعندما يغيب المعيار الحقيقي للإصلاح من حياة الناس، يصبح الإصلاح شعاراً أجوفَ مفرغاً من محتواه ولا قيمة له؛ فلا يسمى العمل إصلاحاً إلا بإقرار الشريعة المعتمِدة على السنة والاتباع؛ لأن البدع والأهواء والتحزُّب على غير مرجعية الشريعة، ليست إصلاحاً؛ فقد قال النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[1]، وكذلك لا يعتبر ما ردَّته الشريعة إصلاحاً بأي وجه من الوجوه.

القرآن منهج إصلاح:

كثر ذكر الإصلاح والمصلحين في القرآن الكريم، في مقابل ذم الإفساد والمفسدين؛ لتكتمل الصورة الربانية التي يريدها الله رب العالمين للبشر والمجتمعات البشرية، ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

يقول سيد قطب - رحمه الله -: «غير أن الآية تبقى - من وراء ذلك التعريض - مُطْلَقة، تعطي مدلولها كاملاً، لكل جيل ولكل حالة. إن الصيغة اللفظية: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ تصور مدلولاً يكاد يُحَس ويُرَى. إنها صورة القبض على الكتاب بقوة وجِد وصرامة. الصورة التي يحب الله أن يُؤخذ بها كتابه وما فيه في غير تعنُّت ولا تنطُّع ولا تزمُّت، فالجِدُّ والقوة والصرامة شيء والتعنت والتنطع والتزمُّت شيء آخر. إن الجد والقوة والصرامة لا تنافي اليسر، ولكنها تنافي التميع، ولا تنافي سعة الأفق ولكنها تنافي الاستهتار، ولا تنافي مراعاة الواقع ولكنها تنافي أن يكون «الواقع» هو الحكم في شريعة الله، فهو الذي يجب أن يظل محكوماً بشريعة الله!

والتمسك بالكتاب في جِدٍّ وقوة وصرامة، وإقامة الصلاة - أي شعائر العبادة - هما طرفا المنهج الرباني

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

لصلاح الحياة. والتمسك بالكتاب في هذه العبارة مقروناً إلى الشعائر يعني مدلولاً معيَّناً؛ إذ يعني تحكيم هذا الكتاب في حياة الناس لإصلاح هذه الحياة، مع إقامة شعائر العبادة لإصلاح قلوب الناس؛ فهما طرفان للمنهج الذي تصلح به الحياة والنفوس، ولا تصلح بسواه. والإشارة إلى الإصلاح في الآية: ﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ يشير إلى هذه الحقيقة، حقيقة أن الاستمساك الجاد بالكتاب عملاً، وإقامة الشعائر عبادةً هما أداة الإصلاح الذي لا يضيع الله أجره على المصلحين.

وما تفسد الحياة كلها إلا بترك طرفي هذا المنهج الرباني؛ ترك الاستمساك الجاد بالكتاب وتحكيمه في حياة الناس؛ وترك العبادة التي تُصلِح القلوب فتطبِّق الشرائع دون احتيال على النصوص كالذي كان يصنعه أهل الكتاب، وكالذي يصنعه أهل كل كتاب حين تفتر القلوب عن العبادة فتفتر عن تقوى الله.

إنه منهج متكامل يقيم الحكم على أساس الكتاب، ويقيم القلب على أساس العبادة. ومن ثَم تتوافى القلوب مع الكتاب؛ فتصلح القلوب، وتصلح الحياة. إنه منهج الله، لا يعدل عنه ولا يستبدل به منهجاً آخر إلا الذين كتبت عليهم الشقوة وحق عليهم العذاب»[1].

وقد علَّق الله رب العالمين عدمَ إهلاكه للناس بوجود المصلحين، الذين يصلحون في الأرض ولا يفسدون، فقال - جل وعلا -: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]. قال الإمام القرطبي - رحمه الله -: (قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى﴾ أي: أهل القرى. ﴿بِظُلْمٍ﴾ أي: بشرك وكفر. ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ أي: في ما بينهم في تعاطي الحقوق، أي لم يكن ليهلكهم بالكفر وحدَه حتى ينضاف إليه الفساد، كما أهلك قومَ شعيب ببخس المكيال والميزان، وقومَ لوط باللواط. ودلَّ هذا على أن المعاصي أقرب إلى عذاب الاستئصال في الدنيا من الشرك، وإن كان عذاب الشرك في الآخرة أصعب. وفي صحيح الترمذي من حديث أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده»)[2].

والقرآن في حَثِّه على الإصلاح ومدحه للمصلحين، يقرر أن المصلحين لا يعيشون لأنفسهم ولا لأجيالهم فقط، بل ينظرون بعيداً في آفاق المستقبل في ما ينفع الأمة وما فيه عزها ومجدها، فلا ينظرون أسفل أقدامهم، بل غاية همهم إصلاح الشبيبة والشيَّب والصغار والكبار، واليوم وأمس وغداً.

(١) في ظلال القرآن: ٣/٣١٣.
(٢) تفسير القرطبي: ٩/١١٤.

قال الطاهر ابن عاشور - رحمه الله -: «وفي كلام نوح - عليه السلام - دلالة على أن المصلحين يهتمون بإصلاح جيلهم الحاضر، ولا يهملون تأسيس أسس إصلاح الأجيال الآتية؛ إذ الأجيال كلها سواء في نظرهم الإصلاحي، وقد انتزع عمر بن الخطاب من قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] دليلاً على إبقاء أرض سواد العراق غير مقسومة بين الجيش الذي فتح العراق، وجعلها خراجاً لأهلها؛ قصداً لدوام الرزق منها لمن سيجيء من المسلمين»[3].

ويعرض القرآن لدَور حاملي الرسالة والوحي الإلهي في الإصلاح في الأرض، فيقرر نبي كريم ويلخص رسالته في الإصلاح، فيقول: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

قال سيد - رحمه الله -: «الإصلاح العام للحياة والمجتمع الذي يعود صلاحه بالخير على كل فرد وكل جماعة فيه؛ وإن خُيِّل إلى بعضهم أن اتباع العقيدة والخلق يفوِّت بعض الكسب الشخصي، ويضيِّع بعض الفُرَص؛ فإنما يفوِّت الكسب الخبيث، ويضيِّع الفرص القذرة؛ ويعوَّض عنهما كسباً طيباً ورزقاً حلالاً، ومجتمعاً متضامناً متعاوناً لا حقد فيه ولا غدر ولا خصام.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ﴾ فهو القادر على إنجاح مساعي في الإصلاح بما يعلم من نيتي، وبما يجزي على جهدي. ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ عليه وحدَه لا أعتمد على غيره. ﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ إليه وحدَه أرجع في ما يحزبني من الأمور، وإليه وحدَه أتوجه بنيَّتي وعملي ومسعاي»[4].

ويذكر القرآن العظيم أن الأمم السالفة لَمَّا فقدت الإصلاح ورفضت المصلحين، ونشرت الفساد وقربت المفسدين عندما وصلوا إلى استمراء الفساد، عاقبهم الله رب العالمين بأن سلط عليهم آلام الهلاك، وسوء العذاب بما كسبت أيديهم. قال أحكم الحاكمين: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٦ - ١١٧].

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/١٩٩.
(٤) في ظلال القرآن: ٤/٢٦٢.

ينهض من يدفع الظلم والفساد، أو يكون فيها من يستنكر ولكنه لا يبلغ أن يؤثر في الواقع الفاسد، فإن سنة الله تَحقُّ عليها إما بهلاك الاستئصال. وإما بهلاك الانحلال والاختلال.

فأصحاب الدعوة إلى ربوبية الله وحدَه وتطهير الأرض من الفساد الذي يصيبها بالدينونة لغيره، هم صمام الأمان للأمم والشعوب. وهذا يبرز قيمة كفاح المكافحين لإقرار ربوبية الله وحدَه، الواقفين للظلم والفساد بكل صوره؛ إنهم لا يؤدون واجبهم لربهم ولدينهم فحسب، إنما هم يحولون بهذا دون أممهم وغضب الله واستحقاق النكال والضياع».

والوحي الذي يمدح الإصلاح ويحث عليه هو وحي الحكيم الخبير، الحكم العدل؛ ولذلك جاء على لسان رسول الله من لا ينطق عن الهوى ﷺ حديث رائع في تصديق هذه الآية السابقة؛ فعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها -: قالت: (إِنَّ قُرَيْشاً أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاَّ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»، ثُمَّ قَامَ، فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ ﷺ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»)[1].

مجالات الإصلاح في القرآن:

غاب عن كثير من المسلمين تفعيل القرآن في الحياة واتخاذه منهجاً للحياة، فصار القرآن يُقرأ في المآتم أو على الأموات، ويستأجرون من يَقرأ عليهم، وهو ما طبع في أذهان كثير من العوام أن القرآن يُقرأ في الأحزان فقط، في حين أن القرآن جاء للطمأنينة وسكينة النفس، وإحياء القلوب والعقول والأبدان؛ حيث إن القرآن وضع الشرائع التي بها حياة الناس، ولكن بعض المسلمين يحرص على قراءة القرآن دون تدبُّر معانيه.

وقد ظن بعض الناس أن مرور الزمان يقلل من صلاحية القرآن في الإصلاح والهداية! وهذا خطأ على الإطلاق؛ فالقرآن كتاب هداية وإصلاح متى فهمه الإنسان فهماً صحيحاً، وإن هداية القرآن ليست مرتبطة بظرف أو زمان؛ ففي كل الظروف هناك هداية ربانية. القرآن الكريم له صفة الإطلاق والقطعية التي لا يتصف بها غيره من الكتب السماوية، كما أن القرآن يُعنَى بالكليات والأمور العامة والأصول الثابتة التي لا علاقة لها بالمتغيرات، وكما أن إعجاز القرآن هو إعجاز علمي يصلح في كل زمان ومكان؛ حيث نزل للناس جميعاً على كافة مستوياتهم.

يقول الشيخ عز الدين رمضاني: «مما يدل على فضيلة الإصلاح: اتِّساعُ ميادينه ورحابة مجالاته؛ فَبِقَدْرِ ما تكثُر بين النَّاس المنازعاتُ، وترتفعُ في مجالسهم الخصوماتُ، ويتهدَّد بناء الأُسَرِ والبيوتَات، وتَسوء علاقات الأفرادِ والجماعات، بقدرِ ما تكثُر ميادينُ الإصلاح وتَتَّسِعُ حلولُه وتتعدَّدُ أساليبُه وطرقُه حتَّى إنَّه لَيَسَعُ النَّاسَ في دمائهم وأموالهم وأقوالهم وأفعالهم وكلِّ ما يقعُ فيه الإفسادُ والاعوجاجُ وتَطولُه يَدُ البغي والإجرام.

إنَّه إصلاحٌ شاملٌ وعادلٌ يجمع بين متخاصِمين، ويقرِّب بين متباعدين، ويَمْحُو شحناءَ المتعادِين، يبدأ من الأهل وذَوِي الأرحام، ليعمَّ الأنسابَ والجيرانَ والخِلاَّن والإخوان إلى أن ينتهي بعموم الناس على اختلاف مشاربهم وطبائعهم بلا تخاذلٍ أو تهاونٍ، ودون تَعَلُّلٍ أو تَسويغ. قال الله - تعالى -: ﴿ **وَلاَ تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [البقرة: ٢٢٤]؛ أي لا تَتَعَلَّلُوا بالأَيْمَانِ لتتركوا البرَّ والتَّقوى والإصلاح بين الناس.

للإصلاح في الأسرة وبيتِ الزَّوجية دورٌ في الحفاظ على كَيَانِهَا وأفرادِها قبل اسْتِعْصَاء الحلول وتفاقُم المُشكلات. قال - تعالى -: ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا** ﴾ [النساء: ٣٥]، وقال - تعالى -: ﴿ **وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ** ﴾ [النساء: ١٢٨].

وله بين أصحاب الحقوق في الوصايَا والأوقاف والولايات إسهامٌ في حفظ عقودهم ومعاملاتهم ورعاية شؤُونهم وصَوْنِها من الجَوْرِ والانحراف، ومن تعرُّضها للإهمال والضَّياع. قال - تعالى -: ﴿ **فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وقال في شأن اليتامى: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ** ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وأمَّا في نطاق جماعة المؤمنين وطوائف المسلمين فَلَهُ سُلْطَانُ الحُكْم عليهم وإلزامُهم بما يحفَظ عليهم وِئَامَهُمْ ويقوِّي أَوَاصِرَهُم ويدفعُهم إلى تقوى الله وطاعته كما في قوله في مطلع سورة الأنفال: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ [الأنفال: ١].

وحتى في الحالات الشَّاذَّة التي قد يصل فيها الأمر إلى التَّقاطع والتَّدابر؛ بل إلى التَّقاتل والتَّناحُر، فإنَّ الله نَدَب إلى الإصلاح لما فيه من قطع السَّبيل على الأعداء، وحفظ الأموال وحَقْن الدِّماء، فقال - جلَ ذِكرُه -: ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا** ﴾ [الحجرات: ٩].

(١) متفق عليه.

وإذا كان إفسادُ ذات البَيْن يَحْلِقُ الدِّينَ، ويُذْكِي العَدَوات ويفرِّق بين الأحبـــاب ويزيل وُدَّ الأصحاب، فإنَّ إصلاحَ ذات البَيْن يُذهب وَغَرَ الصَّدْر، ويَلُمُّ الشَّـــملَ، ويعيدُ الوئامَ ويُصلح ما فَسَد على مَرِّ الأيَّام؛ فهو لهذا مَبْعَثُ الأمن والاســـتقرار، ومَنْبَعُ الأُلْفَة والمحبَّة، ومصدرُ الهدوء والاطمئنان، وآيةُ الاتحاد والتكاتف، ودليلُ الأخوَّة وبرهـــانُ الإيمان. قال – تعالى –: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠].

وللإصلاح في كتاب الله فِقْهٌ لا بدَّ أن يُفهم ويُســـمع، ومَسلكٌ يَجبُ أن يُقْتَفَى ويُتَّبَع، وإلاَّ آلَتْ جهودُ المُصلحين إلى الفشل، وعَجزت مساعيهم عن إصلاح العَطَل أو تَدَارُك الخَلَل، وأوَّل ما ينبغي العمل به فـــي أوَّل خطوة من خطوات التَّغيير والإصـــلاح: تصحيحُ النِّيَّة وتســـخيرُ القصد لابتغاء مرضـــاة الله وحـــدَه، وتجنُّب الأهـداف الشَّـخصية والأغراض الدُّنيوية الزَّائلة. قال – تعالى –: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيـرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ١١٤].

وهذا فقهٌ في الإصلاح دقيقٌ؛ لأنَّ فَشَـــلَ كثيرٍ مِنْ مَسَاعِي الصُّلْح فَبِسَبَب تَسَرُّب الأخبار وفُشُوِّ الأحاديث وتَشْويش الفُهُوم ممَّا يعكِّر أجواء الاتِّصال، ويقضي على رُوح المبادرة والامتثال.

والحاصـــل أنَّ للإصلاح في القرآن ميدانـــاً رَحباً، تضيقُ الخُطَبُ والمقالاتُ عن سَـــرْدِه وتناوُله، ويكفيه شرفاً وفضلاً أنَّ كلَّ مـــا أدَّى إلى الطَّاعة وامتثال الأمر والتمسُّـــك بالكتاب فهو إصلاحٌ والمتحلِّي به هو من المُصْلِحين ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّـــكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وأنَّ المُصلِحَ يكون في نجاة وأَمْن ونعمة إذا حلَّ بالمفســـدين العقـــابُ والخوفُ والنِّقْمَةُ، ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُـــرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّـــةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَـــادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَـــا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُـــوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ وَمَـــا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٦ – ١١٧].

وأنَّه لا صَلاح ولا إصلاح يُعيد للأمَّة الإســـلاميَّة اليومَ ما فَقَدَتْهُ من عزِّ الأخلاق وسُـــمُوِّ المنزلة وشَـــرَف السُّؤْدَد إلاَّ بما صَلَحَ عليه الأوَّلون من رجالاتها وأبنائها، ونسائها وبناتها[1].

ثمرات الصلاح والإصلاح:

ذكر القرآن الكريم للإصلاح والصلاح ثمراتٍ كثيرةً وفوائدَ غزيـــرةً، ورفع من درجـــات أصحابها، وأنزلهـــم أعلى المنازل، ووصفهم بجميل الصفات، ومن ذلك:

• الصالحون مع أهل الدرجـــات العُلا في الجنة. قال – تبارك وتعالى –: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُـــولَ فَأُوْلَئِكَ مَـــعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

• إصلاح العمل أمان من المخاوف والأحزان. قال – سبحانه –: ﴿فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام: ٤٨].

• الإصلاح ســـبب من أســـباب رحمة اللـــه ومغفـــرته. قال – ســـبحانه –: ﴿وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُـــوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُـــوراً رَّحِيماً﴾ [النســـاء: ١٢٩]، وقال – جل وعلا –: ﴿إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً﴾ [الإسراء: ٢٥].

• لا يضيع الله أجر المصلحين، فأجرهم عند الله محفوظ. قال – تعالى –: ﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

• الصالحون يســـتحقون ولاية الله. قال – جل وعلا –: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦].

• الله ينجي أهل البـــلاد إن كان غالب حال أهلها الصلاح، والعكس بالعكس. قال – جلَّ وعلا –: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْـــمٍ وَأَهْلُهَـــا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، و عَـــنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُـــفْيَانَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ – رَضِيَ اللَّـــهُ عَنْهُنَّ – أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَزِعاً يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَـــدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ، وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِـــهِ الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»[2].

• الصلاح يوجب وراثة الأرض والاســـتخلاف فيها. قال – سبحانه –: ﴿... أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَـــا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. وحذر القرآن من ادِّعاء الصلاح والإصلاح دون عمل نافع، فقال – تعالى –: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِـــدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُـــونَ﴾ [البقـــرة: ١١]؛ وإنما هو إيمان وإذعان ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩].

فما أروع هذا الدين! وما أعظم القرآن! حثَّ على الإصلاح، ومـــدح المصلحين، ورفع في الجنة درجاتهم، قبل أن تخرج علينا دعوات هدامة، فولَّت الأمة وجهها شـــرقاً وغرباً ونأى بها طلب التقدم والإصلاح، وكان الأمر ســـراباً لا حقيقة له، وشتان بين مـــن يدعو إلى النار ومن يدعو إلى الجنة، وشـــتان بين الأعمى والبصيـــر، وفارق بين الظلمات والنور، لا يســـتويان؛ فما أجدر الأمة أن تعود إلى منهج الإصلاح الأول كتاب ربها، ومصدر عزتها وتفوُّقها بين الأمم! فقد ضمن الله الســـعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة لمن خافه واتقاه واتبع رضوانه وتجنب مساخطه، كما هو موضَّح ومفصَّل في الوحيين (كتاب الله وسنة نبيه ﷺ)، واللهَ نسأل أن يصلحنا ويصلح بنا، وألا يجعلنا من المفسدين.

(١) موقع راية الإصلاح (بتصرف واختصار).

(٢) متفق عليه.

الرضيع

طفلي الرضيع

خصائصة ـ صحته ـ تربيتة

مشروعنا
وظف مختلف
المتخصصين

مشروعنا:

- بناء علمي منهجي.
- تنويع في شكل المعلومات.
- توظيف المتخصصين بكافة مجالاتهم في مراحل المشروع.
- توسيع دائرة المشرفين في منتجات المشروع.
- تنويع بيئات المشاركين وتجاربهم.

www.albayan.co.uk

الرياض: ـ هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

التوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ ٠٥٠٢٢١٠٩٢٠ـ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ـ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ـ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

جدة: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ مكة والمدينة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨

المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

أيها الإسلاميون...! ماذا تريدون؟

الثورات في عالمنا العربي هي من نوعية الأحداث التي تظل تداعياتها تتراكم لفترة زمنية طويلة، ويصبح من الضروري بذل جهود متواصلة لحصر هذه التداعيات واستيعابها والتعامل معها.

أحمـــــد فـهـمـي
afahmee@hotmail.com
@ahmdfahmee

من أبرز التداعيات في مجال العمل الإسلامي، أن الثورات تسببت في تحول كمٍّ هائل من الأدبيات والرؤى الفكرية والسياسية والتنظيمية إلى ركام بلا فائدة في الوقت الحاضر، بعضها فقد قيمته كليّاً، وبعضها لم يعد مناسباً للمرحلة الحالية؛ لأن هذه الأدبيات صِيغت ووُضِعت للتعامل مع واقع أنظمة حكم قمعية طاغوتية، بينما الأجواء الحالية، هي مناخات حرة منفتحة، تتنامى فيها الطموحات الإسلامية إلى مستوى الانفراد بالحكم.

وهنا يمكن ملاحظة عدة سلبيات ناجمة عن عدم مواءمة الأدبيات القديمة مع الواقع الجديد، من أهمها:

• استمرار الممارسات التربوية والعملية والتنظيمية في دائرة «القديم» دون أن تُحدِث مواكبة حقيقية أو تحديث شامل يتناسب مع التطورات الثورية، وهذه الوضعية من شأنها أن تتحول إلى مصنع لإنتاج المشكلات والأزمات، بسبب التصادم بين المضامين التربوية والتعليمية وبين الممارسات الواقعية.

• بعض معطيات الأدبيات القديمة لا تزال فاعلة في اتخاذ قرارات مصيرية، والملمح الأكثر خطورة لهذه السلبية: أن التموجات بدأت في الظهور داخل التيار الواحد انعكاساً طبيعياً لازدواجية (القديم - الجديد)؛ فيمكن بسهولة ملاحظة «مجموعة» تنطلق في أدائها وقراراتها من «الرؤى القديمة»، بينما «مجموعة» أخرى داخل التيار تتبنَّى «رؤى تجديدية»، ولا يمكن بالطبع أن نصنف «الرؤى التجديدية» - لمجرد اتصافها بالـ «جدة» - على أنها رؤى صائبة ومنضبطة بالمنهج الشرعي، فهذا المجال منزلق في اتجاهين: الجمود، والتفلت.

الارتباك في المجالات الإدارية الثلاث للعمل الإسلامي (الوجود، القوة، الهدف). وهذه السلبية سيتم التركيز عليها بصفة أساسية.

تتوزع طاقة العمل الإسلامي في ثلاثة اتجاهات:

أولها: الوجود: وذلك بالسعي للحفاظ على الكيان الإسلامي قائماً، أيّاً كان (جماعةً، تنظيماً، جمعيةً، تياراً ... إلخ)، ووضع الإستراتيجيات للإبقاء على هذا الوجود الإسلامي في مواجهة خطط الإقصاء والإزالة.

ثانيها: القوة: وهي مرتبة تالية؛ حيث تسعى الحركة

الإسلامية إلى تحصيل موارد القوة بمختلف مجالاتها وصورها؛ سواء كانت قوة سياسية، أم دينية، أم اجتماعية، أم اقتصادية.

ثالثها: الهدف: وهي مرتبة متداخلة مع سابقتيها؛ حيث توجد ثلاث مجموعات من الأهداف: أولها يتعلق بالحفاظ على الوجود، ثم بتحصيل موارد القوة، ثم بتحقيق الأهداف الرئيسية للحركة الإسلامية، والمتعلقة بإقامة الدين وتطبيق الشريعة وتأسيس الحكم الإسلامي.

والمطلوب أن تنطلق الحركة من «وجودها» مستغلة «موارد القوة» المتاحة لديها لتحقيق «الأهداف الرئيسية» المتمثلة في مجموعة الأهداف الثالثة.

كانت القوى الإسلامية تحت واقع الأنظمة القمعية تركز على «إدارة الوجود» بصفة أساسية، بينما تتعثر في «إدارة القوة»، وتتأخر في «إدارة الهدف».

بعد الثورات، لم تعد القوى الإسلامية قلقة على «الوجود» وانهمكت في سباق محموم لتحصيل «موارد القوة» بينما بدت الصورة ضبابية في ما يتعلق بـ «الأهداف».

أحد أسباب «ضبابية الأهداف»، هو التداخل (أو التضارب) بين الأدبيات القديمة والخطاب الجديد من ناحية، والتضارب بين الثابت من هذه الأدبيات القديمة، وبين الممارسة العملية - السياسية بالدرجة الأولى - من ناحية أخرى.

وبمعنى آخر، فإن عوارض التناقض ظهرت في الخطاب والممارسة (الإسلامية) في مرحلة ما بعد الثورات.

وفي ما يلي مثال لكل حالة من حالتي التناقض:

الأولى: التناقض بين الأدبيات والخطاب:

فالأدبيات تتحدث عن دولة إسلامية، وربما عن خلافة، أو حتى عن حكم إسلامي تطبَّق فيه الشريعة كاملة، بينما الآن في خضم الواقع المتلاطم، حدثت فجوة لدى بعض الإسلاميين - وتحدث لدى آخرين - بين ما هو مدون وبين الخطاب السياسي.

ففي بعض دول الثورات - تونس مثلاً - يصبح الحديث عن هدف التطبيق الكامل للشريعة مثار لغط كبير لمجرد النص على ذلك في الدستور، وحتى مع دمج النص المخفف: «مبادئ الشريعة مصدر رئيسي للتشريع»، فإن المستوى الذي يمكن أن يصله تفعيل هذا النص في الحياة العامة يكتنفه الغموض لدرجة كبيرة.

كما أن الأهداف السياسية للحزب الإسلامي غير واضحة، ويصعب أن نجيب بدقة عن سؤال: ماذا يريد الإسلاميون؟

هل همُّ (حزب النهضة) أن يسعى لإقامة الدين والحكم الإسلامي؟ أم أنه يسعى لإثبات جدارة الإسلاميين بإدارة الحكم دون أن يكون هذا الحكم نفسه منطلقاً من الإسلام بالضرورة؟ وبفرض أن النتيجة جاءت مبهرة وناجحة؛ فكيف يمكن أن نربط بين نجاح الإسلام وبين نجاح الإسلاميين بدون الإسلام أو بجرعة مخففة من الإسلام؟

المنطقي في الأمر أن نجاح الإسلاميين في تقديم نموذج إيجابي للحكم بدون تطبيقٍ كاملٍ للإسلام ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، هو في نفسه إثبات لإمكانية التقدم والترقي بدون تطبيق الإسلام بالصورة الكاملة التي نشأت الحركات الإسلامية من أجلها أساساً.

إن هذه الفجوة أكبر من أن يتم استيعابها (أو تسويغها) بمفاهيم التدرج أو المداراة أو غيرها، فنحن نتحدث عن مسارات زمنية ربما تستغرق عقوداً، وهي مدة زمنية كافية لكي تختلط الأوراق وتتداخل الأهداف المرحلية والمقدمات المنهجية.

بل إن مجرد التصريح (أو عدمه) بالأهداف المباشرة والحقيقية للعمل الإسلامي لا تزال إشكالية مكتنَفَة بالغموض، ما بين «إخفاء» - وكأن الإسلاميين لهم ظاهر وباطن -و «تبرؤ» ينطوي على تخفُّف من عبء ثقيل.

لقد حضرتُ مؤتمراً إسلامياً قبل أشهر تحدَّث فيه أحد الرموز الإسلامية المعروفة فذكر في حديثه كلمات عن الدولة الإسلامية العظمى، وإقامة الحكم الإسلامي، وطموح الإسلاميين الكبير في هذا الصدد، فانزعج كثير من الحاضرين - وكلهم إسلاميون - خشية من أن تتسبب كلمات الشيخ في تضخيم ظاهرة التخويف من الإسلاميين! وهذا يعني أنه لدينا مشكلة في اتجاهين:

أولهما: أننا نفترض أن أعدائنا يقدِّرون مواقفنا مكتفين بكلماتنا الآنية دون الأدبيات المعروفة.

والثاني: أن البعض لو انبرى داعياً لتغيير وتعديل هذه الأدبيات والأهداف لِتتواءم مع الخطاب المعلَن لَتَعرَّض لهجوم شديد.

إذن ما الذي يجب أن نفعله في بيئة منفتحة إعلامية من الصعب أن تختبئ فيها الأفكار؟ هل نتخلص من مسوغات وجودنا - كحركات إسلامية - بتخلينا عن الأهداف الكبرى؟ أم نروِّج لأهداف مرحلية ونتعرض كل فترة لمن يسلط الضوء الإعلامي على تناقض الخطاب والأدبيات؟ أم نعيد صياغة هذه الأهداف بما يُبرز انسجامها مع الهوية والتوجه الشعبي وبما يدفع عنا تهمة التناقض؟

وفي المقال القادم بإذن الله سيتم مناقشة التناقض بين الثوابت الإسلامية كما تعرضها أدبيات الحركة الإسلامية، وبين الممارسات العملية، وما ينتج عن ذلك من تداعيات، وما هي الإستراتيجية المثلى لتجاوز هذه التناقضات والتداخلات كلها.

البيئة الحاضنة للانحراف

فهد بن صالح العجلان
Fsalehajlan@hotmail.com
@alajlan_f

هل يظن أحد أنه في مأمن عن الانحراف بعد أن يقرأ هذا الخبر؟

كان رسول الله ﷺ يكثر من الدعاء بـ «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك»، ولما سئل عن سبب ذلك قال: «إنه ليس آدميٌّ إلا وقلبه بين إصبعين من أصابع الله فمن شاء أقام ومن شاء أزاغ»[1]

وكيف لا تأخذ الخشية مجامع قلب المؤمن وهو يقرأ قول النبي ﷺ «وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخل النار»[2]

فلا أحد في مأمن أن يتعرض للابتلاء في دينه؛ إلا أنه شتان بين من يبذل الأسباب الموجبة

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١٩/ ١٦٠، والترمذي: ٥/ ٥٣٨ برقم (٢١٤٠) وحسنه، والنسائي: ٤/ ١٤ برقم (٧٦٩٠)، وابن ماجه: ٢/ ١٢٦٠ برقم (٣٨٣٤) وصححه الحاكم في المستدرك: ١/ ٥٢٤.
(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٣٣٢) ومسلم برقم (٢٦٤٣).

للثبات والحفظ والنجاة ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. ومن يفتح على قلبه ذرائع الشكوك ودوافع الشبهات ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وهذا يدفعنا للحديث عن السؤال المهم هنا:

ما هذه الدوافع والذرائع التي قد تكون سبباً لهذا الانحراف؟

لا يمكن لأحد أن يختصر وقائع الانحراف عن الإسلام والمروق من تكاليفه في أسباب محددة؛ فمن طبيعة الظواهر أن تكون مؤلفة من مجموعة أسباب مركبة وظروف مختلفة تتكامل في تشكيل الظاهرة؛ غير أن ثَمَّ عاملاً محورياً وأساسياً في هذه الظاهرة يتبدى جلياً في النظر عند أي حالة من حالات الانحراف هذه؛ حتى لا تكاد تندُّ منها حالة، هذا العامل هو وقوع الإنسان في بيئة حاضنة للانحراف تغذي في نفسه دوافع الانحراف وتفتح ذرائعه وتخلخل الأصول الفكرية التي تشد المسلم حتى ترمي به في مهبِّ ريح الضلالات تعبث به كما تشاء.

بيئة الانحراف الحاضنة هذه تتميز بثلاث خصائص أساسية:

الخاصية الأولى: التشكيك في اليقين، والتزهيد به، وتعظيم الشك والتساؤل الفوضوي والبحث العبثي؛ بحيث يشعر الشاب باستخفافٍ من أي منهج أو كتابة ذات رؤية يقينية، ويشعر أن اليقين ناتج عن ضعف الوارد ونقص الذكاء والفهم وقلة الاطلاع والثقافة، بخلاف الشاك المتوقد ذكاء وفهماً بما يجعله قادراً على الخروج عن النسق السائد ومحاكمة الأصول اليقينية التي لا يجرؤ عموم الناس عن الاقتراب منها لجهلهم وسذاجتهم.

هو فضاء محبَّب لبعض النفوس تشعر من خلاله بتميُّز وتفرُّد عن بقية الناس، مع أن حقيقة الشك أنه ليس بشيء؛ فهو عدم معرفة، وغاية أمرهم أن الإنسان في بحث عن الطريق الصحيح لكنه - قطعاً - ليس على الطريق الصحيح ولم يصل إليه، وبناءً على أصله المنهجي فلن يصل إلى اليقين أبداً، بل سيبقى في دوامة الشكوك إلى ما لا نهاية.

فالشك حالة نقص يجب أن يتخلص منها الإنسان إلى اليقين، وقبل أن يصل إلى الطمأنينة فهي مرحلة حيرة وضياع لا يُحمَد عليها الإنسان.

وتعجب حين تجد بعض الناس يكرر أن الشك طريق إلى اليقين! فما أدري ما حاجة المسلم إلى الشك وقد وصل إلى اليقين؟ اللهم إلا أن يكون لدى المسلم شك في دينه وعدم جزم بحقيقته؛ فهذه قاعدة من لا يعرف اليقين ولا يجد طريقاً صحيحاً إليه؛ فعجباً كيف تسربت إلى بعض المسلمين الموقنين!

الخاصية الثانية: تفكيك عوامل الثبات الفكرية المستقرة في نفس الشاب، فتزدحم في رأس هذا الشاب الأسئلة والإشكالات والمقولات التي تطعن في أصوله الشرعية المنضبطة، وتستهين بمنظومة براهينه العقلية والنقلية، ويتواصل دفع سيل هذه الأسئلة حتى تشق في قلب الشاب أودية الحيرة والاضطراب والارتباك حول تدوين القرآن، وحجية السنة، وفهم النصوص، ومسائل الإيمان والكفر، والموقف من الصحابة... إلخ. هذه القضايا التي تقررت عند أهل السنة وحُرِّرَت مباحثها، وكتب في تقرير أصولها ودفع الشبهات عنها ما لا يحصر من الدراسات، فكثرة هذه الاعتراضات تضعف ثقة الشاب بها، وتوهن في قلبه الاعتزاز والاستمساك التام بها، والإشكالية الأكبر أنها تغرس خنجر الحيرة في روح هذا الشاب؛ فلا هو الذي تمسك بأصوله المعرفية، ولا هو الذي تبنَّى أصولاً معرفية بديلة عنها؛ وإنما نجحت في خلخلتها في نفسه، فأصبح بعضهم يؤمن بها نظرياً وإن كان في الحقيقة لا يعتمد عليها كثيراً، وهذا ما يفسر لك أن كثيراً من الشباب يقرر هذه الأصول ثم يتبنى ما يخالفها في نفس اللحظة!

الخاصية الثالثة: الانفتاح الفوضوي، والاطلاع العبثي على كافة الدراسات الفلسفية والفكرية التي تقوم على منظومات فكرية مختلفة، لا تعتمد على مرجعية النص الشرعي ولا تعلي من مكانة الخطاب القرآني والنبوي، من دون أن يكون لدى الشاب حصيلة كافية لمحاكمة هذه الدراسات وإدراك جذورها واكتشاف مكامن القوة والضعف فيها، فيسقط الشاب سريعاً مع أول قراءته فيها، ليس لقوة هذه الدراسات بقدر ما هو لضعف المحل الذي نزلت عليه.

ويزيد الإشكالية أن الشاب يُقبِل عليها بنفسية المعظِّم لها، الذي يعتقد بعبقرية أصحابها، وقدراتهم البحثية الهائلة، وهو ما يجعله مهيأ نفسياً لقبول أي معلومة والتسليم لأي نتيجة، فهو منكسر خاضع لها أيّاً ما توجَّهَت به؛ ولهذا تجد وَلَعَ بعض الشباب بتكرار بعض المقولات الفلسفية الهزيلة التي لا يحسنون كثيراً شرحها وبيانها.

كما أن الشاب يُقبِل عليها وقد امتلأ قلبه بأهمية الاستقلال والثقة التامة بالعقل وضرورة الشك في كل القطعيات ونحو هذه الدوافع التي تتضخم في ذاته فتجعله يستهين بنعمة اليقين التي أنعم الله بها عليه، ثم يجد نفسه بعد هذا نافراً من قراءة القرآن وتدبُّره، مستخفّاً من الوعظ والتذكير، بعيداً عن التضرع والانطراح بين يدي الله، وهو ما يجعله خليقاً بالخذلان والحرمان.

وحين يقول بعض الناس: إن الإسلام والحقَّ قوي ببراهينه فلا يُخَاف عليه. فهو لا يفقه أن الإشكال ليس مع الحق ولا مع الإسلام، الإشكال مع هذا الشاب الذي قد يسقط لأنه لم يفهم حقيقة الإسلام، وما امتلأ قلبه بالتسليم والانقياد له، ولأنه قد وقع ضحية غش فكرية بتحريضه على دراسات فكرية لا يستطيع أن يحاكمها فكان دورها أن تضرب أرضية الثبات لديه فيخرج منها حائراً لا يلوي على شيء.

هذه العوامل الثلاث (التزهيد في اليقين، تفكيك الأصول الشرعية، الدفع نحو الانفتاح الفوضوي) هي البيئة الحقيقية للانحرافات التي تعصف ببعض الشباب، وهي بيئة حاضنة تهيئ الشاب للانحراف، وتجعل روحه محلاً قابلاً للانحراف، وإن اختلفت جهته ومقداره.

هل معنى هذا أن الانفتاح والقراءة والثقافة والاطلاع بيئة حاضنة للانحراف؟

بالتأكيد لا، بل إن القراءة والاطلاع في الأصل مما يزيد الإنسان علماً وعقلاً وفهماً ويقوي من أدواته البحثية والفكرية، وكثير من علماء الإسلام ودعاته هم من أكثر الناس اطلاعاً وقراءة على كافة العلوم.

إنما الخلل من جهات ثلاثة:

١ - التركيز على القراءات الفكرية والفلسفية المقتصرة على التشكيك والتشغيب على الثوابت والمحْكَمات، وهي ذات فائدة يسيرة في خضم مفاسدها ودوامة شكوكها، وإهمال الفضاء المعرفي الواسع من علوم الاقتصاد والسياسة والتربية والإدارة والقانون وبقية العلوم التجريبية وغيرها.

٢ - الاطلاع الضعيف الذي يبتدئ فيه الشاب بالقراءة المباشرة لدراسات دقيقة في الفكر والفلسفة من دون أن يكون لديه أي مخزون معرفي يستطيع به محاكمة هذا النتاج المتخصص.

٣ - إضعاف نفسية الشاب بتفكيك أصوله والتشكيك فيها، وتضخيم مثل هذه الدراسات وعبقرية أصحابها، وهو ما يجعله يستسلم لها سريعاً، فيأنف بعقله أن يقلد علماء الإسلام وأئمته الكبار ليقلد - بكل ثقة واستقلال - طائفة من الحيارى التائهين.

حين تجتمع هذه الخصائص الثلاث فإنك تكون في محضن بيئة دافعة للانحراف، أياً ما كانت هذه البيئة؛ فقد تكون قناة فضائية أو صحبة معيَّنة أو منتدىً ثقافياً أو مدرسة أو أي شيء آخر؛ فهي تهز أصول الشاب، وتسخر من يقينه ثم ترمي به في مزالق المنظومات الفكرية المختلفة بعد أن فككت مرتكزاته الفكرية التي كان يعتمد عليها، ثم لا يدري أحد بعدها عند أي منحدر انحراف سيقف.

أعرف أن ثَمَّ من يهز شفتيه استخفافاً من أي حديث عاقل يتحفظ من الانفتاح الفوضوي؛ بدعوى أنه خطاب تجاوزه الزمن لأن الانفتاح الآن لا حدود له ولا يملك أحد أن يسيطر على قراءة الشباب. نعم إن لم يمكن لأحد أن يسيطر على قراءات الشباب فهو يملك أن يُظهِر لهم نصحَه وشفقتَه ويعلن لهم المآلات التي تسير إليها خطواتهم، لتستجيب لها فئة (سيكونون هم الأكثر) ولتكون الفئة الأخرى على حيطة من أمرها قبل أن تحكى في أخبارها الذكريات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[المسلمون.. والعالم]

المشروع الإسلامي... مائة عام من الحصار
د. عبد العزيز كامل

«تسييس» التصوف في مصر الثورة...
مصطفى شفيق علام

إيران والأزمة السورية... خيارات صعبة وخطوات ضرورية
محمد عباس ناجي

السياسة الخارجية للحركات الإسلامية
طلعت رميح

منظمات المجتمع المدني والغزو الصامت
د. عبد الله عبد العزيز اليحيى

برلمان الثورة المصرية في مواجهة التحديات الاقتصادية
د. مصطفى محمود عبد السلام

انكشاف العلمانية بعد الثورات العربية
د. محمد مورو

دول الثورات العربية والمنظمات الدولية وأزمة التمويل
عبد الحافظ الصاوي

مرصد الأحداث
جلال سعد الشايب

المشروع الإسلامي... مائة عام من الحصار

د. عبد العزيز كامل
d.amk@hotmail.com

بعد سنوات قلائل من الآن تحل مناسبة مرور مئة عام على بدء سقوط (أو إسقاط) دولة الخلافة الإسلامية العثمانية؛ فقد سقطت الخلافة فعلياً بتوريط تركيا في الدخول طرفاً في الحرب العالمية الأولى التي بدأت عام (١٣٣٢هـ) – (١٩١٤م) ، ليكون من نتائج تلك الحرب خروجها مهزومة في نهاية عام ١٩١٨م، وليعلَن إلغاء الخلافة رسمياً عام ١٩٢٤م، وينتهي أمرها بتقسيم تَركتِها من الأراضي والبلدان التي كانت مجموعة تحت إدارتها بين الدول الاستعمارية النصرانية.

ومنذ تلك الحرب العالمية وحتى اليوم، هناك ما يشبه الإجماع العالمي على عدم تمكين المسلمين من السعي لاستعادة ذلك الكيان الموحَّد في أي صورة من الصور، سواء كان تجمعاً بقيادة عربية أو أعجمية. ولذلك أُجهِض أيضاً مشروع الشريف حسين (قائد الثورة العربية الكبرى)، وأُخرِج من القسمة؛ لقطع الطريق على أي محاولة للتجمع مرة أخرى. ومن يومها لم يكفَّ أعداء الإسلام على اختلاف أصنافهم عن المطاردة والمحاصرة، بل المقاتلة لكل مشروع (صغر أو كبر) من شأنه استئناف السير في طريق استعادة ذلك الكيان في يوم من الأيام. مع أن قوى الجبروت العالمي التي حَرَّمت على المسلمين هذه الوحدة المشروعة على أراضيها، أباحت لنفسها ولغيرها إنشاء وتثبيت وتوسيع كثير من المشروعات الاتحادية الدولية ذات التوجهات العالمية، على أراضيها وخارج أراضيها. وقد شهد التاريخ المعاصر صوراً متعددة من الكيانات الموحَّدة، مثل: (الاتحاد الأمريكي)، الذي وازاه وتحدَّاه (الاتحاد السوفييتي) ثم (الاتحاد الروسي)، وعُرِف كذلك (الاتحاد اليوغسلافي) و (اتحاد الدول الإسكندنافية)، وجاء (الاتحاد الأوروبي) تتويجاً رسمياً لاتحاد فعلي تكتلت فيه أوروبا «النصرانية» دون أن تسمح لبعض أجزائها «الإسلامية» أن تدخل معها في ذلك الاتحاد، مثل تركيا والبوسنة وألبانيا وكوسوفا!

ومن العجب أن شتات رُفَات اليهود الممزع في العالم – بعد أن ضُرِبَت عليهم الذلة والمسكنة – ألقيت له حبال الحياة والنجاة، كي يعود تحت رعاية أممية حميمية؛ لينشئ دولة صهيونية تقول علناً: إنها نواة دولة ليهود العالم، تبدأ من فلسطين لتتوسع بعد ذلك من النيل إلى الفرات، ولتنتهي إلى هيمنة أوسع – كما يتوهمون – في صورة مملكة داوود العالمية! والأعجب من هذا أن يتزامن بَدء ذلك المشروع اليهودي «الدولي» مع انتهاء (أو إنهاء) وجود الكيان الإسلامي العالمي في تركيا!

لا أتحدث هنا – بداهة – عن الكيان المنشود منذ عشرة عقود، على أنه مطلب عاجل أو قابل للطرح الآن؛ فالبون شاسع بين الواقع المتواضع والأمل الواسع، ولا أتحدث كذلك عن مطلب سريع بدولة أو عدة دول إسلامية الظاهر والباطن، مُمَكَّنة في الداخل والخارج، فتلك أيضاً أُمنيَة لم يتأهل الإسلاميون لها بَعْدُ؛ لكني فقط أنبِّه في هذه المرحلة إلى مسار الحصار – بمعناه العام لا الحرفي – وعن مسوغاته وتوقعاته واحتمالاته التي لا تحتمل تغافلاً عن تبعاتها وامتداداتها.

لقد أصبح مجرد تبنِّي فكرة النهوض بـ (المشروع الإسلامي) منذ إسقاط الخلافة مسوغاً لحصار ضَارٍ يتعرض له كل من سار في ذلك الطريق؛ سواء كان شخصاً أو جماعةً أو كياناً إسلامياً وليداً في بقعة نائية من الأرض، وهذا يفسر لنا السر الكامن وراء استهداف رجالات وجماعات وكيانات العمل الإسلامي على امتداد الزمان والمكان منذ أُسقِط ذلك الكيان، في سلسلة متواصلة من الحرب المفتوحة التي مارسها أعداء المسلمين في الشرق والغرب، بأيديهم تارة وبأيدي أوليائهم وخلفائهم تارة أخرى. وهي قصة عاشها جيلنا وأجيال قبلنا، ولا بد أن تتحرز منها الأجيال بعدنا؛ لأنها تحكي مسيرة سُنَّة قدرية ذكرها القرآن في قول الله – تعالى – عن أعداء المسلمين: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩]. فالقضية خاصة بحرب المؤمنين عندما يتطلعون لتمكين هذا الدين.

إن الحرب التي تعرَّض لها المشروع الإسلامي عبر قرن من الزمان في مختلف الأقطار، والتي نعرف جميعاً تفاصيلها وأطرافها ومراحلها: لا تزال مستمرة، ولن تزال كذلك، وعليه فلا ينبغي للإسلاميين أن يتوهموا أن العالم سيرحِّب بصعودهم السريع والقوي والمفاجئ، ما دام هذا العالم محكوماً بقوى الاستكبار الجامعة لكل عداوات الكفار. ولا شك أن الثورات العربية التي برزت فيها القوى الإسلامية مثلت تحدياً مرعباً لكل الكارهين للإسلام في داخل بلاد المسلمين وخارجها؛ ولذلك فإن تحدي الإسلاميين – الذي ربما جاء غير مقصود – سيقابل – حتماً – بتحديات مقصودة، وعلى العادة المعهودة من محاولات الاحتواء والالتواء، ثم المكر والتنكر، ثم التشنيع على الخصوم وشيطنتهم، تمهيداً لحصارهم ثم إفشالهم. وتطورات الأمور في بلاد الثورات تقول: إن التواصل المعادي والمتآمر بين (الخارج الحاقد) و (الداخل الحانق) من أصحاب التوجهات الليبرالية واليسارية، سيوصل إلى مرحلة من الاستدراج للصدام؛ حتى لا يستوي العود، وتشتد الشكيمة؛ إلا أن يشاء الله شيئاً.

والسؤال هنا: هل تعي بعض قيادات العمل الإسلامي ذلك؟ وهل هناك استعداد لذلك؟ وهل يُعِد الأتباعَ لملاقاة ذلك؟ وهل وضعت في البرامج والخطط احتمالات المواجهة التي يُفتَرَض فرضَها على الإسلاميين، وعلى من خَلْفهم من عامة المسلمين، كما حدث مع جبهة الإنقاذ في الجزائر، ومع المجاهدين القدامى في أفغانستان، ثم مع من جاؤوا بعدهم من الطالبان الأفغان ثم طالبان باكستان، وكذلك ما صار بعد حرب البوسنة، وخلال حرب الشيشان، وما جرى لجماعات السنَّة في العراق، وما ثار بعد نجاح تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال، وما دُبِّر إسرائيلياً ثم دولياً بعد فوز حماس ثم تمكُّنها في غزة، من حرب ثم حصار لا يزال مستمراً منذ ستِّ سنوات وحتى الآن؟ إن تفاصيل تلك المواقف والأحداث لا تزال ماثلة؛ ولذلك فإن دروسها وعِبَرَها لا ينبغي أن تنساها أو تتجاهلها الذاكرة؛ ولذلك أدعو كل الإسلاميين إلى إعادة استعراض واستذكار واستحضار القواسم المشتركة من تلك الدروس الحديثة، في تجاربنا الإسلامية.

قد يقال: إن الزمن تغير، والأجواء اختلفت، والمعادلات الدولية لن تساعد على التفرد بالمسلمين مرة أخرى... إلخ. والجواب: أن أكثر هذا صحيح، وأن الجبروت الأمريكي والأوروبي على وجه الخصوص في أفول وذبول، ولكن ينبغي التنبه إلى أن الوحش المهدَّد بالخطر، يكون عادة أشرس من الوحوش الآمنة المستقرة. ومع ذلك؛ فلا وجه لتشاؤم مثبط يسيء الظن بالله؛ فبشريات الانتصار والنهوض – بحمد الله – كثيرة؛ ولكن لا مسوِّغ أيضاً لتفاؤل مفرط يحسن الظن بالأعداء، ويجافي الشعور بطبائع الأمور عندما تلوح أمامهم مقدمات قدوم المسلمين، وهم الذين قال الله – تعالى – عنهم: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، والذين قال فيهم: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]. ولهذا قال – سبحانه –: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

لقد أبرزت أحداث الثورات العربية أن الاتجاهات الإسلامية أصبحت قوة لا يستهان بها في التغيير؛ حيث ظهر أنها تمتلك قوة «الكم» التي إن انضمت إليها قوة «الكيف» لصارت جديرة بحمل مشروع متكامل للتغيير، لا على مستوى المنطقة فحسب، بل على مستوى العالم.

لا يجـــوز لنـــا أن نتوقـــع – تبعاً لما رددته الأوســـاط الدبلوماسية الغربية – ترحيباً بذلك التغيير الذي لن يكون متوافقاً مع إستراتيجيات هيمنتهم المتوحشة، مهما كان ذلك التغيير ســـلمياً أو (ديمقراطياً). فالتغيير الديمقراطي إذا صار سُلَّمَا لصعود الإسلاميين في «اللعبة» الديمقراطية، فســـيدفع الغربيين وأذنابهم – حتمـــاً – إلى تحطيم ذلك السلَّم، وتكســـير تلك اللعبة؛ وبخاصة إذا كان في المقدمة من هؤلاء الصاعدين (ســـلفيون) هم في تصنيف المعسكر الليبرالي والمعسكر اليســـاري «متشددون» و «متطرفون»! مهما أظهروا أو تظاهروا بأنهم معتدلين أو وسطيين. وما أمر الجزائر عنا ببعيد.

معركة الإقصاء القادمة في بلاد الثورات، لن تستخدم فيها بالضرورة الوســـائل «الإرهابية» القديمة، من سجون ومحاكمات ومطاردات؛ ولكن ستستخدم «تكتيكات» العزل الجماهيري، والتهييج الشعبي، والضرب على وتر الأزمات المعيشـــية، والضرورات الحياتية، ومشـــاغبات الأقليات، مستخدِمة وسائل الضغط والتضييق وإثارة الفتن وتشويه الصـــورة لفضِّ الأنصار وتكثير الأعداء، وســـتبدأ – والله أعلم – بـ «الســـلفيين»، ولن تستثني في ما بعد «الإخوان المســـلمين»؛ ولهذا لا يجور لهذيـــن الفصيلين المهمين من (الجماعة الأم) – أهل السنة والجماعة – أن يلعب أحدهم دور الثور الأبيض والآخر دور الثور الأسود، بل ينبغي لهم وللجميع غيرهم أن يكونوا في مكان ومقام الأُسُود المجتمعة المدافعة عن عرين الإسلام وحمى المسلمين، دون هوان أو عدوان. لا بد من الاجتماع قبل أن تجتمع علينا الأمم، ولا بد الائتلاف قبل أن تختلف في أجسادنا سهامهم.

أجواء التغيير... هل تتغير؟

جاءت ثـــورات التغييـــر العربية في أجـــواء متغيرات دولية بالغة الدقـــة، يمكن أن تترتب عليها متغيرات إقليمية وداخلية، بعضها يصبُّ في صالح تلك الثورات، ولكن بعضها الآخـــر يصيبها في مقتـــل إذا جرى التعامـــل معها بمنطق الاستهتار أو الاستعراض؛ الذي طالما أضاع فرصاً للنهوض. إن الحصار المفروض منذ مئة عام على المشروع الإسلامي، هو اليوم بصدد الفك أو الكســـر، بفضل من الله. ولكن مع ذلـــك لا بد من النظر إلى المناخ الدولي المحيط كما هو على الأرض، لا كمـــا نتمنى في الخيال، ولا مناص من تحســـس مواضع الإقدام أو الإحجام، في التخطيط أو التنفيذ لبرامج مشروعنا الإسلامي الناهض؛ فالحذر وقت الخطر فريضة شـــرعية طالما جرَّ التفريط فيها إلى كوارثَ ورزايا، مع العلم بأن جزءاً كبيراً من الواقع الدولي والإقليمي الراهن يمكن أن يكون عامل تقوية لمشروعات النهوض الإسلامي في مرحلة ما بعد الثورات، إذا أحسن التعامل معه.

عند التأمل فـــي الأوضاع الدولية المحيطة (التي تحتاج لدراسات معمقة) فسنجد ما يلي:

١ الســـاحة الدوليـــة: تشهد حالةَ تحولاتٍ أو تجاذباتٍ تنقلها مـــن حالة القطبية الأمريكيـــة الواحدة؛ إلى وضعية قطبيات متعددة؛ حيث تجـــري الأمور باتجاه هبوط متزايد لظاهـــرة التفرد والتفـــوق الأمريكي والغربـــي، يتوازى معه صعـــود متزايد لقوى أخـــرى تنافس أمريـــكا والغرب في قيـــادة العالم، أبرزها الصين وروســـيا والهند ودول أمريكا الجنوبية واليابان. وهذا الوضع المهدِّد لمخططات أمريكا منذ التسعينيات – بعد ســـقوط الاتحاد السوفييتي – لمحاولتها الاســـتفراد بالقطبية الدولية، لن يجعلها تســـلِّم بســـهولة بتســـليم مناطق نفوذها في العالم الإســـلامي لألد أعدائها المنافســـين، وكذلك لن تفرِّط دول الاتحاد الأوروبي المنكوبة بالأزمات المالية في مناطق الاستغلال التاريخي التي درجت علـــى الوصاية عليها، وبخاصة في دول الشـــمال الإفريقي التي ســـتَعُدُّ دول حلف (الناتو) نفسَـــها منافسة لأهلها في التخطيط لمستقبلها، بما يضمن حصتها من حصاد الثورات، باعتبارها مشاركة في إسقاط بعض النظم.

٢ العالم الإسلامي: يشهد فصولاً شبه ختامية من حرب عالمية، أطلقها الأمريكيون منذ عشر سنوات باسم (الحرب على الإرهاب)، وهي التي دلَّت كل الشواهد على أنها لم تكن إلا حرباً على الإسلام؛ بدليل اقتران جانبها العسكري والأمني بالجانب المنهجي الذي أطلقوا عليه (حرب الأفكار) التي لم تستهدف إلا أصول الإسلام الصحيح، وقواعده التشريعية الموسومة عندهم بوصف (الإسلام المتشدد). وهذه الحرب التي شنَّها بوش لم ينهها أوباما، فلم يعلن الأمريكيون انتهاءها رسمياً أو فعلياً، وهو ما يدل على إبقائهم على مسوغاتها، وأهمها التصدي للإسلام الذي منع الغرب من إعلان (نهاية التاريخ) بانتصار الفكر الليبرالي الرأسمالي، هذا الدين الذي وقف أهله ضد التغول الإجرامي للأمريكيين، وأوقفوهم عند حدِّهم، بل هزموهم هزيمة منكرة في كلٍّ من العراق وأفغانستان، وهي الهزيمة التي جعلت أمريكا - ولأول مرة في تاريخها - تسارع السير في طريق الانحدار - وربما الانهيار - جراء الأزمات الاقتصادية الناجمة عن مغامراتها العسكرية في بلدان أسيادها من المسلمين.

هذا التراجع - بكل بساطة - سيؤسس لمرحلة من محاولات ردِّ الاعتبار والثأر؛ وخاصة أن بعداً جديداً قد أضيف لمشهد التصدي لأطماع الغرب، وهو اتساع رقعة المواجهة الحضارية بانضمام قِطاعات واسعة من الشعوب إلى الخيار الإسلامي المتحرر من رِبقَة التبعية والطغيان.

٣ الشرق الأوسط: يشهد حالة من الغليان، في مكوناته العربية وغير العربية؛ فالمنطقة على أبواب مواجهة إيرانية غربية، قد يكون لليهود ضلع فيها، والثورات العربية أعطت إيران بعض أوراق المنافسة التي يمكن أن تناور بها؛ حيث من الممكن أن تختار دول عربية أو تضطر للتعامل مع طهران نكاية في الغرب غير القادر عن التخلي عن غطرسته وغروره، وهنا تقع بلدان الثورات بين أمرين أحلاهما مرٌّ: إما استرضاء الغرب أو الارتماء في أحضان إيران كما جرى مع الفلسطينيين في غزة. كما أن النظام العربي نفسه - ممثلاً في الجامعة العربية - غارق في الانقسام بين ثنائية (الثورة ورفض الثورة)، وهذا من شأنه ألا يعزز ما كان يُعرَف بـ «التضامن العربي» الذي ستحتاج إليه بلاد الثورات - حتماً - في مواجهة المشكلات المتوقعة في داخلها أو من خارجها. أما دولة اليهود - باعتبارها جزءاً غريباً مغروساً غدراً في (الشرق الأوسط) - فإن الثورات فتحت عليها كلَّ الجبهات، ولا مطمع لديها في الخداع أو الانخداع بأوهام السلام الراحل؛ فالحرب والتهديد بالحرب سيكون أداة ابتزاز واستنزاف، يلوِّح به اليهود بين آن وآخر، لحرمان (بلدان المواجهة) - على الأقل - من التفرغ للبناء، والاستفادة من الاستقرار.

٤ الأنظمة الثورية: وهي في مظهرها وجوهرها - حتى الآن - تأخذ الصفة الإسلامية من جهة أن جمهورها من الشعوب انحاز إلى الخِيار الإسلامي. والإسلاميون الصاعدون الآن إلى سدَّة الحكم في بلاد الثورات، يراد إنزالُهم من فوق منصة صدارة المشهد، وهذا ما كاد أن يكون القاسم المشترك الوحيد بين أعداء دعوة الإسلام جميعاً من الكفار والمشركين والمنافقين. والطريق إلى تلك الغاية - لا حقق الله للأعداء غاية - يكون بأحد أمرين: إما أن يفصلوا الشعوب عنهم بعد أن كانت معهم، ببث الفتن الداخلية والخارجية، وإما أن يشغلوهم بأنفسهم وبالصراعات بينهم، وبضرب «المتشددين» بـ «المعتدلين» على حدٍّ وصفهم، كما حدث ولا يزال في بلدان كثيرة: كأفغانستان والعراق والصومال وغيرها. والمشكلة هنا أن البذور التي يمكن أن تُستنبَت بها الفتن موجودة؛ سواء بين الجماعات الإسلامية التي لم تتخلص بَعْدُ من تَرِكَة الحزبيات والخلافيات التي يرثها كل جيل ليفرِّقها على من يليه، وكذلك فإن الشعوب نفسها لا يطمئن على خلوص اختيارها لأنه صورة (التجريب) للنموذج الاسلامي، ليست هي التي يُعتمَد عليها في الصبر والتصبُّر والرباط على ثوابت الدين؛ وخاصة أن تلك الشعوب لا يزال أمامها شوط كبير من التربية الإيمانية، التي شوهتها المحاضن العَلمانية.

وبعد: فإن قرار الإسلاميين بتصدُّر المشهد السياسي في هذه المرحلة الدقيقة، وقرار الشعوب بإقرارهم في ذلك عن طريق صناديق الاقتراع، هو أشبه بقرار مواجهة شاملة، مواجهة إرث المشكلات الداخلية، وآثار المعضلات الخارجية. إن تبعاته ليست مجرد ترتيب بيت من الداخل؛ وإنما حمايته من المداخل، إنه قرار يحتم على المختارين ومن اختاروهم أن يكونوا على مستوى ما قرروا؛ فالقرار في ذاته ليس خطأ، ولكن الخطأ أن لا تسبقه دراسة للواقع واستعداد للمتوقع. وللحديث بقية، بإذن الله.

أسأل الله أن يلهمنا رشدَنا ويقينا شرَّ أنفسنا وشرَّ أعدائنا.

السياسة الخارجية للحركات الإسلامية

طلعت رميح(*)

تبدو علاقة «الثورات العربية» بالسياسة الخارجية أو دور دول الثورات في العلاقات الدولية، حالة معقدة؛ إذ اندلعت تلك الثورات وباشرت نشاطها الثوري الميداني بالتركيز على القضايا الداخلية – خاصة الحريات – على نحو حاد، أو بقضايا ومترتبات المواجهة مع نظم الحكم المستبدة، دون إشارات واضحة بشأن رؤيتها «التغييرية» أو المختلفة عن النظم السابقة في مجال السياسات الخارجية. وإذ انطبق هذا الوصف على الثورة في مصر وتونس، فقد اختلف الحال في النمط الليبي لإطاحة نظام القذافي؛ إذ ارتبطت عملية خلع هذا النظام بضرورة عملية تتعلق بالاستعانة بقوات حلف الناتو (الطيران) – انتقالاً من قرار للجامعة العربية إلى مجلس الأمن الدولي – بما جعل السياسة الخارجية للفعل الثوري مرتبطة – حسب بعض المحللين – إلى هذا التوجه على الأقل في مرحلتها الأولى. وكان الأمر وَفْقَ النموذج اليمني حالة مختلفة؛ إذ كانت المبادرة الخليجية المدعومة دولياً هي أساس التوصل لخريطة طريق لإنهاء النزاع الداخلي، ولو مرحلياً.

غير أن المقلِّب بدقة لهذا النمط أو ذاك، يلحظ أن الحركة الإسلامية المشاركة في ثورات الربيع العربي، كانت الوحيدة من بين القوى السياسية التي وجدت نفسها منذ أول لحظة في مواجهة ضرورة الاهتمام والإفصاح عن بعضٍ مِن رؤاها الخارجية؛ سواء لأن النظم المستبدة كانت تشير إلى تلك الحركة باعتبارها خطراً على الغرب – كسبب من أسباب وضرورات بقاء النظام – أو لأن الغرب كان مستفسراً طوال الوقت عن توجُّهات الحركة الإسلامية من الغرب عموماً ومن الكيان الصهيوني خصوصاً؛ فكان يطلب إيضاحات من رموز الحركات حول قضايا تتعلق بالمعاهدات والاتفاقات والمواقف من هذا الكيان.

وإذ يلاحظ المراقبون أن الحركة الإسلامية المشاركة بالدور الأكبر في أعمال التغيير الثوري، قد أخذت برؤية تقول: إن ثمة ضرورةً لعدم القفز على الأحداث في أثناء الفعل الثوري، فذهبت إلى إعطاء قدر من الطمأنة حول سياستها الخارجية؛ فلا شك أن طبيعة الأمور تفرض أن يختلف الحال ما بعد تحقيق تلك الحركة لنتائج انتخابية وتحقيقها حالة حضور سياسي كبير على صعيد مشهد الحكم ما بعد الثورات. إلا أن الأمور تبدو أشد تعقيداً.

(*) رئيس تحرير مجلة الفتح المصرية.

صعوبات داخلية وخارجية:

ما بعد الثورات ومع بدء دوران بناء النظام السياسي الجديد، وجدت الحركات الإسلامية نفسها محاطة بكثرة من المشكلات والتعقيدات الداخلية والخارجية، بما حدَّ من إمكانية الذهاب باتجاه إبراز مواقفها واتخاذ إجراءات واضحة وقوية على صعيد تلك القضايا؛ إذ وجدت نفسها في أوضاع خطيرة إذا هي أفصحت عن مواقفها وجعلتها إحدى قضايا التغيير الفوري.

لقد وجدت تلك الحركات نفسها في إطار حالة أشد تعقيداً من تلك التي واجهتها في مرحلة اشتعال الثورات العربية.

فمن ناحية ظهرت إشكاليات العلاقة بين رؤاها وأفكارها ومحدِّداتها للسياسة الخارجية، وبين رؤى آخرين شاركوا في عملية التغيير الثوري؛ خاصة الليبراليين الذين أعاد كثير منهم إنتاج فكرة الهجوم على الإسلام والإسلاميين بالارتكان إلى الفهم والدعم الغربي، بما أوجد معادلة (جديدة - قديمة) حدَّت من قدرة الإسلاميين على إبراز مواقف قوية ضد السياسات الغربية، حتى ما يأتي منها تدخلاً في الشؤون الداخلية لدول الثورات العربية.

لقد بذلت نظم الحكم السابقة في تلك الدول جهداً ودَوراً مستمراً في مناهضة ومحاصرة الإسلام والمسلمين، بأدوات العنف والإعلام، وكانت تقدِّم نفسها للغرب باعتبارها حامية المصالح الغربية في مواجهة الإسلاميين. وبعد الثورات صار هناك قِطاع من المثقفين والحركات الليبرالية التي تطرح على نفسها أداء الدور نفسه من داخل «الفعل الثوري»، فصار إفصاح الحركة الإسلامية عن مواقفها بحاجة للتدرج لارتباطه بأوضاع المجتمع وتعقيدات المراحل الانتقالية ما بعد إطاحة النظم القديمة؛ خاصة في ظل عدم القدرة على كبح جماح الفوضى في الشارع.

ومن ناحية ثانية وجدت الحركات الإسلامية نفسها في مواجهة مع «أجهزة الدولة القديمة ورؤاها وتركيبتها» بشأن السياسة الخارجية بشكل خاص. لقد تشكلت أجهزة الدول في المجتمعات الإسلامية وَفْق توازنات ورؤى وأفكار أقرب إلى الفكرة الغربية في جوانب كثيرة (قانونية وإدارية وفكرية)، كما اعتمدت في عمليات تدريب عناصرها وتحديث منظوماتها على الخبرة الغربية، ومن قَبْل ومن بَعْد، اعتبرت تلك «المؤسسات» نفسها في موضع صاحب القرار في السياسة الخارجية بشكل محدَّد. تلك الحالة أوصلت بعض الناس في الحالة المصرية - مثلاً - لطرح مبادرة «التوافق وتقسيم التخصصات» في الحكم الجديد ما بعد الثورات؛ بحيث تتولى القوات المسلحة إدارة ملفات السياسة الدولية وفي القلب منها التعامل مع ملفات الأمن القومي المصري ومتعلقاته ومترتباته، في مقابل أن تتولى الحركات الإسلامية التي أحرزت نتائج حاسمة في الانتخابات ملفات الوزارات الخدمية والاقتصادية... إلخ.

وفي جانب ثالث وجدت الحركة الإسلامية نفسها في موضع يصعب معه إبراز مواقفها من السياسة الخارجية إلا بتحسُّب شديد، بسبب حالة الاضطراب الحادة في داخل المجتمعات، وحالة الاحتقان بين الدولة والشعب، وضرورات الانهماك في إعادة البناء السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد وتطهير أجهزة الدول، تلبيةً لطلبات حركة الاحتجاج الشعبي المحتقنة عامة في الداخل. وبمعنى آخر: أصبح «خوض المعارك مع الخارج» أحد المشكلات الحادة التي يجدر تجنُّبها في تلك المرحلة، لعِظَم المشكلات المجتمعية الحالَّة ولظروف ارتباط قوى في الداخل بقوى في الخارج، وبحكم طبيعة الارتباط الذي وصل إلى حدِّ التبعية بين النظم السابقة والقوى الدولية - خاصة الغربية منها - والذي أنتج وضعاً كلياً خطيراً، وهو ما يتطلب التعامل معه وَفْق خطة متدرِّجة.

تقدير الموقف:

هنا ظهر أن قضية السياسة الخارجية «تحتاج إلى تقدير موقف»، واعتماد رؤية كلِّية قبل الدخول في قضايا إجرائية، ولعدم الوقوف في موضع ردِّ الفعل. وفي تقدير الموقف يظهر أن الإشكالية الرئيسية التي تواجهها الحركات الإسلامية هو مدى امتلاكها لرؤية منهجية لنمط اختلافها «النظري» عن النظم السابقة، في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وكيف تطوُّر الأوضاع الداخلية تدريجياً فتعيد ترتيب التوازنات مع مكونات صناعة القرار وتلك القوى الضاغطة في المجتمع – لصالح الخارج – حتى تتمكن من تطوير مواقفها تجاه الخارج، أو كيف تسير خطة ترتيب الأوضاع الداخلية مع تغيير نمط العلاقات الخارجية السابقة، وَفْقاً لتلك الرؤية الجديدة. كما يتطلب تقدير الموقف الإجابة عن سؤال بالغ التعقيد آخر، وهو: كيف تجري إعادة بناء سياسة خارجية عربية وإسلامية جديدة، بالتنسيق والترتيب بين الحركات والقوى الإسلامية الأخرى، ومع الدول الإسلامية، لتدعيم معالم قوة الموقف الخارجي لكل دولة على حدة، فضلاً عن أن تقدير الموقف يتطلب الوضع في الاعتبار إمكانية أن تبادر الدول الغربية إلى فرض حصار خارجي على دول الثورات العربية، بحكم سيطرتها على القرار الدولي؟

وفي نظرية السياسة الخارجية الجديدة يُتوقَّع أن تقوم تلك الرؤية المفاهيمية على مفهوم الاستقلال الحضاري للأمة، لا الاستقلال السياسي والاقتصادي فقط. لقد رفعت كثير من النظم السابقة – خاصة خلال حقبة الخمسينيات والستينيات – شعار الاستقلال؛ غير أنها نظرت للأمر من بوابة الاقتصاد والسياسة لا الهوية، فكان أن وصلت تلك النظم عبر تجربتها إلى أخطر حالات التبعية للغرب.

وتحقيق الاستقلال المرتكن إلى الهوية، هو نمط عقائدي وفكري وسياسي وثقافي واقتصادي وإعلامي يتطلب جهداً نهضوياً مخططاً مدروساً، يجري إنفاذه على مراحل متعددة حتى تحقيق أهدافه، كما يتطلب أن يكون تفاعلياً بين محاوره المتعددة وهو يجري وَفْق علاقات صراعية، وبين القوى القائدة للمجتمعات والمجتمعات ذاتها (تهيئة وإعداداً) والقوى المرتبطة بالغرب في الداخل والخارج، كما هو حالة من حالات الوعي المتطورة والمتفاعلة مع المتغيرات الدولية وصراعاتها.

وفي ذلك تأتي أهمية تطوير الأوضاع الداخلية، وترتيب التوازنات بين القوى الإسلامية ومكونات صناعة القرار (القديمة) والقوى الضاغطة (الليبرالية الجديدة) في المجتمعات؛ إذ امتلاك الرؤية الواضحة لنظرية الاستقلال الحضاري، هو الحاكم للعملية الدؤوبة التي يجب أن تجري بصبر وأناة لإنجاز هذا التغيير، الذي يجب أن ينطلق من إيمان وقناعة كاملة بتوافر الأسس والجاهزية لدى الشعوب الإسلامية للانحياز للحركة الإسلامية بشكل متصاعد، يغير التوازنات داخل المجتمعات ويحقق المنعة ضد الضغوط ومختلف أشكال الحرب النفسية التي تجري ضد الشعوب للنَّيل من معتقداتها وأنماط سلوكها الحضاري وتحيزاتها السياسية... إلخ.

والقصد هنا أن الحركة الإسلامية ستكون في وضع من يمسك بميزان من ذهب في تحديد القَدْر الذي تتحرك فيه تجاه الخارج، وأن يأتي متساوياً ومتوازياً مع درجة التغيير التي تتمكن من إحداثها في توازنات القوة الداخلية – مع مراقبة دقيقة للأوضاع الدولية – إذ التسرع والقفز على تلك الموازين، سيدفع بعض الحلفاء المرحليين لاتخاذ مواقف عدائية، لا شك أنها ستجد صداها عند الخارج المتربص.

القاعدة هنا: أن كل خطوة للأمام في الداخل، يكون انعكاسها في تغيير سياسات التبعية بالقدر نفسه حتى لا تحدث ضربات إجهاضية؛ وخاصة أن الأزمات الشاملة التي يعيشها الغرب صارت دافعة له للدخول في مغامرات عسكرية؛ إذ أخطر ما بقي له من «ثروة القوة» التي امتلكها طوال العقود الماضية، هي القوة المسلحة التي استخدمها وسيستخدمها لتعويض ضعفه الحضاري العام.

الوضع الإستراتيجي الخطر:

واقــع الحال أن إشــكالية «تغيير السياســة الخارجية» طبيعية في ظل وصول الحركات الإســلامية للحكم في دول الثورات العربية، وهي حالة يزيد من تعقيداتها طبيعة الظروف الإستراتيجية التي تعيشها الدول بحكم تحويل الغرب الإسلامَ والمســلمين إلى العدو الرئيســي، وبســبب تحوُّل الغرب من «اعتماد فكرة الدولة الأمة وحدة أساس في العلاقات الدولية» إلى فكرة وخطة تفكيك الــدول والمجتمعات من داخلها، عبر أدوات القوة الصلبة والناعمة بفعالياتها المتعددة.

فالتغييــر الذي تنشــده الحركات الإســلامية في زمن الثــورات العربية وبعــد الوصول إلى الحكــم عبر صناديق الانتخاب، يأتي والغرب ينظر لتلك الحركات على أنها العدو، بمــا يضع تلك الحــركات تحت ضغط هائل مــن المؤامرات ومختلف أشــكال التضييــق لإجهاض تجاربهــا، وفي ذلك يبدو ضرورياً الإشــارة إلى أن ترجمــة هذا الصدام الغربي مع الحركات الإســلامية لن يأتي دفعة واحدة، بل هو الآخر سيجري وَفْق خطط متدرجة، يحاول الغرب خلالها الإفلات من مأزق الظهور بمظهر المعادي لحركات وصلت للحكم عبر صناديق الانتخاب (أي تشــكيل منظومة فكرية وسياســية وإعلامية ضد تلك الحركات) وهو ما ســيجري في الأغلب وَفْــق النموذج الذي اعتُمدَ ضد حركة حماس بعد أن وصلت للحكم عبر الانتخابات.

هــذا التغيير الذي تَنشُــده الحركات الإســلامية، يأتي فــي ظل تحول الغرب إلى حالة وخطة التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الذي ســبق له أن اعترف بسيادتها وحدودها وكياناتهــا عبر عضويتهــا في الأمم المتحــدة، وهو ما صار إســتراتيجية معتمدة، بما يجعل تحرُّك الحركات الإسلامية في السياســة الخارجية محفوفاً بالمخاطر، وكذا لأن الغرب صار يســتهدف تفكيك كيانات الدول والمجتمعات، وَفْق خطة ممنهجة ومبرمجة ومعلَنَة، وهو هنا سيعمل على الانتقال من ظروف الاضطرابات التي نتجت عــن وقائع الثورات وتغيير النظــم، لتحويلهــا إلى نمط دائم من الفوضــى لأطول فترة ممكنة، لإجهاض قدرة المجتمعــات على مواجهة مخططاته، وهو ما يجعل السياسة الخارجية حقلاً مليئاً بالألغام.

الهوية... هي الحل:

كل تلــك التعقيــدات والمخاطــر تحفِّــز علــى اعتمــاد «نظرية الاســتقلال الحضــاري»، التي تجعــل الهوية محور السياســة الخارجيــة والممارســات في العلاقات الدوليــة؛ إذ الهوية هي المعطى الأهم في إضعــاف محاولات التفكيك الداخلــي، عبــر الخطــط الغربية وامتداداتها فــي الداخل، كما هو المعطى الأهم في تشــكيل أســاسٍ متينٍ في وحدة مشــتركة ومتكاملــة بين الحركات الإســلامية في مختلف الدول الإســلامية والعربية، فضلاً عــن أن هذا النمط من الاســتقلال هو ما يعمق جذور العلاقة بين النظم التي تتشــكل ما بعد الثورات وبين الشــعوب، الذي هو الأســاس في القدرة على مواجهة التحديات الخارجية.

انكشاف العلمانية بعد الثورات العربية

د. محمد مورو(*)

العَلمانية في بلادنا هي في الحقيقة مقدمة الصراع بين بلادنا المسلمة والاستعمار الأوروبي، كآخر حلقة من حلقات التحدي الوثني الأوروبي المتسربل بقشرة نصرانية. ومنذ أن نشأت العَلمانية في بلادنا - وهي لقيطة النشأة خبيثة الأثر - وهي تحاول أن تضرب بجذورها في التربة العربية الإسلامية، مستخدمة في ذلك كلَّ الوسائل المشروعة وغير المشروعة: من تلفيقٍ وتزويرٍ ولَيٍّ الحقائق وتعسُّف في التفسير. ويمكن أن نطلق على هذا التحدي اختصاراً كلمة (الصليبية)؛ أي الوثنية ذات القشرة المسيحية، أو نطلق عليها - كما فعل العلاَّمة محمود محمد شاكر - (المسيحية الشمالية)، وهي نصرانية لا صحيحة ولا منحرفة؛ بل وثنية أوروبية أخذت النصرانية فوثَّنتها توثيناً؛ أي جعلتها وثنية.

بل إن العَلمانية الأوروبية ما هي إلا ثورة وثنية أوروبية على النصرانية المنحرفة؛ أي نصرانية الباباوات وصكوك الغفران؛ أي محاولة أوروبية للثورة على الكنيسة لحساب القيم الإغريقية واليونانية والرومانية القديمة مع إضافات سكسونية وجرمانية ولاتينية معاصرة. وما عصر النهضة الأوروبية الذي بدأ في القرن الخامس عشر إلا بعثاً للقيمة الإغريقية والفلسفة الإغريقية الوثنية، بل وحتى الفنون الإغريقية القديمة مع إضافات لاتينية وجرمانية وسكسونية.

وحتى النصرانية الأوروبية ذاتها والرومانية أيضاً لم تكن نصرانية حقيقية ولا منحرفة؛ بل هي إدخال للنصرانية في الوثنية الإغريقية عن طريق الدولة الرومانية القديمة، التي صدَّرت رؤيتها الإغريقية للنصرانية على جميع النصارى بمن فيهم نصارى الشرق، واضطهدت منهم من رفض هذه الرؤية اضطهاداً بشعاً تمتلئ به كتب التاريخ.

النصرانية الأوروبية الرومانية أخذت القيمة الثابتة للحضارة الإغريقية - وهي القهر والعنف والاضطهاد الديني والعنصري - ومارستها في كل مراحلها، وعلى المنهج نفسه الذي سارت عليه اضطهدت النصارى واليهود وأنشأت محاكم التفتيش، التي نقَّبَت وبحثت في الضمائر وأحرقت المخالفين في العقيدة أو حتى في الاجتهاد.

وعندما ظهرت البروتستانتية تعرضت بدورها للاضطهاد الكاثوليكي، ثم عندما تمكَّنت هذه البروتستانتية في بعض البلدان الأوروبية قامت بدورها باضطهاد الكاثوليك وغيرهم؛ أي أنها حملت الاضطهاد الأوروبي نفسه في القهر والعنف وما كان لها إلا أن تحملها.

ومع عصر النهضة والثورات الأوروبية ضد الإقطاع المتحالف مع الكنيسة، وما أبرز العلمانية، نستطيع أن نلمح ثورة أوروبية على النصرانية ذاتها، وإسقاطها من الحساب لدرجة

(*) رئيس تحرير مجلة المختار الإسلامي.

أن الصورة الكاملة كانت للوثنية الإغريقية، ووجدنا بعثاً للفنون الإغريقية والشعر الإغريقي والمسرح الإغريقي والفلسفات الإغريقية، ولم تكن العلمانية الأوروبية إلا لتحمل بدورها البذور نفسها والقيمة الأوروبية الثابتة من القهر والعنف والمنفعة غير الأخلاقية نفسها، والاضطهاد الديني. وعلينا أن ننظر إلى كل الإفرازات الأيديولوجية السياسية والاجتماعية الأوروبية: من فاشية ونازية وماركسية ورأسمالية وديمقراطية وغيرها من خلال أنها إفراز طبيعي لنفس الأرضية الحضارية الأوروبية، وإذا فسدت الأرضية فسدت الإفرازات، ولا يوجد فرق حقيقي بين هذه الإفرازات؛ فكلها عنصرية، والصراع بين هذه الإيديولوجيات الفاسدة هو صراع على الأرضية نفسها ويحمل السمات العاملة نفسها وأهمها التعصب ضد كل ما هو إسلامي ومحاولة تحطيم الإسلام والحضارة الإسلامية، وهكذا لم نجد فرقاً كبيراً في السلوك بين الممارسات الإجرامية للفرنسيين في الجزائر سواء كانوا من اليمين أو اليسار، أو من الملكيين أو الجمهوريين، أو اشتراكيين أو شيوعيين؛ بل نجد معدل الاضطهاد يرتفع في ظل حكومات يشارك فيها شيوعيون واشتراكيون وديمقراطيون.

وفي إطار الصراع بين أجنحة الحضارة الأوروبية نجد أن كل مدرسة وكل دولة أوروبية تعمل على تجنيد طابور خامس وطني للتبشير بنفس قيم الحضارة الأوروبية عموماً، وهذه المدرسة أو تلك خصوصاً. وهكذا يمكن أن نفهم الصراع بين الإنجليز والفرنسيين أو الأمريكان والروس أو الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية أو المبشرين الألمان والإيطاليين على تجنيد عدد من العملاء الثقافيين المحليين؛ ولكن كل هذا في إطار تكامل جوهري يضم كلَّ هؤلاء ضد كل ما هو إسلامي.

العلمانية في بلادنا إذن ما هي إلا مفرزة استخباراتية متقدمة تتغير وتتبدل حسب أحوال الصراع في أوروبا، فدنلوب الإنجليزي يحاول أن يصفي النفوذ الثقافي الفرنسي في مصر لحساب النفوذ الإنجليزي وهكذا.

وقصة العلمانية في بلادنا هي قصة الصراع بين الحضارة الوثنية الأوروبية مع الحضارة الإسلامية، وهذا الصراع ممتد في التاريخ والجغرافيا، وشهد كثيراً من المراحل وأخذ كثيراً من الملامح حسب الزمان والمكان.

وخلاصة الأمر أن العلمانية في بلادنا هي محاولة للتفريغ الثقافي أو تفسير الدين والفقه تفسيراً سطحياً تآمرياً يخدم مخططات الغرب أو محاولة لزرع القيم الثقافية الأوروبية فينا، وكل هذا جزء من مخطط استعماري واضح المعالم معروف الأهداف، وهكذا لم يكن غريباً ولا عجيباً أن ترتبط العلمانية في بلادنا بكل رموزها بالاستعمار بطريقة مباشرة ومفتوحة.

الربيع العربي... الأفاق والمخاطر:

الثورات العربية هي نوع من إعلان اليقظة وخروج المارد الإسلامي من القمقم، وهي الثورة الأكبر حتى الآن في التاريخ والأعظم كذلك؛ فهي أكبر من الثورة الإيرانية التي كانت بداية تستند إلى مؤسسة دينية ذات مال ونفوذ، ومع ذلك فإن المليونيات في القاهرة – مثلاً – كانت تصل إلى أكثر من عشرة ملايين في حين أن أكبر مظاهرة في طهران لم تصل إلى مليون إبَّان الثورة الإيرانية، والثورة المصرية كانت ولا تزال سلمية رغم سقوط شهداء فيها، وهذا يجعلها أروع وأعظم من الثورة الفرنسية، وهي لا تستند إلى تنظيم ولا قائد واحد مثل الثورة البلشفية في روسيا – مثلاً – التي كانت تستند إلى تنظيم شيوعي وقائد هو فلاديمير لينين؛ ومن ثَمَّ فإن الثورة المصرية – مثلاً – وكذلك الربيع العربي كلُّه هي الثورة غير المسبوقة شكلاً ومضموناً من حيث الحجمُ والأثرُ والانفرادُ بخصائص جديدة.

هذه الثورة في رأيي هي بداية العالمية الإسلامية الثانية إن شاء الله تعالى، وهي الطريق نحو الخلافة على نهج النبوة. ولكن هذا لا يأتي بسهولة؛ فيجب بداية أن تكون هذه الثورة مركزاً وقاعدة للثورة العالمية ضد الرأسمالية، وأن تقدِّم الإسلام على أنه أيديولوجيا للفقراء والمستضعفين، وحلم العدل والحرية هو حلم

إنساني دائم، وقد فشلت الماركسية في مواجهة الرأسمالية وتحقق حلم العدل؛ لأنها خرجت من الأرضية الحضارية نفسها التي خرجت منه الرأسمالية وهي الحضارة الغربية، وهي عنصرية وبَدَيهي أنه لكي تنجح المواجهة لا بد أن يكون هناك جذر ثقافي وحضاري لتلك الثورة في حضارة أخرى وثقافة أخرى وليس من الحضارة الغربية ومن ثَمَّ فإن الحضارة الإسلامية هي البديل؛ لأنها حضارة غير عنصرية، وهي منحازة إلى الفقراء والمستضعفين وترفض الربا. الأمر نفسه يقال بالنسبة لما يسمى باللبرالية والديمقراطية؛ فالديمقراطية هي التي أبادت الهنود الحمر وهي التي استرقَّت السود، وهي التي أنشأت دولة (إسرائيل) وغيرها من الجرائم، ومن ثَـمَّ فإن حلم الحرية لن يتحقق إلا بالحضارة الإسلامية، وهكذا فإن أمام المسلمين فرصاً لقيادة العالم، وجَعْل الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية هي البديل الثقافي والجذر الثقافي للثورة العالمية من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. ولهذه الأسباب فإن القوة الاستكبارية والرأسمالية والمؤسسات العسكرية العالمية والمحلية وأمريكا وإسرائيل تريد أن تفسر هذا الربيع العربي، وأن تنحرف الثورة عن مسارها، بدعوى أنها ثورة لبرالية مثلاً، وهي إسلامية حتى النخاع، وليس هناك ليبراليون في حركات الثورة، والغالبية العظمى منهم إسلاميون، صحيح أنهم ليسوا إخواناً أو سلفيين – بل فيهم إخوان وسلفيون – ولكنهم إسلاميون عاديون، وفي الحقيقة فإن المؤامرة ذات شقين:

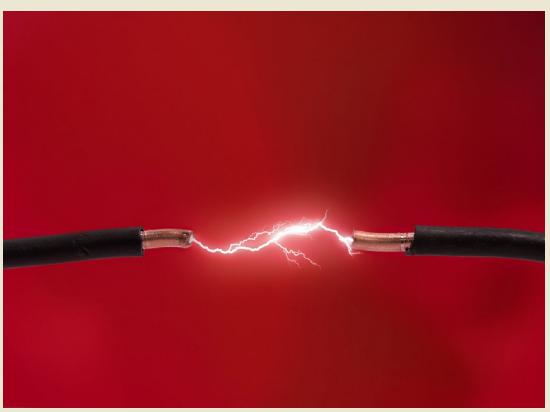

الشق الأول: محاولة فصل الإسلاميين عن الثورة: وهذا خطأ يقع فيه الإسلاميون ويمكن أن يؤخِّر المشروعَ الإسلامي لعشرات السنين؛ فأنت إذا تركت الثورة ولم تتبنى مطالب الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية؛ بمعنى أنك تركت ٤٠٪ من الشعب المصري على حالة تحت خط الفقر؛ فإنك تعيد إنتاج العلمانية وتعطيها مشروعية لأول مرة في تاريخها، وتصبح معبرة من أحلام ومطالب المصريين الفقراء وهذا حرام وخطر علينا أيضاً، وكذا لو تصرفت ببطء كما فعل حسني مبارك؛ بمعنى أنك لم تسارع في قيادة الشارع الموجود وسط الثورة ثم قلت: إن المسألة الدستورية تقتضي كذا وكذا أو أن اللائحة لا تسمح أو غيرها، فانك تعطي مشروعية قيادة الأمة لآخرين، وفي هذه الحالة فإنك خنت الأمة، ولم تؤدِّ واجبك الإسلامي أمام الله ثم أمام الأمة ولن ينفعك يوماً البكاء على اللبن المسكوب حينما تدير الأمة لك ظهرها، وتبحث عن آخرين.

الشق الثاني: هو توريط الإسلاميين في السلطة بشرط أن يعيدوا إنتاج الرأسمالية والعلاقات الرأسمالية ولا يتصدون لها، وأن يحققوا نوعاً من الصلح والسلام مع الكيان الصهيوني، فتعطي رداءً جديداً وحياة جديدة للرأسمالية العالمية وهي تكاد تنهار، ونحقق لإسرائيل وأمريكا ما لم تستطيعان تحقيقه مع كل الأنظمة العسكرية والحركات غير الإسلامية التي حاولت غرز الصلح مع إسرائيل فرفضت الشعوب ذلك.

على الإسلاميين – حتى لا يكونوا سبباً في إعطاء العَلمانية مشروعية بلا مبرر – أن ينحازوا إلى الفقراء والمستضعفين وأن يصيغوا علاقات الإنتاج الرأسمالية في الواقع والمجتمع، وأن يبدأ طريق استعادة التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر ومن الشمال إلى الجنوب؛ وإلا فإن التاريخ سيقول: لقد أعطى الشعب المسلم ثقته للأحزاب الإسلامية ولكن هذه الأحزاب بغبائها وبطء تفكيرها أعادت الاعتبار للعلمانية وأعادت إنتاجها والأحزابَ العلمانية.

مجلة البيان

صدر حديثاً

جديد ..

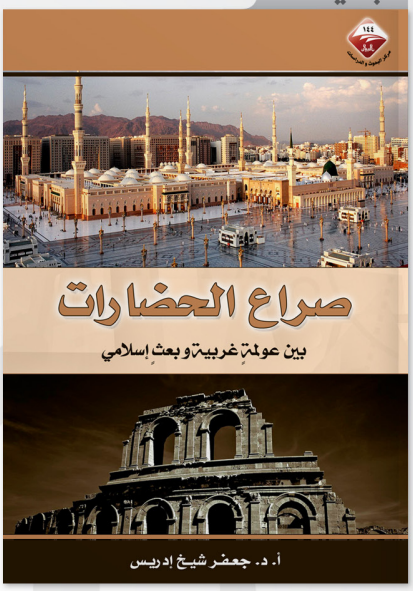

جديد ..

جديد ..

جديد ..

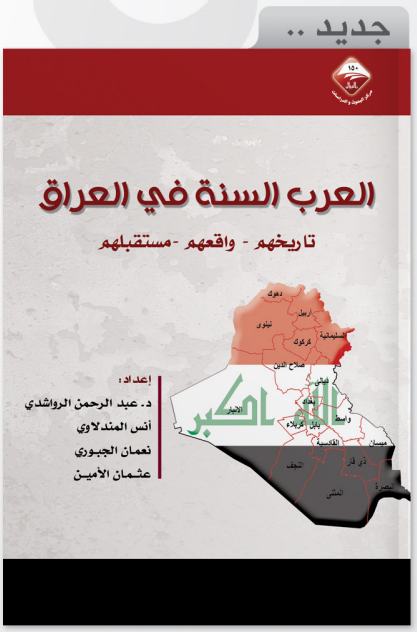

جديد ..

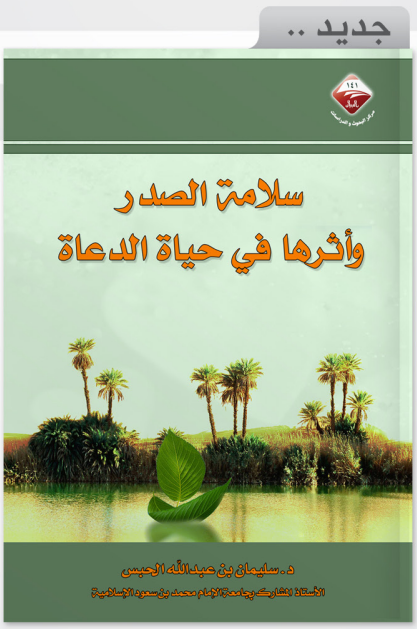

جديد ..

الرياض: ـ هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

التوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ ـ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ ـ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ ـ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

جدة: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ مكة والمدينة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨

المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

«تسييس» التصوف في مصر الثورة...

مصطفى شفيق علام(*)

شهدت خريطة الفاعلين على الساحة السياسية في مصر حالةً من الحَراك والدينامية بدأت إرهاصاتها منذ عام ٢٠٠٥م، متأثرة بعاملَين رئيسين:

أحدهما داخلي: يتمثل في حالة الحَراك «النسبي» الذي أحدثته التعديلات الدستورية الجزئية - على عُوارها ومحدوديتها - التي سمحت للمواطنين لأول مرة باختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بدلاً من آلية الاستفتاء التي استمرت طوال ثلاثة عقود، وتحديداً منذ وُضِع دستور عام ١٩٧٧م إبَّان فترة حكم الرئيس «السادات».

والثاني خارجي: ويتمثل في توجُّهات السياسة الخارجية الأمريكية لـ (دمقرطة) المنطقة عبر مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، لتمرير مشاريع واشنطن في الإقليم، التي ترتكز بالأساس على مثلث «الدمقرطة» و «التعليم» و «مكافحة الإرهاب».

ولقد جاءت الثورة المصرية في ٢٥ يناير من عام ٢٠١١م، وأطاحت بحكم الرئيس السابق «حسني مبارك»، لتُحدِث نقلة نوعية وكميَّة في المشهد السياسي المصري بشكل عام؛ حيث فتحت هذه الثورة آفاقاً جديدة أمام المصريين، لتعيد تشكيل خريطة القوى السياسية الفاعلة في البلاد فكّاً وتركيباً؛ حيث إنه من المعلوم في أدبيات العلوم السياسية - ويدعمه الواقع المعاش والتاريخ المعاصر - أن الدول تشهد في فترات التحول السياسي التي تعقب الإطاحة بنُظُم الحكم الفردية والديكتاتورية حالةً من توالد الأحزاب والفعاليات السياسية، وربما استمرت هذه الظاهرة - استقراءً - زهاء خمسة أعوام، وربما أكثر، وَفْقاً للخبرات الدولية المشابهة، مرحلةً انتقاليةً للتحول إلى أن تستقر بِنيَة القوى السياسية الفاعلة ذات الحضور الشعبي والجماهيري في البلاد.

«جبهة الإصلاح» وصعود التصوف «المسيَّس»:

لم تكن الطرق الصوفية في مصر بمعزل عن تطورات الحالة «الثورية» المصرية؛ بل إن تتبُّع مسار الطرق الصوفية في التاريخ المصري الحديث، يكشف بوضوح عن حالة من التوظيف والاستخدام يطبع علاقاتها مع النظام السياسي المصري عبر مراحله المختلفة، لا سيما منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م؛ حيث كان يتم استدعاء المكوِّن الصوفي في النسيج الاجتماعي الشعبي بشكل مكثف لمواجهة تحدي صعود الحركات الإسلامية بتجلياتها المختلفة (السياسية والحركية والعلمية والجهادية) في الشارع المصري.

كما كانت النخب الحاكمة في مصر توجِّه أتباع الطرق والمريدين لتأييد سياسات الأنظمة وتزكيتها؛ لإضفاء نوع من «الشرعية السياسية» Political legitimacy على سلطتها الحاكمة. و«الشرعية» مفهوم (سياسي - قانوني) يقصَد به «القبول الطوعي للسلطة الحاكمة، ثقةً في كونها تمتلك من مصادر القوة والنفوذ ما يمكِّنها من تحقيق طموحات الشعب وأمنه وحمايته»[1].

بَيْد أن الرئيس السابق «حسني مبارك» قد حاد في آخر حقبته عن نهجه القديم ونهج سلفَيه «عبد الناصر» و «السادات»، في احتواء مكونات البيت الصوفي؛ حيث عمد - في إطار سعيه لتمرير مشروع توريث الحكم لنجله - إلى إعادة تشكيل البنية

(*) كبير الباحثين بالمركز المصري للمعلومات.

(١) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد... بحث في الشرعية والدستورية، سلسلة الثقافة القومية، عدد ١٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧م، ص ٩٣.

المؤسسية والدستورية للدولة المصرية لتتواءم ومقتضيات هذا المشروع، وهو ما جرَّه إلى الدخول في صدام مع قيادات التصوف في مصر، عبر قيامه بكسر الأعراف والقواعد المرعيَّة في اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية التي تقضي أعرافها بأن يتولى هذا المنصب الأكبر سناً من بين أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية المنتخَبين من مشايخ الطرق، وتعيينه «عبد الهادي القصبي»، الذي كان عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك، في هذا المنصب[١].

وردّاً على هذا السلوك دشَّن عدد من القيادات الصوفية وعلى رأسهم شيخ الطريقة العزمية «محمد علاء الدين أبو العزايم» جبهة «الإصلاح الصوفي»، التي تدعو إلى إعادة ترتيب البيت الصوفي من الداخل، وقد قامت «الجبهة» برفع دعاوى قضائية لإبطال وضع «القصبي»، وقدمت شكاوى إلى الجهات المتخصصة في السلطة تعلن فيه رفضها تعيينه، لكن القضاء تأخَّر في البتِّ، وراوغت السلطة في الاستجابة، وهو ما دفع الشيخ «أبو العزايم» للتهديد بالترشُّح في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠م ضد رئيس مجلس الشعب المنحل «فتحي سرور» في دائرة السيدة زينب؛ حيث علَّق على تلك الخطوة قائلاً «أعرف أن حظوظي في الفوز ضئيلة، لكنني أريد أن أبعث رسالة احتجاج إلى السلطة اعتراضاً على تدخُّلها السافر في شؤون المتصوفة»[٢].

الصوفية والمشهد السياسي بعد الثورة:

مع اندلاع شرارة ثورة ٢٥ يناير، شارك قطاع من الصوفية – كغيرهم من جموع الشعب – في فعاليات ميادين التحرير بالقاهرة والمحافظات المصرية، وكان بعض شباب المتصوفة يعتصمون بميدان التحرير مع أقرانهم من الشباب، لكنهم لم يظهروا بالقدر نفسه الذي ظهر به شباب الإخوان المسلمين أو السلفيين أو الجماعة الإسلامية؛ لاعتبارات تنظيمية وبنيوية تتعلق بثقافة التصوف وأُطُره المنظمة[٣].

ومع تنحِّي الرئيس «مبارك» وسقوط نظامه، بدأت في مصر حالة غير مسبوقة من الحَراك الحزبي، تجلَّى ذلك في إقبال لافتٍ للناس على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية جديدة، واهتمام جماهيري كبير بالعمل الحزبي في أوساط فئاتٍ وشرائحَ اجتماعية متعددة؛ خصوصاً في الطبقة الوسطى[٤].

ولم يكن الصوفيون بمنأى عن حالة التوالد الحزبي التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير؛ فبعد أيام قليلة من تنحِّي «مبارك»، أعلن ١٨ شيخاً من مشايخ الطرق الصوفية على رأسهم الشيخ «محمد علاء الدين أبو العزائم» شيخ الطريقة العزمية، والشيخ «محمد عبد الخالق الشبراوي» شيخ الطريقة الشبراوية، عن اعتزامهم تأسيس حزب سياسي لأول مرة تحت اسم «التسامح الاجتماعي»[٥].

وفي سبتمبر من عام ٢٠١١م وافقت لجنة الأحزاب السياسية برئاسة المستشار «محمد ممتاز متولي» نائب رئيس محكمة النقض على تأسيس حزب «التحرير المصري» أول حزب صوفي في مصر برئاسة «إبراهيم زهران»[٦]. وإلى جانب «زهران» يتولى عدد من الرموز الصوفية مناصب قيادية بالحزب، مثل: الأمين العام عصام محي الدين، والطاهر الهاشمي (نقيب الأشراف بمحافظة البحيرة) وأمين مشيخة الطريقة الهاشمية، بالإضافة إلى «محمد علاء الدين أبو العزايم» شيخ الطريقة العزمية وكيل مؤسسي الحزب[٧].

كما قام عدد من القيادات الشبابية الصوفية على رأسهم «مصطفى زايد» سكرتير الطريقة الرفاعية بتأسيس «ائتلاف الصوفيين المصريين» على غرار «ائتلاف شباب الثورة»، وقد انخرط في هذا الائتلاف نحو عشرة آلاف صوفي بهدف المشاركة الصوفية الفعالة في استحقاقات ما بعد ثورة ٢٥ يناير[٨].

وفي أكتوبر ٢٠١١م وافقت لجنة الأحزاب السياسية على تأسيس حزب «النصر» ذي المرجعية الصوفية، برئاسة «محمد صلاح زايد عبد المنعم» بصفته وكيل المؤسسين للحزب، ويضم الحزب أطيافاً عدة من الطرق الصوفية، أهمها الشاذلية والجعفرية؛ حيث ينتسب «زايد» إلى الطريقة الجعفرية بأسوان[٩].

---

(١) عمار علي حسن، «الدور السياسي للطرق الصوفية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير»، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١١/٧/٣٠م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/21FA3618-C1B24-D1B-82E600699-D58A650.htm#0

(٢) «العزمية» تحيل ترشيح «أبو العزايم» ضد «سرور» إلى مجلس أعلى الطريقة، المصري اليوم ٢٠١٠/١٠/١٣م.

(٣) عمار علي حسن، «الطرق الصوفية... هل تكون قوة مضافة للثورة ومدنية الحكم؟»، أرابيا إم. إس. إن ٢٠١١/٨/٩م.

(٤) وحيد عبد المجيد، «أحزاب الثورة والخريطة السياسية الجديدة»، الأهرام ١٨ أبريل ٢٠١١م.

(٥) العربية. نت ٢٠١١/٢/١٧م.

(٦) صحيفة الدستور ٢٠١١/٩/٥م.

(٧) إلهامي الميرغني، «مصر وطوفان الأحزاب الدينية»، الحوار المتمدن ٢٠١١/١١/١٤م.

(٨) هاني زايد، «الصوفيون يطلون على المشهد السياسي في مصر»، الوطن السعودية ٢٠١١/٨/٢٦م.

(٩) «شؤون الأحزاب توافق على تأسيس حزب النصر»، اليوم السابع ٢٠١١/١٠/٢٣م.

هـــذا إلى جانب بعض الأحزاب التي كان يعتزم تدشـــينها قياداتٌ صوفية بارزة، لكنها لم تؤسَّـــس رسمياً بَعْد، مثل: حزب «صوت الحرية» الذي دعا لتأسيســـه الشيخ «طارق الرفاعي» شـــيخ الطريقة الرفاعية، وحزب «شـــباب طيبـــة» الذي دعا لتأسيسه الشيخ «نضال المغازي» شيخ الطريقة المغازية[1].

الإسلاميون والأحزاب الصوفية... نقاط الاشتباك السياسي:

لعل التساؤل الذي قد يطرحه بعض الناس في هذا الإطار، هو: لمـــاذا حرصت بعـــض الفعاليات الصوفية علـــى التمايز بأحزاب خاصة؟ ولماذا لم تكتفِ بالانخراط في طيف الأحزاب السياســـية العريض الذي تمتلئ به الســـاحة المصرية لا سيما بعد ثورة ٢٥ يناير؟ وهل تمتلك الطرق الصوفية بالفعل برنامجاً سياسياً شاملاً تتحمل بموجبه عبء الاضطلاع بإنشاء كيانات حزبية مستقلة عن خريطة الأحزاب التي تموج بها مصر الثورة؟

أجاب على هذا التساؤل بشكل مباشر شيخ الطريقة العزمية «علاء أبو العزايم» وكيل مؤسسي حزب التحرير المصري، بأنهم يرون أن «مساعي جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية للانخراط في العمل السياسي الرسمي تهدد التسامح الديني»؛ الأمر الذي «يُلزِم الصوفيين بأن ينحوا المنحى نفسه»، معبِّراً عن تخوف الصوفيين من «إلغاء مشـــيخة الطرق الصوفية في حال تقلَّد السلفيون أو الإخوان زمام الحكم»، ومن ثَمَّ فإنه «ينبغي أن يكون هناك حزب للصوفيين تحسُّباً لخطوة كهذه»[2].

لذلك فقد جـــاء الســـلوك السياســـي والانتخابي للقوى الصوفية في مصر – الحزبية منها والطرقية – متماهياً بدرجة كبيرة مع القوى والأحزاب الليبرالية واليسارية، الذين يفتقدون الشعبية الجماهيرية مقارنة بالقوى الإسلامية؛ على الرغم من سيطرتهم على مفاصل الإعلام المرئي والمقروء في مصر بشكل كبير.

ففي استحقاق الاستفتاء الدستوري، الذي جرى في مارس ٢٠١١م، تبنَّـــت القوى الصوفية التصويت بـــ «لا»، تماهياً مع الموقف الليبرالي في مجمله، وبعد انتهاء ذلك الاستحقاق الذي أسفر عن انكشاف القوى الليبرالية، وضعف شعبيتها جماهيرياً، على الرغم من علو صوتها وامتلاكها وســـائل التأثير في الرأي العام من صحف وفضائيات، انحاز المتصوفة – شـــأنهم شـــأن القوى غير الإسلامية اليمينية واليسارية – إلى مسار «الدستور أولاً» في وجه مســـار «الانتخابات أولاً» الذي تبنَّته كافة القوى السياســـية المحافِظة، من الأحزاب والجماعـــات والتنظيمات الإسلامية[3].

وفي الانتخابات البرلمانية لمجلسَي الشعب والشورى، انحاز الصوفيـــون إلى تحالف «الكتلة المصريـــة» الذي يتزعمه حزب «المصريين الأحرار»، الذي أسسه رجل الأعمال القبطي «نجيب ســـاويرس» المعروف بمواقفه المعادية للإســـلاميين، ويضم في تشكيلته حزب «التجمع» اليساري بزعامة «رفعت السعيد»، ذي التوجهات المضادة لكل ما هو إســـلامي. وفي هذا الإطار يقول الشيخ «إسماعيل توفيق» أحد مشـــايخ الصوفية: «إن أصوات المتصوفة في الانتخابات البرلمانية لن تذهب لأي مرشح ينتمي للتيار السلفي أو الإخوان أو الجماعة الإسلامية»[4].

كما أعلنت الائتلافات الشـــبابية الصوفية الناشـــطة في شـــبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنـــت، مثل: «الائتلاف العام لشباب الصوفية» و «رابطة شباب الصوفية» عن تقديمها الدعم الكامـــل لقوائم «الكتلة المصرية» فـــي المرحلتين الثانية والثالثة من انتخابات مجلس الشـــعب، وكذلك دعم مرشـــحي «الكتلة» علـــى النظام الفردي بكافة المحافظات، داعين مريدي الطرق الصوفية في المحافظات لتأييد مرشحي «الكتلة»[5].

بل إن «طـــارق الرفاعي» شـــيخ الطريقـــة الرفاعية، قد ترشـــح لخوض انتخابات مجلس الشـــعب بالجيزة على قائمة حزب «المصريين الأحرار»، ليس هذا فحســـب، ولكنه انسحب من الســـباق الانتخابي لصالح «عمرو الشوبكي» الخبير بمركز الأهرام للدراســـات الإســـتراتيجية، وأحد الرمـــوز الليبرالية المعروفة، مؤكداً «إن انسحابه جاء بعد ما رآه فى المرحلة الأولى من تفتيت الأصوات بين المرشحين لصالح الإخوان والسلفيين، وهـــو ما أدى إلـــى صدارتهم فى عمليات الفـــرز»، مضيفاً أنه «انســـحب لصالح «الشـــوبكي»؛ لأن المرحلة المقبلة تحتاج إلى توحيد جهود جميع الأحزاب المدنية ضد القوى الإسلامية التي تريد استغلال الدين بالسياسة»[6] وَفْقاً لتعبير «الرفاعي».

---

(١) إلهامي الميرغني، «مصر وطوفان الأحزاب السياسية»، مرجع سابق.

(٢) نهال قاسم، «الصوفيون قادمون في مواجهة السلفيين»، شبكة الأخبار العربية ٢٠١١/٧/٧م.

(٣) عمار علي حسن، «الدور السياسي للطرق الصوفية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير»، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١١/٧/٣٠م.

(٤) وليد عبد الرحمن، «الصوفيون على محك السياسة في مصر لمواجهة السلفيين»، الشرق الأوسط ٢٠١١/١١/١٥م.

(٥) أبو الفضل الإسناوي، لماذا فشلت الأحزاب الصوفية في الانتخابات البرلمانية المصرية، صحيفة ٢٥ يناير الإلكترونية ٢٠١١/١٢/٢٤م.

(٦) انسحاب شيخ «الرفاعية» لصالح «الشوبكي»، المصري اليوم ٢٠١١/١٢/٦م.

مستقبل الصوفية السياسية في مصر:

إذا كان الصـــراع وتصفية الحســـابات «العقدية» – وَفْق ما ســـبق بيانه – هو الدافع الرئيســـي وراء تدشين الأحزاب الصوفية الجديدة، والمتحكم في مسلكها السياسي (التحالفي والانتخابي) خلال الفترة الانتقالية التي تلت مخاض ثورة ٢٥ يناير، فما هو مســـتقبل التصوف «المسيَّس» في مصر خلال الفترة القادمة؛ لا ســـيما في ظل الإخفـــاق الانتخابي الذي منيت به القوى غير الإســـلامية، والتفوق الكاســـح لأحزاب التيار الإســـلامي في البرلمان المصري بمجلسَـــيه (الشـــعب والشورى)؟.

ثمة خمســـة عوامل رئيســـة تحكم مســـتقبل الصوفية السياســـية في مصر خلال المرحلة القادمة، ســـواء بشكلها التنظيمـــي السياســـي الحزبي، أو الائتلافـــي الاجتماعي الشبابي، وهي: طبيعة السلطة القادمة، وطبيعة العلاقة بين الفعاليات الصوفية، ومدى توفُّر مقومات الحزب الرئيســـية للأحـــزاب الصوفية، ومدى التماســـك والالتـــزام الحزبي للصوفية، والبرامجية والقدرة على التواصل مع الجماهير.

فطبيعـــة الســـلطة القادمة قد تؤثر بشـــكل كبير على مســـتقبل الحياة الحزبية في مصر بشـــكل عام، والأحزاب الصوفية بشـــكل خاص، فإذا كانت الأحزاب الإسلامية قد اســـتحوذت على غالبية مقاعد البرلمان بمجلسَيه (الشعب والشورى)، فإن طبيعة الدستور الجديد المزمَع تدشينه، وما إذا كان سيؤســـس لدولة رئاسية أم برلمانية، ستحدد بشكل كبير الدور التنفيذي لتلك الأحزاب. كما أن توجُّهات الرئيس القادم، وما إذا كان إسلامياً أم ليبرالياً أو توافقياً؟ ستحدد كذلك مســـتقبل خريطة القوى الحزبية في مصر الجديدة، وفي مقدمتها الأحزاب الليبرالية والصوفية.

كما أن طبيعـــة العلاقة بين الفعاليـــات الصوفية على الســـاحة السياســـية المصرية، وما إذا كانت سترقى لمرتبة النضج السياســـي والحزبي، من حيث التحالفُ والتنســـيقُ والشـــراكةُ الهدفيةُ، أم أنها ســـتتحول إلى نسخة صراعية شبيهة بما تشهده الساحة الصوفية الطرقية، في إطار تنازع الأقطاب والشـــيوخ والمريدين، تلك الطبيعة سيكون لها دور حاسم في مستقبل العمل الحزبي الصوفي بمصر.

كذلك فإن مدى توفُّر مقومات الحزب الرئيسية للأحزاب الصوفيـــة، مثل: البرنامج السياســـي والعنصر السياســـي، وشبكة العلاقات الجماهيرية، والانتشار الجغرافي بما يؤكد أنها تعبِّر عن قوى اجتماعية ذات وزن في المجتمع، ســـيكون لتلك المقومات دور كبير في استشـــراف مســـتقبل الأحزاب الصوفيـــة في المرحلة المقبلة؛ لأن العلاقـــات البينية للطرق الصوفيـــة لا بد أن تختلف عنها في الأحـــزاب؛ فالعلاقات الحزبية ليست من قبيل علاقة الشيخ بالمريد.

وعلى جانب آخر يُعَد التماسك والالتزام الحزبي للصوفية، عنصراً مهماً في تحديد مستقبل الأحزاب الصوفية؛ لا سيما في ظـــل الثقافة الحزبيـــة المتجذرة في مصر، التي تتســـم بسيادة نمطٍ من الانشقاقات والانقســـامات داخل الكيانات الحزبية، تجعل أحد أبرز الملامح الرئيسية للأحزاب المصرية أنه ليس لها خريطة مستقرة؛ فهل ستنجح الأحزاب الصوفية في اجتياز اختبار التماســـك والالتزام؛ لا سيما في ظل قرب الانتهاء المتوقع لمرحلة وجود المجلس العســـكري في السلطة، وما سيتبعه من دخول البلاد في مرحلة البناء والتشييد بدلاً من مرحلة الصراع والاســـتقطاب التي سادت حقبة المرحلة الانتقالية منذ تنحِّي «مبارك» عن سدة الحكم.

أخيراً: إن البرامجية والقدرة على التواصل مع الجماهير، ستحسم مستقبل كثير من الأحزاب السياسية في مصر، ومن بينها الأحزاب الصوفية، على اعتبار أن الآفة والمعضلة الرئيسة لإرث الحياة الحزبية المصرية أنها أحزاب نخبوية شـــعاراتية، ليـــس لها رصيد جماهيري، ولا تمايز برامجي يجذب القاعدة العريضة من المواطنين المصريين البسطاء.

وختاماً، فإن الأحزاب الإســـلامية المصرية على رأســـها أحزاب الإخـــوان والســـلفيين، يقع عليها بشـــكل كبير عبء التعاطي الفعال مع كافة الأفكار التي تموج بها الساحة الحزبية في مصر، من أقصى اليمين إلى أقصى اليســـار، سواء كانت ليبرالية أو يســـارية أو صوفيـــة أو غير ذلك؛ لإن قيادة الدول تختلف عـــن قيادة الجماعات، ومن ثَمَّ فإن فقه الدولة يختلف عن فقه الحركة أو الجماعة، وعلى الإســـلاميين في مصر أن يتجنبوا المواجهة والصدام مع أصحاب الأفكار والرؤى المغايرة، وأن يتحلَّوا بمنطق التوافق والمقاربة، وأن تكون الكفاءة لا الولاء هي شعار العمل، والعام لا الخاص هو منطلق الرؤية.

منظمات المجتمع المدني والغزو الصامت

د. عبد الله عبد العزيز اليحيى(*)
@Dr_AbuMusa

استثمار الأزمات واستغلال المشاكل، وتوظيف الحاجات... إلخ، أسلوب يشمئز منه دعاة القيم والإصلاح والتسامح، ويسارع إليه أصحاب المصالح والفساد والنظرات الأحادية! وهذا ما نجده لدى الغرب الرسمي وآلياته المدنية المسيَّسة؛ فقد تلقَّت (النيابة العامة) بمصر عدداً من البلاغات ضد مجموعة من المنظمات الأهلية الغربية تحمل تأكيدات على أنها:

١. تتلقى أموالاً خارجية بطريقة غير قانونية، ودون إشعار الحكومة المصرية بمصادرها، ثم لا تقوم بتسجيلها في ميزانيتها، أو تحدد جهة صرفها.
٢. لم تحصل حتى الآن على موافقة رسمية بالعمل في مصر (ترخيص).
٣. تنتهك لوائح عمل مؤسسات المجتمع المدني المصري.
٤. تقوم بأنشطة سياسية (وأحياناً تجارية) تخالف وظيفتها.
٥. تكتب تقارير سلبية عن مصر لجهات أخرى لا تمتُّ إليها بصِلَة، وكأنَّ مهمتها (مخابراتية)!

فتم تكليف مجموعة من القضاة، يدعمهم ممثلون عن النيابة العامة بتفتيش (١٧) مقراً لتلك المنظمات في (٥) محافظات، منها:

١. **المعهد الديمقراطي الأمريكي.**
٢. **المعهد الجمهوري الأمريكي.**
٣. **مؤسسة بيت الحرية.**
٤. **المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة.**
٥. **مرصد الموازنة العامة.**
٦. **مؤسسة فريدريش نومان الألمانية.**
٧. **مؤسسة فريدريش أيدناور الألمانية.**

وقد تحايل بعضها في الوصول لمصر، واخترق سيادة الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير، وتمددت فروع لها في محافظات القاهرة والجيزة وأسيوط والإسكندرية والأُقْصُر، وتم دعم بعضها بـ (١٠٠) مليون دولار من (إدارة المعونة الاقتصادية الأمريكية) وثبت أن عملها في جمهورية مصر العربية مخالف للأنظمة، وتمويلها غير نظامي، وينقصها الإيضاح عن أموالها، وعملها

(*) أستاذ القانون الدولي العام.

خارج القانون. وقالت فايزة أبو النجا (وزيرة التخطيط والتعاون الدولي المصري): «إن الأمـــوال التي دخلت مصر خلال الفترة الأخيرة تبلغ ٢٠٠ مليون دولار، لتمويل أنشـــطة لا نعرفها حتى الآن، وهو ما يثير الشكوك والتخوفات من استخدامها في أعمال التخريب؛ خاصة أن هـــذا يُعَدُّ مخالفة تضرب عرض الحائط بجميع القوانين، وسيادة الدولة) وربما تكون هذه الأموال مفتاح سرِّ الاعتصامات بعد الثورة، وتحطيم المنشآت، وإحراق المجمَّع العلمي، وهـــي التي تقف خلف إصـــرار الولايات المتحدة على نشر مؤسسات المجتمع المدني رغم معارضة الحكومة المصرية، وتأكيد الجانب الأمريكي (أن من حقهم فتح هذه المراكز ضمن برنامـــج الديمقراطية الذي ينفَّذ في ٥٦ دولة) ويصرح جيمس بيفير (مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القاهرة) باعتـــزام «الوكالة المضي قدماً في تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني وبرامج الديمقراطية، رغم رفض الحكومة المصرية ذلك»!

وفي ظهر يوم الســـبت الموافق ٢٠١١/١٢/٢٦م بدأت مهمة تفتيش المنظمات، وفي ذات اليوم وقبل استكمال الجهات المعنية مهمتها تحركت آلية الاحتجاجات الغربية الرســـمية والأهلية، وأعربت الخارجية الأمريكيـــة والبنتاغون عن قلقهما، وظهرت ملامح تهديد عســـكري واقتصادي للمجلس العسكري المصري الأعلى، وســـاهم أليون بانيتا (وزير الدفاع الأمريكي) بالتنديد، وقالت فيكتوريا نولاند (المتحدثة باســـم الخارجية الأمريكية): «إنه قـــد يكون من الصعب المضي قدماً فـــي إقناع الكونغرس بالاستمرار في تقديم المعونة العسكرية إذ لم يتحسن الوضع»، وأضافت: «نحن قلقون للغاية؛ لأن هذا التصرف غير مناســـب في المناخ الحالي». وأســـهمت ألمانيا بالتصعيد حينما استدعت الســـفير المصري في برلين للاستفسار عن محركات التفتيش وظروفه ، وقامت بتفعيل الحدث (٢٨) منظمة؛ حيث استنكرت الهجمة الشرســـة ورفضت تهم (العمالة) ورأت أن الهدف من الملاحظات والتفتيش على المنظمـــات لا يخرج عن دائرة (كبح جماحها)، وانتقـــدت مفوضية حقوق الإنســـان التابعة للأمم المتحدة المداهمات، وطالبت المتحدثة باسمها المجلس العسكري المصـــري بـ «التوقف عن ممارســـة القمع ضد منظمات حقوق الإنســـان، واتخاذ خطوات واضحة لدعم هـــذه المنظمات دون تضييق الخناق عليها، بما يســـاعدها علـــى القيام بدورها في حماية حقوق الإنســـان داخل المجتمع المصري»، ودَعَم الموقفَ الاتحـــادُ الأوروبي بإصداره (بياناً) أعرب فيه عن قلقه، واعتبر بعضُ المتابعين أن عمليات التفتيش خطوات تشهير وتشويه.

وقد تمخض من وضع اليد ومتابعة القضاء والنيابة العامة أنهـــم وجدوا أموالاً كثيرة داخـــل مقراتها، وتقارير خارج دائرة تخصصها، تتحـــدث عن مصر وثورتهـــا وانتخاباتها وعمليات التعذيـــب فيهـــا، كما وجدوا جوازات ســـفر أجنبية بأســـماء مصريين، وتذاكر ســـفر، وأفاد قاضي التحقيق أن (المداهمات جرت بعـــد أن أكدت التحقيقات تـــورُّط منظمات في ارتكاب مخالفات) وأشـــارت بعض التحريات إلـــى أن إحدى المنظمات الخارجية وصلهـــا (١٠٠) مليـــون دولار أودعتها في عدد من البنوك المصرية بأسماء (٧٥٠) شخصاً، وسَيَلي مرحلة التفتيش وجمع الوثائق إحالة القضية إلـــى (محكمة الجنايات) والنظر بها بشـــفافية عالية، بعدما تم التأكد من الاعتداء على سيادة القانون، والســـعي للعبـــث بالمجتمع المدني المصري، والمؤشـــر الحسن أن ما قام به (القضاء) نحو المقرات الأهلية الأجنبية تم بعد (٧) أشـــهر من المتابعة والتحقيق وبعد الاستماع لما يقارب من (٤٠٠) شـــخص يمتُّون بعلاقة مَّا للمجتمع المدني ولا تزال القضيـــة بين يدي القضاء، والأَوْلـــى أن تتأخر ردود الفعل إلى مـــا بعد صدور الحكم، وما دام المرجـــع هو القضاء فإن تفعيل الإعـــلام، وتحريك القـــوى الخارجية، والصـــراخ العالي دليلُ الأفلاس. وإذا كان الغرب يعلي ســـيادة القانون في دُوَلِه فلماذا يســـتعلي على القضاء في الدول الاخرى؟ ومن الحدث وردود الفعل عليه وأبعاده تبرز قضيتان، هما:

الأولى: خطـــر المنظمـــات الأهلية الغربيـــة وأدلجتها على الدول الإســـلامية: فبعد الربيع العربي تبرَّأت الولايات المتحدة الأمريكية من الحكام رغم خدماتهم وحمايتهم لتلك المنظمات، واتجهت بأموالها وتمكُّنها نحو الشعوب الإسلامية متخذةً مـــن منظمات المجتمع المدني مطيَّة لأهدافها، ويمكن تلمُّس ذلك من خلال استغلال تلك المنظمات لتسويق النمط الغربي فـــي العالم الثالث، واســـتغلال فقرهـــم ومرضهم وجهلهم في إملاء تصوراتهم ورؤاهم، وتنمية الوعي بدعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى المصريين مثلاً، ويؤكده أن محاور عطاءات أغلب المنظمات الغربية في بلاد النيل يدور حول أطروحاتٍ الغالبُ منهـــا جميل في مظهره، مقبول في عمومياته، ولكن مصدرها ووقتها ومحاورها التفصيلية يعكر

حقائقها، ويجعل علامات التعجب والقلق تحيط بها من كل جانب، وإنه لمن الأخطاء الفاحشة أن نأتي بنُخَب طلابية من مجتمع يعض على المذهب الحنفي بالنواجذ لنعلِّمه الفقه الحنبلي؛ فكيف بقضايا فكرية وسياسية مستوردة تختفي الألغام في كل منعطف ومنخفض ومطلع، وتنعدم الرؤية في معرفة أسس محركاتها؟ ويؤكد ما سبق عناوين أنشطة الجمعيات الغربية الأهلية التي تصبُّ في بؤر مشبوهة، تؤدي إلى زلزلة استقرار البلاد، ومنها: (تعزيز الديمقراطية) و (تدريب أعضاء الأحزاب الجديدة) و (تبادل الأفكار بين الدول) و (تنمية الأحزاب) و (أبحاث الرأي العام) و (إستراتيجية الحملات الدعائية) و (أوضاع المرأة) و (التسامح والتنوع الديني) و (النساء في الريف المصري) و (استقلال الاتحادات العمالية) و (المسح الميداني لقياس الوعي السياسي بين النساء) إضافة إلى برنامج (معهد الأندلس للتسامح) المتضمن إقامة ٢٤ دورة تدريبية لتحسين التواصل بين طلاب الجامعات وأعضاء البرلمان المصري، وثلاثة مؤتمرات للطلاب الجامعيين لتعليمهم كيفية مراقبة الأداء البرلماني، ويتم الإنفاق عليها من (الوقف الأمريكي). أما (جمعية المراقب المدني لحقوق الإنسان) فأنها تعمل على تقديم حلقات دراسية في محافظة الدقهلية للتدريب على كتابة التقارير عن حقوق المرأة وانتهاكاتها بمصر، ومن أعمالها أيضاً بعثتها لشباب من (حركة ٦ أبريل) المصرية إلى صربيا لتلقِّي دورات تدريبية على التظاهر والاعتصام بعد الثورة، ومثل هذه الأنشطة تشير إلى غياب الحيادية في مزاعم الأنشطة المدنية، التي هي شرط أساسي في عملها؛ حيث قام بعضها بتشكيل تكتلات ضد ثورة ٢٥ يناير، ومارست أنشطة محورها العمل السياسي وقد اعترفت سفارة واشنطن بمصر – من خلال وثائق (ويكيليكس) – بأن (المجموعة المتحدة) جعلت من الإعانات وقوداً لأنشطة سياسية، وهو ما يؤكد خروج المنظمات عن أهدافها الإنسانية الأولى، وابتعادها عن الحاجات الأساسية للمجتمع المصري كالدواء والغذاء وتعليم القراءة والكتابة، وما سبق مثال مختزل من خلال مجموعة منظمات قليلة في دولة واحدة؛ فكيف لو تم تتبُّع جذور تلك المنظمات الغربية وتحويلاتها، وتفكيك كيدها، وأهدافها الخطيرة في جميع الدول الإسلامية، وما تم تحقيقه هنا وهناك بواسطتها.

الثانية: واقع المنظمات الإنسانية الإسلامية: حيث عانت من المحاصرة والتهم والمصادرة، واشتدت الوطأة عليها في السنوات العشر الأخيرة، ولكن النظر إليها من خلال منطقة الحدث والحديث (مصر)، وبعد ثورة ٢٥ يناير يجد إشراقة تعمُّ ما فيها من مؤسسات إسلامية خالصة، ويجد تقديراً رسمياً للدعم العربي وخاصة الخليجي، وتقارير وتصاريح تؤكد أنه لم يتمَّ رصد أي إنفاق سيئ من أموالها في أماكن مشبوهة أو سياسية، وأنها لا تتجاوز في أنشطتها دوائر بناء المساجد وتوفير العلاج ورعاية الفقراء والأيتام، واتهامها الإعلامي بدعم الأحزاب الإسلامية لا يصل درجة يقبلها القضاء، بل إن (جمعية الرسالة) بمصر تقدَّر ميزانيتها السنوية بمليار جنية مصري لم تجد (وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية) عليها مخالفة واحدة، ووصلت تقاديرها الأدائية درجة الامتياز لدى الوزارة، وهذه الصفحة الجديدة والإضاءات تستدعي مراجعات أخرى في زوايا الأرض ولعلها تفتح ملفات المنظمات الإسلامية الأهلية في رؤية جديدة ومعطيات مختلفة تردُّ بعض الحق إلى نصابه.

لقد شن الغرب – وأمريكا في المقدمة – حرباً شرسة على المنظمات الإسلامية، واشتد أوارها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وحُرمَت الملايين من التعليم والعلاج والغذاء بشبهات واهية، وأدلة مفبركة، أو بسبب جزئية يسيرة تم تعميمها حتى بلغت عنان السماء حجماً وعقوبة وصورة وصوتاً.

وتعرَّض الآلاف من المسلمين المخلصين للسجن والتعذيب، وأُلصقت بهم تهم الأصولية والإرهاب والتزمُّت؛ لأنهم فقط فتحوا مدرسة في بنغلادش، أو حفروا بئراً في مالي، أو عالجوا مريضاً في البرازيل، ومع هذا سُدَّت أبواب العمل والتبرعات والتحويلات أمامهم، وأغلقت مكاتبهم، وجُمِّدَت أموال الصدقات والزكاة المتجهة إليهم، ومُسَّ الأمرُ صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز – رحمه الله – ورابطة العالم الإسلامي وغيرهما.

وبالمقابل تعج الولايات المتحدة الأمريكية بالمنظمات الصهيونية العنصرية الأصولية الإرهابية؛ حيث يقتطفون من ضرائب الشعب الأمريكي ما يريدون، ويحولونها إلى المحتل الصهيوني ليبني بها المستوطنات، ويغذي بها الإرهاب، ويشتري بها السلاح، ويهدم بها المساجد والكنائس أمام لوائح (قانون الاضطهاد الديني الأمريكي) و (حقوق الإنسان) وتوَّج الغرب مظالمه بمنح (شارون) وسام (بطل السلام) رغم إحراقه أطفال الفلسطينيين وهم أحياء، وتلذُّذه بالمنظر والرائحة.

مجلة البيان

صدر حديثاً

جديد ..

جديد ..

جديد ..

جديد ..

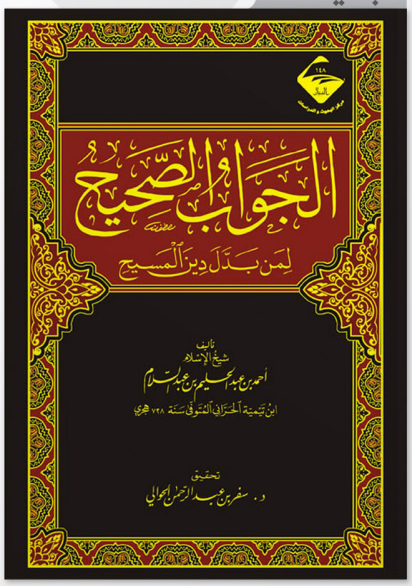

جديد ..

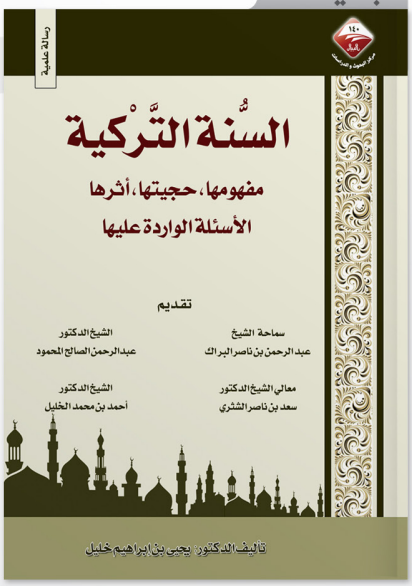

جديد ..

الرياض: ـ هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

التوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ ـ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ ـ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ ـ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

جدة: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ مكة والمدينة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨

المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

دول الثورات العربية والمنظمات الدولية وأزمة التمويل

عبد الحافظ الصاوي

تُعَدُّ عضوية المنظمات الدولية إحدى آليات الانتساب إلى المجتمع الدولي، وخاصة تلك التي مرَّ على تأسيسها مدة زمنية، اشتبكت فيها مع مشكلات وقضايا تخص دولاً بعينها أو تخص المجتمع الدولي جميعاً. وتشهد الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجودَ كثير من المنظمات الدولية، من بينها تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، وعلى رأسها البنك والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. وتأتي أهمية هذه المنظمات الثلاثة من كونها تستحوذ على عضوية أكبر عدد من دول العالم، واعتُمدت هذه المنظمات من قِبَل المجتمع الدولي باعتبارها المثلث المنظِّم لشؤون الاقتصاد العالمي.

إلا أن البنك والصندوق الدوليين اكتسبا سمعة سيئة من خلال تجارب برامج الإصلاح الاقتصادي التي فُرِضَت قسراً على كثير من البلدان النامية، في إطار سيطرة اقتصاديات العولمة المتوحشة إبَّان مطلع تسعينيات القرن الماضي. وكان لتطبيق أجندات البنك والصندوق الدوليين آثار اجتماعية سلبية على المجتمعات النامية، ومن بينها المجتمعات العربية، مثل: شيوع الفقر، والبطالة، وانتشار الفساد نتيجة لبرامج الخصخصة، فضلاً عن التشوهات الاقتصادية الهيكلية التي قضت على الصناعات المحلية وجعلت من اقتصاديات الدول النامية مجرد أسواق لاقتصاديات الدول المتقدمة، وسيطرة الأنشطة الريعية والمضاربات على حساب الأنشطة الإنتاجية.

ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن المنظمات الدولية الثلاث تعرضت لانتقادات كثيرة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، وطالب مسؤولون غربيون بضرورة إصلاح النظام المالي العالمي، وعلى رأسه السياسات المتَّبَعة من قِبَل البنك والصندوق الدوليين. وهو ما دعا هذه المؤسسات لتغيير خطابها تجاه الدول المستفيدة من القروض والبرامج المقدمة منها؛ ففي حالة مصر وتونس أبدت بعثات الصندوق خطاباً يوحي بعدم فرض برامج أو شروط من قِبَل الصندوق، ولكن العبرَة بما تنتهي إليه المفاوضات، فمن الممكن أن يلجأ الصندوق إلى رفض أية برامج من قِبَل الدولتين لا تحقق شروطه، فضلاً عن إعلان الصندوق عن أن دور بعثته سوف يقتصر على تقديم المشورة الفنية، وبذلك يكون قد فرض شروطه بشكل غير مباشر.

طبيعة العلاقة الحالية:

تتمتع دول الثورات العربية بالعضوية الكاملة في كلٍّ من البنك والصندوق الدوليين، بينما لا تحظى بعضوية منظمة التجارة العالمية سوى مصر وتونس، أما ليبيا وسورية واليمن فيُمثَّلون في المنظمة بصفة مراقب. ووَفْقاً لشروط العضوية في البنك والصندوق الدوليين فإن لكل من دول الثورات العربية الحق في الاقتراض من البنك والصندوق في حدود مساهمتهم في رؤوس الأموال. وحسب قاعدة بيانات البنك الدولي فإن أرصدة القروض المقدمة لأربع دول في عام ٢٠١٠م من البنك الدولي هي: مصر ٣,٨ مليار دولار، واليمن ٢,١ مليار دولار، وتونس ١,٣ مليار دولار، وسورية ١٤,٩ مليون دولار، ولم ترد بيانات بشأن ليبيا. أما بخصوص صندوق النقد فإن اليمن قد حصل في عام ٢٠١٠م على ائتمان قدره ٧٧ مليون دولار، وأعلن في فبراير ٢٠١٢م عن تقديم الصندوق لائتمان جديد لصالح حكومة اليمن بنحو ١٠٠ مليون دولار، بينما باقي الدول لم تحصل على ائتمان من صندوق النقد الدولي، وإن كانت كلٌّ من مصر وتونس قد تقدمت بالفعل للحصول على قروض من الصندوق، ولم يُبتَّ فيها بعد.

تحديات:

تعاني دول الثورات العربية باستثناء ليبيا من أزمة تمويلية تتمثل في ارتفاع معدلات العجز بالموازنة العامة، وكذلك ارتفاع معدلات الدَّين العام (الداخلي والخارجي) ، وأعباء خدمته، والعجز بميزان المدفوعات، وزيادة اعتمادات مخصصات الدعم. ومن مسلَّمات التعامل من قِبَل صندوق النقد الدولي مع هذه الحالات أن يفرض حالة تتمثل في تقليص كلٍّ هذه المعدلات السلبية، ولكن دون مراعاة لما ينتج عن ذلك من أضرار اجتماعية، كما يراعي الصندوق البعد الزمني؛ إذ عادة ما يطالب بتنفيذ شروطه في فترة وجيزة من الصعب تحمُّلها في بلدان الثورات العربية. وقد فرض هذا الوضع مجموعة من التحديات على الصعيد المالي لتلك الدول، نذكر منها الآتي:

• تمثل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التحدي الأول لانطلاق اقتصاديات دول الثورات العربية، ومن شأن إطالة فترة الانفلات الأمني أن تُضعِف موقف هذه الدول في مواجهة المؤسسات المالية الدولية؛ نظراً لما تسفر عنه من نتائج سلبية بخصوص أداء مؤشراتها الاقتصادية الكلية، وكذلك تراجع تصنيفها الائتماني لدى المؤسسات الدولية.

• توجد حالة من الضبابية لدى دول الثورات العربية حول أوضاعها المالية؛ حيث لم تشكَّل بِعْدُ فيها حكومات منتخبة، وتدير دولاب اقتصاديات هذه الدول قياداتٌ تربَّت في ظل النظم السابقة، وكثير منهم يدينون بالولاء للنظم الديكتاتورية، بل تسعى بعض هذه القيادات لتوريط الحكومات المقبلة في مشكلات اقتصادية، يستغرق الخروج منها سنوات طويلة، وبذلك تظهر حكومات الثورات العربية بالعجز والفشل أمام شعوبها.

• هناك حالة من عدم المصارحة مع الشعوب بدول الثورات العربية؛ حيث تنطلق الطموحات الاقتصادية الثورية، في ظل عجزٍ ماليٍّ لحكومات هذه الدول، ومن ثَمَّ لا بد من إظهار الأوضاع الاقتصادية والمالية الحقيقة أمام الشعوب، وبيان حجم التركة الاقتصادية المهترئة التي ورثتها من النظم الديكتاتورية.

• غازلت غالبية البرامج الاقتصادية للأحزاب الإسلامية التي قُدِّمَت في دول الثورات العربية طموحات الشعوب، دون أن تأخذ في الاعتبار التحديات المالية والاقتصادية المحلية، أو حالة التوجس في الخارج من طبيعة النموذج الإسلامي في الحكم، ومدى تبنِّي هذه البرامج لنماذج تنموية تتفق والتوجُّهات الغربية، أم أنها ستنحو تجاه نماذج تنموية منافسة.

• لن يكون بوسع دول الثورات العربية الولوج إلى الاقتراض من الخارج إلا بعد الوصول إلى تفاهمات مع المؤسسات المالية الدولية؛ وبخاصة في ظل التوجهات الغربية الداعية إلى لجوء دول الثورات العربية إلى البنك والصندوق الدوليين.

• فرص الاقتراض الإقليمية – وخاصة العربية منها – لا تلبي الاحتياجات الحالية لدول الثورات العربية؛ حيث تخضع القرارات العربية المتعلقة بسياسات الإقراض وتقديم المساعدات لضغوط غربية. كما أن معظم الوعود العربية بتقديم مساعدات مالية لدول الثورات العربية لم تتحقق، وتسبَّبَ تأخيرُها في ضعف الموقف المالي لدول الثورات العربية، وكذلك ضعف موقفها أمام المؤسسات المالية الدولية

أُطُر للخروج من ضغوط المالية:

لا تمثل التحديات السابقة معضلات تحول دون الوصول لحلٍّ لأزمة التمويل في اقتصاديات دول الثورات العربية، ولكن يمكن تجاوزها وإن استغرقت بعض الوقت؛ شريطة وجود نوع من التوافق المجتمعي بين حكومات دول الثورات العربية وشعوبها؛ يعتمد هذا التوافق على عقد اجتماعي جديد قِوامه المصارحة والمكاشفة، والتعهد ببناء نماذج تنموية حقيقية، تعكس المطالب الثورية. ويمكن في هذا الإطار طرح الآليات الآتية – على سبيل المثال – للتغلب على الممارسات السلبية للمؤسسات المالية الدولية.

• ضرورة الوصول إلى حالة من السيطرة على الأوضاع المالية المحلية، وتوظيفها في إطار الاحتياجات التنموية، وتفعيل دور القِطاع الخاص بشكل حقيقي، والخروج من آلية سعر الفائدة في الجانب التمويلي، والاتجاه نحو آلية المشاركة، كما هو الحال في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الاستثمارية بالموازنات العامة لتلك الدول، من أجل تخفيف أعباء الدَّيْن وخدمته في الموازنة العامة. وأن يقتصر التمويل الخارجي على المشروعات الاستثمارية ولا يوجَّه للإنفاق الجاري.

• ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل ملموس؛ بما لا يؤدي إلى آثار سلبية على حياة المواطنين وخاصة محدودي الدخل، والتوجه نحو خطوات متدرجة في ما يتعلق بقضايا الدعم والأجور بما يتناسب مع الإيرادات العامة لهذه الدول.

• مواجهة الفساد في الاقتصاديات الوطنية لدول الثورات العربية بشكل حقيقي؛ وخاصة في محيط الإدارة الحكومية. فسِجلُّ دول الثورات العربية في مجال الفساد غير مشرِّف، ويظهر ذلك من خلال بيانات مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١م؛ حيث كان وَضْع تونس على المؤشر ٤,٣ درجة، تليها مصر بـ ٣,١ درجة، ثم سورية ٢,٥ درجة، وتساوت ليبيا واليمن بنحو ٢,٢ درجة، وهي بلا شك درجات متدنية في الشفافية، وتوضح أن الفساد كان من أبرز أسباب قيام الثورات في تلك الدول. فمن شأن مواجهة الفساد أن تحسِّن من أداء النفقات العامة، وحصول المواطنين على خدمات بشكل أفضل، وكذلك تقليل النفقات العامة وعجز الموازنة.

• اتخاذ التدابير اللازمة في السياسة النقدية بما يقضي على انتشار ظاهرة (الدولرة)، أو تلك الأنشطة التي تؤدي إلى خروج العملات الأجنبية خارج البلاد بدون ضرورة، مثل المضاربات في البورصات الدولية للنقد والأوراق المالية، أو نشاط التسويق الشبكي.

• الاستفادة من التعاطف مع الثورات العربية، وطرح آليات للتمويل للاستفادة منها من خلال المغتربين بدول الثورات العربية، أو لغيرهم من المتعاطفين مع الثورات العربية.

• العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن باب أَوْلى العمل على عودة الاستثمارات الوطنية الموجودة بالخارج.

• في ظل الاعتماد على آلية الاقتراض من الخارج لا بد من تجريب التوجُّه شرقاً إلى الدول الإسلامية غير العربية مثل ماليزيا وتركيا، وبمبالغ يمكن الحصول عليها، كما فعلت تونس مؤخراً بحصولها على قرض قيمته نصف مليار دولار من تركيا.

• التخلص من ظاهرة تركز التعاملات الاقتصادية لدول الثورات العربية، ومحاولة تنويع علاقاتها الاقتصادية، بما يخلق مصالح متعددة في المحيط الدولي، وبما يقلص من فرص ممارسة الضغوط من قِبَل بعض المؤسسات أو الدول الغربية.

استشراف المستقبل:

باستثناء ليبيا فإن الوضع المالي لدول الثورات العربية يستلزم البحث عن مخرج لأزمتها التمويلية؛ إلا أن ذلك لا يعني الهرولة إلى الاقتراض من الخارج كحل أوحد، ولكن ينبغي أن تعاد هيكلة منظومة النفقات العامة، وأن يُجتَهَد في تحصيل الإيرادات العامة، والتفكير بطرق غير تقليدية. وحتى الآن لا تمثل قضية الاقتراض من صندوق النقد الدولي أهمية بارزة إلا في حالة مصر، بينما الوضع في تونس في طريقه للإبرام، وكذلك في اليمن.

ويلاحظ على طبيعة الإدارة الاقتصادية في دول الثورات العربية أنها تفكر في القالب نفسه للنموذج التنموي الغربي، الذي يدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي، ولم تنضج بعد إدارة اقتصادية تأخذ بمنهج الاعتماد على الذات. وأن تستحضر أن ما تمر به اقتصادياتها هي ظروف استثنائية، وأنه بقدر صمودها خلال هذه الظروف الاستثنائية والعمل من خلال رؤية تنموية، سوف تحصل على ظروف أفضل في تعاملها مع المؤسسات الدولية، بل ومع المحيط العالمي بشكل عام. وأن يستوعب صانع القرار أن المخرج لا يستلزم بالضرورة اللجوء فقط إلى المؤسسات الدولية، ولكن هناك نماذج ناجحة لدول استطاعت أن تخرج من أزمتها المالية دون الولوج إلى بوابات المؤسسات المالية الدولية، مثل وضع ماليزيا في عام ١٩٩٧م؛ حيث رفضت أجندة صندوق النقد الدولي ورأت أنها لا تصب في طريق الإصلاح الحقيقي لاقتصادها. وبالفعل خرجت ماليزيا من أزمتها من خلال سنتين بواسطة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ولا يعني هذا وجود مواقف مسبقة تتسم بالسلبية تجاه المؤسسات المالية الدولية، ولكن ينبغي أن يستوعب متخذو القرار في المؤسسات الدولية، أن الثورات العربية قامت بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي مورست عليها من قِبَل الأنظمة الديكتاتورية السابقة، وإذا ما رغبت المؤسسات الدولية في تقديم دعم حقيقي لدول الثورات العربية فعليها أن تتخلى عن فرض شروطٍ اقتصاديةٍ أو سياسيةٍ من شأنها أن تؤجج الأوضاع الاجتماعية في تلك الدول. ولن تستطع المؤسسات المالية الدولية القيام بدورها المطلوب تجاه دول الثورات العربية، إلا إذا اتسمت بالحياد وتخلَّت عن الوصاية المفروضة عليها من قِبَل بعض الدول الغربية، وهو ما لوحظ خلال الأيام الماضية؛ حيث وجهت كثير من الدول الغربية نصائحها لدول الثورات العربية بضرورة التوقيع على اتفاقيات صندوق النقد الدولي.

ومن هنا نستنتج أنه إذا أحسنت دول الثورات العربية ترتيب أوضاعها الداخلية اقتصادياً فسوف يكون بمقدورها مواجهة مؤسسات التمويل الدولية والتأسيس لواقع جديد. أما إذا أبقت الوضع على ما هو عليه الآن واعتمدت اللجوء للاقتراض كحلٍّ أوحد فإنها ستواجه مستقبلاً مظلماً، ومن ثَمَّ البقاء في ظل التبعية لسياسات المؤسسات الدولية.

بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الثورات العربية لعام ٢٠١٠م

الدولة المؤشر	تونس	سورية	ليبيا	مصر	اليمن
الناتج المحلي الإجمالي مليار $	٤٤.٢	٥٩.١	٧٣.٩	٢١٨.٨	٢٩.٢
الدين الخارجي مليار $	٢١.٥	٤.٧		٣٤.٨	٦.٣
نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي	١٥.٩	١٧.٩		٦٧.١	٢٠.٢
العجز أو الفائض بالموازنة العامة	- ١.٣	- ٤.٤	+ ٧.٥	- ٨.١	- ٨.١
العجز أو الفائض بميزان المدفوعات	- ١٩٠ مليون دولار	- ٢.٥ مليار دولار	+ ٢.٦	+ ١.٢	- ٨١٧ مليون دولار
حجم القروض من البنك الدولي	١.٣ مليار دولار	١٤.٩ مليون دولار		٣.٨ مليار دولار	٢.١ مليار دولار

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١م.

إيران والأزمة السورية...
خيارات صعبة وخطوات ضرورية

محمد عباس ناجي(*)

عندما أيَّدت إيران الثورتين (التونسية والمصرية) اللتين أطاحتا بنظامي الرئيسين (زين العابدين بن علي وحسني مبارك) واعتبرتهما «محاكاة واستلهاماً للتجربة الإيرانية»، لم تكن مدركة أن هذه «الموجات الثورية» سوف تصل إلى حلفائها في الإقليم وبالأخص نظام الرئيس السوري بشار الأسد. ومن هنا تغيَّر الموقف الإيراني بشكل جذري من «مساعدة المستضعفين» في تونس ومصر ومن بعدهما البحرين وليبيا واليمن - وهو العنوان الأيديولوجي الذي غلف موقفها من الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت هذه الدول - إلى «دعم المستكبرين» في سورية، واتهام الثورة السورية بأنها «مؤامرة من تدبير القوى الغربية لتقويض دعائم المقاومة».

إيران لم تكتف بذلك، بل إنها اندفعت إلى تقديم دعم غير محدود على المستويات كافة لحليفها السوري، وسَعَت لدى بعض القوى الكبرى، لا سيما روسيا والصين، لإقناعهم بتوفير ظهير دولي لهذا النظام بهدف مواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه.

هذا الموقف الإيراني المؤيد للنظام السوري رفع الغطاء عن السياسة النفعية التي تنتهجها إيران في التعامل مع الثورات والاحتجاجات العربية، وأكد أنها تتعامل معها بمنطق الدولة التي تسعى لتعزيز مصالحها وليس الثورة التي تلتزم بسقوف أيديولوجية محددة، بل ربما أحرج إيران أمام الرأي العام العربي وأفقدها «الصورة النمطية» التي حاولت فرضها باعتبارها «الأمة الثائرة» و «الداعم الرئيسي للمقاومة» في المنطقة.

وربما يمكن تفسير ذلك في أن إيران تعتقد أنها المستهدَف الأول من الجهود الدولية لفرض ضغوط على الرئيس السوري بشار الأسد من أجل التنحي؛ على أساس أن ذلك يمهد لسقوط النظام السوري برمته، وهو ما يعني فقدان إيران الغطاء العربي الذي استثمرته لدعم تمدُّدها في الإقليم، وقطع «جسر التواصل» مع حلفائها الآخرين لا سيما «حزب الله» اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية.

وقد بدت انعكاسات الأزمة السورية على مواقع هؤلاء الحلفاء جلية في الآونة الأخيرة. ففضلاً عن «حزب الله»

(*) باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

اللبناني الذي بدا أكثر ارتباكاً وانغماساً في تفاصيل المشهد الداخلي، فإن حركة «حماس» بدأت توجِّه رسائل إلى الخارج تفيد إمكانية ابتعادها تدريجياً عن «الأجندة الإيرانية»، وهو ما بدا جلياً في توقيعها على «اتفاق الدوحة» للمصالحة مع حركة «فتح» الفلسطينية في ٦ فبراير ٢٠١٢م، الذي سيتم بمقتضاه تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن) للإشراف على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء في إعمار غزة.

إيران بدت مدركة لمخاطر تغيُّر الخطاب السياسي لحماس واتجاهها إلى التعاطي الإيجابي مع مبادرات المصالحة، ومن هنا استغلت زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية (الشرعية) إسماعيل هنية لطهران ولقاءه المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في ١٢ فبراير ٢٠١٢م، لتحذير حماس من المضي قدماً في اتجاه التسوية مع إسرائيل؛ لا سيما أن طهران باتت مدركة أن معنى ذلك خسارة ورقة تفاوضية مهمة في صراعاتها مع القوى الإقليمية، وتعضيد جهود منافسيها لفرض عزلة عليها لكبح طموحاتها النووية والإقليمية.

سيناريوهات متعددة:

إن الملفت للانتباه أن المشكلة بالنسبة لإيران لم تعد منحصرة في مخاطر سقوط النظام السوري على مصالحها وطموحاتها الإقليمية؛ إذ إن السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة لا تبدو في مجملها مريحة بالنسبة لها. ففضلاً عن سيناريو سقوط النظام السوري، الذي يمكن أن يوجِّه ضربة قوية لطموحاتها الإقليمية؛ لأنه يعني انهيار التحالف الإستراتيجي الذي تأسس بين الطرفين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ فإن ثمة سيناريوهين آخرين لا يقلان أهمية:

الأول: يتمثل في إقدام النظام السوري على إجراء إصلاحات حقيقية لاستيعاب ضغوط الداخل والخارج، وهو ما يمكن أن يُنتِجَ مخاطر مماثلة على مصالح إيران؛ لأنه لن يتحقق إلا في حالة تنحِّي الرئيس السوري بشار الأسد، وهو المطلب الذي بات العنوان الرئيسي للتعاطي الدولي والإقليمي مع الأزمة، وقد انعكس ذلك بوضوح في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر في ١٦ فبراير ٢٠١١م، ودعم خطة الجامعة العربية التي تقوم على إجراء حوار بين المعارضة والنظام لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على إجراء انتخابات وتسليم الرئيس بشار الأسد صلاحياته إلى نائبه، وندد بقمع الاحتجاجات السلمية وطالب بوقف فوري لإراقة الدماء.

وعلى الرغم من أن هذا القرار غير ملزم إلا أنه بحصوله على موافقة ١٣٧ دولة مقابل رفض ١٢ دولة من بينها روسيا والصين وإيران، وامتناع ١٧ عن التصويت من بينها الجزائر ولبنان، وجَّه رسالة قوية للنظام السوري بأنه أصبح أكثر انعزالاً على الساحة الدولية، كما أنه وضع روسيا في موقف محرج لأنه صورها على أنها الداعم الرئيسي للسياسة القمعية التي ينتهجها هذا النظام.

وبالطبع فإن تحقُّقَ ذلك السيناريو معناه تقليص نفوذ إيران في سورية؛ لأنه سيحرمها من حليف مهم هو الرئيس السوري بشار الأسد وسيضعها أمام بدائل ضيقة بسبب توتر علاقاتها مع القوى السياسية المعارضة للنظام السوري، وهو الذي انعكس في مؤشرين:

أولهما: التصريحات التي أدلى بها برهان غليون رئيس «المجلس الوطني السوري» – وهو أحد أهم وأكبر فصائل المعارضة السورية – في ٢ ديسمبر ٢٠١١م، وتعهد فيها بقطع علاقات دمشق العسكرية مع إيران و «حزب الله» اللبناني عند تولي المعارضة حكم سورية، واصفاً العلاقات (السورية – الإيرانية) بأنها «غير طبيعية»، مضيفاً أنه «لن تكون هناك علاقة خاصة مع إيران».

وثانيهما: رفض قوى المعارضة السورية دخول إيران على خط الأزمة بسبب التحفظات التي تبديها على الدعم الإيراني القوي للنظام السوري، وهو ما انعكس في إجهاضها المحاولات التي بذلتها طهران لاحتواء الأزمة السياسية من خلال تقديم عروض لبعض قوى المعارضة السورية – لا سيما حركة «الإخوان المسلمين» – بالمشاركة في الحكومة، ثم تشكيل الحكومة كلها في فترة لاحقة، مقابل تخليها عن مطلب سقوط النظام السوري.

أما السيناريو الثاني: فيتعلق بنشوب حرب أهلية في سورية مع رفض النظام السوري الاستجابة للضغوط الدولية والإقليمية واستمراره في انتهاج سياسته القمعية تجاه الاحتجاجات التي تزداد تدريجياً وربما تمتد إلى معاقله في دمشق وحلب، ونجاح روسيا والصين في تعطيل أي تحركات دولية لفرض مزيد من العقوبات عليه من داخل مجلس الأمن، إلى جانب ظهور مؤشرات تفيد اتجاه بعض قوى المعارضة السورية إلى استخدام السلاح في مواجهة النظام.

ورغم أن بعض الاتجاهات الإيرانية بدأت تتحدث عن أن نشوب حرب أهلية ربما يصبُّ في صالح إيران أكثر مما يضرها؛ على أساس أنه يمكن أن يؤدي إلى تفكيك سورية إلى دويلات صغيرة على أسس طائفية وعرقية، وهو ما يدعم من احتمالات حدوث حالة من عدم الاستقرار يمكن أن تهدد مصالح القوى المنافسة لإيران وعلى رأسها إسرائيل التي تتوافق (للمفارقة) مع إيران على أهمية بقاء النظام السوري الحالي. إلا أن هذا السيناريو يمكن أن ينتج تداعيات سلبية أخرى بالنسبة لإيران؛ لأنه يعني في المقام الأول إضعاف «قناة التواصل» الرئيسية مع الحلفاء؛ خصوصاً أن النظام السوري لن يستطيع في هذه الحالة الحفاظ على مستوى التنسيق ذاته مع «حزب الله» وحركة «حماس» الفلسطينية. كما أن ذلك معناه خروج الأخيرة نهائياً من سورية بشكل يفقدها مركزاً مهمّاً في القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل. فضلاً عن أن الاحتقان الطائفي المحتمل أن ينتقل إلى دول أخرى مثل العراق، بشكل ربما يؤدي إلى خلط أوراق وإرباك حسابات إيران لا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

خيارات إيرانية:

من هنا ربما تلجأ إيران إلى خيارات أخرى لتعويض خسائرها المحتملة بفعل الأزمة السورية:

الخيار الأول: تسريع برنامجها النووي واستغلال الانشغال الدولي بالأزمة السورية وتحقيق أكبر قدر من التقدم فيه، وقد بدأت إيران فعلاً في ولوج هذا الخيار؛ حيث أعلنت على لسان الرئيس محمود أحمدي نجاد في ١٥ فبراير ٢٠١٢م عن «إنجازين جديدين» في برنامجها النووي، تمثلا في شحن مفاعل طهران للبحوث الطبية بقضبان وقود نووي مصنَّع محلياً ومخصب بنسبة ٢٠٪، وتشغيل «جيل رابع» يضم ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في منشأة «ناتانز» لتخصيب اليورانيوم، وهو ما يرفع عددها إلى تسعة آلاف.

أرادت إيران من هذا الإعلان توجيه رسالة قوية إلى القوى الغربية مفادها: أن الجهود التي تبذلها لكبح طموحاتها النووية والإقليمية سواء على صعيد فرض مزيد من الضغوط على النظام السوري لإسقاطه، أو على صعيد رفع سقف العقوبات المفروضة عليها لتطول تعاملاتها المالية وصادراتها النفطية، أو على صعيد تدشين سلسلة من عمليات الاغتيال ضد علمائها النوويين وتصدير مشكلات تكنولوجية لبرنامجها النووي مثل فيروس «ستوكسنت»، لن تمنعها من الاستمرار في تطوير هذا البرنامج.

لكن الملفت للنظر هنا أن الرسالة الأهم من هذا «الإعلان النووي» ربما تكون داخلية، وتتمثل في محاولة الرئيس أحمدي نجاد اكتساب أرضية جديدة في الداخل مع اقتراب موعد إجراء انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي في ٢ مارس ٢٠١٢م، والتي يُتوقَّع أن تشهد تنافساً حامياً بين الأجنحة المتصارعة داخل التيار المحافظ المسيطر الآن على مراكز صنع القرار، بسبب سعي التيار الذي يقوده الرئيس والذي بات يسمى في إيران بـ «تيار الانحراف» لتبنِّيه توجهات قومية ورؤى ليبرالية أثارت استياء المرشد الأعلى

للجمهوريـــة ورجال الدين، إلى الحصول على الأغلبية في المجلس لتعضيد فرصه في تصعيد أحد عناصره لانتخابات الدورة الحادية عشـــر لرئاسة الجمهورية فـــي منتصف عام ٢٠١٣م، وإصرار الجناح المنافس له الذي يقوده رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني على الحيلولة دون تمكينه من ذلك.

وفي كل الأحـــوال، فإن هذا الخيار يمكن أن ينتج تداعيات ســـلبية عديدة على إيران؛ خصوصاً أن رفع ســـقف العقوبات المفروضة عليها لتشـــمل تعاملاتها الماليـــة وصادراتها النفطية ليس أمـــراً هيناً؛ ففضلاً عن أنه سيحرم إيران من بعض المستوردين الرئيسيين وعلى رأسهم الدول الأوروبية، فإنه سيعرِّض صادراتها للمســـتوردين الآخريـــن لا ســـيما الدول الآســـيوية للانخفـــاض حرصاً من الأخيرة علـــى عدم التعرض لعقوبات أمريكية، كما أنه ســـيضيف مشكلات كثيرة لتعاملاتها النفطية بسبب الحظر المفروض على بنكها المركزي، فضلاً عن أنه ســـيضاعف من حدة الأزمات التي يواجهها الاقتصاد الإيراني، التي بدأت مؤشراتها في الظهور مثل تراجع ســـعر صـــرف العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم.

أما الخيار الثاني: فيتمثل في التمدد داخل العراق بعد الانســـحاب الأمريكي بنهاية عام ٢٠١١م، بشكل يمكـــن أن يجعل العراق «قنـــاة التواصل» الجديدة مع الحلفاء الإقليميين بدلاً من سورية. إلا أن هذا الخيار يواجه بدوره تحديات كثيرة، أهمها: المشكلات المزمنة التي خلَّفها الاحتلال الأمريكـــي للعراق والصراعات المحمومة بـــين القوى السياســـية العراقية، تلك التي تفرض حالة مستمرة من عدم الاستقرار.

الخيـــار الثالث: ويتصل بمحاولة تطوير العلاقات مـــع مصر لمـــا يمكـــن أن ينتجه ذلك من مكاســـب إستراتيجية كثيرة لإيران، لكنه يواجه أيضاً مشكلات متعـــددة أهمها عدم وجود رؤيـــة واضحة من جانب القاهرة تجاه العلاقات مع إيران، والتي تبدو «قضية مؤجلة» لحين اســـتقرار الأوضاع السياسية في مصر وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة منتخبة.

خطوات ضرورية:

مجمل ما سبق يكشف أن الثورة السورية باتت مقبلة على اســـتحقاقات وتحديات كثيرة تتطلب فـــي كل الأحوال العمل على جبهتين:

الأولى: تدشـــين موقف عربـــي موحَّد داعم للثـــورة ورافض لسياسة النظام السوري. فالملاحظ حتى الآن أن ثمة تباينات كثيـــرة فـــي مواقف الـــدول العربية تجاه الأحداث في ســـورية، خصمت إلى حد مَّا من زَخَم وقوة الأداء العربي تجاهها، وهو مـــا بدا جلياً فـــي امتناع كلٍّ من الجزائر ولبنان عن التصويت لصالـــح القـــرار العربي فـــي الجمعية العامة لـــلأمم المتحدة، الـــذي صدر في ١٦ فبراير وحصل على تأييد ١٣٧ دولة. ورغم أن ثمـــة اعتبـــارات عديـــدةً ربما تمثـــل خلفية مهمة لتفســـير موقف الدولتين لا ســـيما لبنان، فإن ذلك لا يمنع القول بأن التعاطـــي الحـــذر تجاه التطورات في ســـورية لـــم يعد مجدياً في ظل استمرار النظام السوري في انتهاج سياسته القمعية المتوحشة تجاه الاحتجاجات.

والثانيـــة: الســـعي إلـــى توحيـــد قـــوى المعارضـــة الســـورية ودعـــم الجهود المبذولة لتنســـيق مواقفهـــا والتغلُّب على حالة الانقســـام القائمة في ما بينها الآن. وهذه الخطوة - تحديداً - تكتسب أهمية وزخماً خاصاً ليس فقط لكونها تساعد على فرض مزيد من الضغوط على النظام السوري، بل وربما يكون ذلـــك هو الأهـــم؛ لأنها يمكـــن أن تجنب هذه القوى الســـقوط فـــي مســـتنقع صراعات سياســـية ربما تصل إلـــى حافة الحرب الأهليـــة في حالـــة وصولها إلى الحكم في ما بعـــد انهيار هذا النظام ودخول الرئيس بشار الأسد قائمة «الرؤساء السابقين».

برلمان الثورة المصرية في مواجهة التحديات الاقتصادية

(محاولة للخروج من المأزق الاقتصادي الراهن)

د. مصطفى محمود عبد السلام(*)
mosmabd@yahoo.com

مقدمة:

صنع الشعب المصري واحدة من أهم الثورات سلمية في تاريخ المنطقة العربية، وهو في الوقت نفسه أسس إلى جانب تونس الطليعية، الربيعَ العربي الذي يعصف الآن في دول المنطقة.

لقد نجح الشعب المصري لأول مرة في تاريخه المديد بمحاكمة رئيسه والطبقة السياسية التي أمعنت في إفساد الحياة السياسية المصرية، كما نجح بعد ثورته في رسم طريق للتعامل مع إسرائيل والرد على تعدياتها التي استهدفت الكرامة المصرية والعربية.

الثورة في مصر أحيت جثة هامدة وأحيت بلداً كُبِّل بالاتفاقيات الخارجية والاستغلال الداخلي والفساد، بل برزت الثورة المصرية بصفتها تعبيراً عن إرادة الحياة بعد الموت.

لهذا نشهد اليوم بروز هوية جديدة لمصر أكثر تواصلاً وأكثر اتصالاً مع نفسها وتاريخها. الهوية المصرية الجديدة أكثر انتشاراً ولا تحتاج إلى زعيم أو قائد خالد؛ فهي تقود نفسها بنفسها وتسعى إلى بناء ثقة بالجمهور المصري والرأي العام الجديد.

ولقد أدت الثورة المصرية إلى بروز نُخَب جديدة وطاقات حالمة من بين قِطاعات كبيرة من المجتمع المصري. في الزمن السابق لم يكن الشعب المصري يتفاعل مع قضاياه، والآن نجده يتفاعل مع كل قضية.

ومن أبرز ما انتصرت به الثورة هو اختيارها لمجلس الشعب؛ حيث كان هذا الشعب محروماً لعقود طويلة من الاختيار والإدلاء بصوته لأنه يعرف مسبقاً أنه لا صوت له.

وبذلك فقد حققت الثورة إنجازاً غير مسبوق طوال نحو من ٦٠ عاماً سابقاً؛ فلأول مرة يختار الشعب نوابه بملء إرادتهم بغير تزوير ولا اعتقال ولا نتيجة مسبقة، ولأول مرة يكون هناك مجلس شعب يعبِّر عن الشعب لا عن تحالف السلطة والثروة. لأول مرة مجلس الشعب سوف يشرِّع لمصلحة الشعب لا لمصلحة تحالف السلطة والثورة.

ومن ثَمَّ فنحن أمام نواب خادمين للشعب، وهي رسالة هامة تقضي بانتهاء عصر نائب الخدمات لصالح الدائرة، ومن ثَمَّ سيكون من الصعوبة بمكان صدور قانون في مجلس الشعب القادم لصالح فرد يحتكر به سلعة إستراتيجية، كما كان يحدث في السابق؛ خاصة لسلع القمح والسكر.

(*) خبير اقتصادي – بنك البركة مصر.

ومن خلال القراءة الأولية لنتائج هذه الانتخابات، فقد اختار الشعب من يمثله وقد تغلَّبت الكتلة الإسلامية على غيرها في برلمان الثورة، بما يزيد من أعبائها ويضعها تحت أعين المراقبين والحاقدين على حد سواء.

وما يهمنا هنا هو طبيعة التحديات الاقتصادية التي يواجهها برلمان الثورة وما يمكن أن يفعله للخروج من المأزق الاقتصادي الراهن.

أولاً: تحديات اقتصادية في مواجهة برلمان الثورة:

لقد كان الثمن فادحاً ليس على المستوى السياسي فحسب بل على المستوى الاقتصادي؛ فقد أصبح على الحكومة أن تتعامل مع نظام اقتصادي وإداري وقانوني قديم متآكل.

ومن الطبيعي في أجواء كهذه أن ينزل إلى الشارع أفراد وجماعات يحملون مطالب شعبية متراكمة من عهود سابقة، منها مطالب للمعلمين والمهندسين والجامعات والعمال والصيادين والمناطق العشوائية والعاطلين من العمل. فما نراه اليوم في مصر جاء إليها من مخلَّفات أمراض ومشكلات لم يلتفت إليها النظام السياسي السابق على مدى ٣٠ عاماً من الديكتاتورية.

وعلى رغم عدم اكتمال الثورة، فقد نجح المصريون في انتزاع سلسلة من القرارات من المجلس العسكري، على شاكلة مواجهة محاكمة المدنيين لدى الجهات العسكرية، والالتزام بالانتخابات وتسليم القيادة للمدنيين في مرحلة لاحقة.

ولا يزال النشطاء من كل التيارات في عملية كَرٍّ وفَرٍّ مع المجلس العسكري حول قانون الطوارئ وحول الإعلام والحريات والمحاكمات وقانون الانتخابات وكثير من القضايا الأخرى بما فيها فترة المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه على الجيل الجديد من الثوريين المصريين أن يحسب حساب قوى الثورة المضادة الخائفة من الجديد، سواء كانت تطل عليهم من خلال أنصار الحزب الوطني الحاكم سابقاً أو من خلال قِطاعات تخشى من التغير ونتائجه.

ويمكننا أن نلخص تلك التحديات الاقتصادية في ما يلي:

١ – عدم تحقيق العدالة الاجتماعية: وهو مطلب رئيسي من مطالب الثورة التي قامت لأجله.

٢ – زيادة معدلات البطالة في المجتمع المصري: وخاصة خلال المرحلة الانتقالية؛ حيث انخفضت أجور العاملين بقطاع السياحة والعمال باليومية، وانخفضت أيضاً أجور العمال بالمصانع الإنتاجية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج لارتفاع سعر صرف العملة، أيضاً تأثُّر القطاعات الخدمية نتيجة للإضرابات لانخفاض الأجور لديها؛ فقد تزايد أعداد العاطلين عن العمل عموماً والشباب وخريجي النظام التعليمي خصوصاً؛ بحيث تجاوز هذا العدد وَفْقاً لبعض التقديرات حوالي ٩ ملايين عاطل يشكلون حوالي ٢٢٪ من حجم القوى العاملة في البلاد. ومن ثَمَّ فهذه هي القنبلة الموقوتة التي تركها النظام السابق وسياساته الضارة في مجال التشغيل والتوظيف. معظمهم تقريباً من الشباب والفتيات المتعلمين في كافة الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة. هذه الطاقة البشرية العظمى تحولت إلى عبء على الدولة، هذا العبء قتل طموحهم ورغباتهم في الحياة. وهكذا لم يكن غريباً أن نشاهد قوافل الموت تذهب بمئات من هؤلاء طوال السنوات العشر الأخيرة في رحلات الهروب شبه الجماعية عبر البحر المتوسط بحثاً عن ملاذ آمن من وطن طارد لأبنائه ومانع لطموحاتهم ورغباتهم في الحياة الكريمة.

٣ – ارتفاع في مستويات ومعدلات الفقر نتيجة لارتفاع المعدلات العامة للأسعار خلال المرحلة الانتقالية؛ حيث ارتفعت جميع أسعار السلع الغذائية المحلية والمستوردة.

٤ – محاولات تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور؛ حيث وجد أن هناك كثيراً من الجهات بالدولة تقوم بصرف مرتبات وحوافز وخلافه لأفراد معينين تفوق جميعها مرتبات جميع العاملين بتلك المؤسسة.

عجز الموازنة وكيفية تدبير هذا العجز من الاقتراض الخارجي المشروط (صندوق النقد الدولي)، أم أن هناك حُزَماً اقتصادية يمكن من خلالها تدبير ذلك العجز؟

ثانيـاً: دور برلمـان الثـورة في مواجهـة التحديات الاقتصادية:

إن هذه التحديات جميعاً يمكن أن تشكل الملامح الرئيسية للاقتصاد المصري في المستقبل، ومن ثَمَّ يبرز التساؤل المهم: ما هو دور برلمان الثورة في مواجهة تلك التحديات؟

من المعـــروف أن وظيفة مجلس الشـــعب تكمن في دورين اثنين: أولهما تشـــريعي (إصدار التشـــريعات والقوانين الملزمة التي تُعرَض على الرئيس لاســـتصدار موافقته عليها)، والآخر رقابي يتمكن من رقابة الأداء الحكومي، ويشـــمل الرقابة على أداء الوزراء وغيرهم، وهناك كثير من جهات الرقابة التابعة له وترفع تقاريره إليه مباشرة مثل الجهاز المركزي للمحاسبات.

أولاً: الحلول من خلال الدور التشريعي:

١ – إصدار تشريع يتم فيه مراجعة حصة الشريك الأجنبي في الشركات البترولية، التي كانت سبباً في ضياع مليارات في الرِّشا والعمولات للمسؤولين وللرئيس وعائلته.

٢ – مراجعة عقود تصدير الغاز لإسرائيل بالسعر العالمي: حيـــث مثلت هذه العقود في العهد الســـابق صورة منظمة من صور الفساد السياسي والمالي، وكشف هذا الملف بوضوح مقدار العبث بمقدَّرات مصر وشـــعبها لصالح الرئيس المخلوع نفســـه وبعض المحيطين به وبأســـرته، ووَفْقاً لأكثر التقديرات تحفظاً فـــإن ما ضاع على مصر وشـــعبها من جراء سياســـته يتجاوز منذ عـــام ٢٠٠٠م حوالي ٥ – ٨ مليارات دولار ســـنوياً ذهبت إلى جيوب عدد محدود جداً من الأفراد على رأســـهم مباشرة الرئيس المخلوع.

٣ – إصـــدار تشـــريع بدمج الصناديق الخاصـــة للموازنة العامة للدولة، تلك المقدَّرة حســـب البيانات بـ ٦٣٦٨ صندوقاً. وهـــي بعيدة عن إطـــار الموازنـــة العامة للدولـــة، والضوابط المحْكَمَـــة للرقابة، ولا تخضع لضوابط الإنفاق المقررة بالموازنة. خاصة أن الواقع يؤكـــد أن عدد هذه الصناديق الخاصة (التي تعتبـــر موازنة خفية) تبلغ أربعة أضعـــاف حجم موازنة الدولة (أكثـــر من عشـــرة آلاف صندوق)، وتتمثل فـــي صناديق تابعة لجهات ســـيادية مثل رئاســـة الجمهورية ومكتبة الإسكندرية، ووزارة الداخليـــة، ووزارة العـــدل... وغيرها مـــن الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص التي يتم تمويلها من الشـــعب؛ حيث تحصل موارد هذه الصناديق من رسوم الطرق (الكارتة)، والغرامـــات، ورســـوم النظافـــة، حتى تصل إلـــى تذاكر زيارة المريض في أي مستشـــفى حكومي وأجرة مواقف الســـيارات التابعـــة للأحياء، والمحليات، والدمغـــات على البطاقة ورُخَص القيـــادة والبناء والمحـــلات التجارية والورَش، ورســـوم دخول الأماكن الســـياحية، والرســـوم الدراســـية بالكليات والمعاهد، ورسوم تأمين اســـتخراج اللوحات المعدنية للسيارات، وخلافه. فهي – باختصار – كل ما يتم دفعه لأي مؤسسة أو هيئة حكومية خلاف الضرائب والجمارك.

والغريـــب في الأمر أن قيمة هـــذه الإيرادات والمصروفات والفوائض لتلك الحســـابات بالبنوك التجارية يصعب حصرها ولا تعلـــم أي جهة بمصـــر عددَها وليس لها لائحـــة مالية أو إدارية معتمَدة من المالية، وذلك بمخالفة للقانون (١٣٩) لســـنة ٢٠٠٦م وبتعديل بعض أحكام القانون (١٢٧) لسنة١٩٨١م بشأن المحاســـبة الحكومية، والتي تضم المادة (٣٠ مكرر) التي تقضي بأنه لا يجوز لوحدات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة التي تُعَد من الجهات الإدارية فتح حســـابات باسمها أو باســـم الصناديق الخاصة التابعة لها خـــارج البنك المركزي إلا بموافقة وزيـــر المالية، وكما أنه لا يجوز لوزير المالية الترخيص بفتح حســـابات بالبنوك خارج البنـــك المركزي. والغريب أن كل هذه الأموال لا تذهب إلـــى الموازنة العامة للدولة، فهي (الباب الخلفـــي) الذي يحصل منه المســـؤولون على ملايين الجنيهات شهرياً. فكل صندوق له رئيس يحصل على نسبة من الصندوق شهرياً. ونظراً لعدم وجود رقابة على هذه الصناديق تَحدُث بها كثير من التجاوزات والمخالفات بالمليارات. فعلى ســـبيل المثال آخر تقرير للجهاز المركزي للمحاســـبات لعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م أحصى مخالفات بقيمة ٨,٨ مليار جنيه. وإيراداتها الســـنوية ٢١ مليار جنيه[1].

٤ – فرض ضرائب تصاعدية على المســـتثمرين والمنتجين؛ بحيث ترتبط أســـعار وشـــرائح الضرائب بالأرباح في علاقة طردية كلما زادت أرباح المستثمرين يزيد معها الضرائب.

٥ – إن قرارات وأحكام المحكمة الإدارية العليا التي حكمت بعودة كثير من الشـــركات والمصانع لملكيَّة الدولة، تلك التي تم الاستيلاء عليها ضمن منظومة الفساد المالي في العهد السابق بين المســـتثمرين وكبار رجال المنظومة الفاسدة، هذه الشركات

(١) يراجع كتاب د.عبد الخالق فاروق، الفساد المالي في مصر ٢٠١١م.

يمكـــن لها أن تحتضن كثيراً مـــن العاملين مرة أخرى بعدما تم تســـريحهم نتيجة شراء تلك الشركات. وعلى سبيل المثال عودة شركات ومصانع الدخيلة، وشركة مصر لحليج الاقطان، ومن ثَمَّ يمكن للمجلس إصدار تشريع من شأنه يوقف بيع تلك المصانع والشركات إلا بعد دراسة شاملة تثبت جدوى هذه الصفقات مع الاحتفاظ بعمال تلك الشركات.

ثانياً: الحلول من خلال الدور الرقابي:

١ – إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة ووقف الإهدار الذي يصل إلى حوالـــي ١٢ مليار جنيه على الأقل. ففي بند الدعاية والإعلان والاستقبالات في المؤتمرات والحفلات وغيرها يأخذ من ميزانية الدولة حوالي ٢٥٠ مليون جنيه.

٢ – بند الاحتياطات العامة الذي يتراوح بين ١٠ و ١٦ مليار جنيه بدعوى إنفاقه في حالة الأزمات والكوارث، وكان ينفق من دون أي رقابـــة وينفق على تعزيز الأمـــن ومكافآت لقادة وزارة الداخلية في المجالس السابقة. فلا بد من إعادة ضخ واستثمار هذه المبالغ وإعادتها ضمن الموازنة العامة للدولة لصالح الفقراء ومعدومي الدخل.

٣ – إلغـــاء دعـــم الطاقة من الغـــاز الطبيعـــي والكهرباء المستخدمة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لصناعات الحديد والأســـمنت والســـيراميك والأســـمدة، مع مراعاة ألا تؤثـــر الزيادة الجديـــدة على أســـعار المنتجـــات النهائية في الســـوق المحلية، وقد كان كثير من رجال الأعمال يســـتفيدون مـــن هذا الدعم في الفترات الســـابقة من خلال تقديم الوقود لهم ولشـــركاتهم بأســـعار تقل كثيراً جداً عن الأسعار المعقولة والمتوافقة مع الأســـعار الدولية. وعلى سبيل المثال (شركات عز للحديد الصلب) الذي سُـــمِح له – ولغيره من رجال الأعمال – بالتصدير الواســـع لمنتجاته في الأســـواق العالمية مستفيداً من فروق الأســـعار في مدخلات الإنتاج من الطاقة والغاز مقارنة بالأسعار الدولية لتلك المدخلات، ويضاف صافي الربح من تلك العملية إلى حساب تلك المشروعات وربما حسابات خارجية.

٤ – إلغاء الحسابات الخاصة التي تم من خلالها التلاعب في الموازنة العامة للدولة؛ فقد تم استخدام ضار وخطير لنص المـــادة (٢٠) من قانـــون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣ لســـنة ١٩٧٣م وتعديلاتـــه بالقوانين رقم ١١ لســـنة ١٩٧٩م ورقم ٨٧ لســـنة ٢٠٠٥م) التي تخوِّل لرئيس الجمهورية ســـلطة إصدار قـــرارات لها قوة القانون بإنشـــاء حســـابات خاصة وصناديق خارج الموازنة العامة للدولة! هذه الصناديق اتسعت شيئاً فشيئاً ونزلـــت إلى درجة ســـلطات المحافظين (وَفْقـــاً لقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م) وقانون الجامعات (رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م وتعديلاته) بإنشـــاء هذه الحسابات والصناديق وفرض رسوم على خدماتها المقدمة للمواطنين حتى بلغ حجم حساباتها المجمعة فـــي عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م وَفْقاً لتقرير الجهاز المركزي للمحاســـبات لِمَا أمكن حصره منها فقط حوالي ١,٢ تريليون جنيه مصري؛ أي ما يقارب الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام، ومن ثَمَّ يمكن دمجها في الموازنة العامة للدولة.

٥ – آليات تطبيق الحد الأقصى للأجور، الذي سيبدأ من يناير ٢٠١٢م ستســـهم في تحقيق بعض وفـــورات من مخصصات الباب الأول بالموازنة العامة للدولة، وهو ما يمكن أن يسهم بجانب تخفيض مكافآت ومزايا بعض الفئات الإدارية العليا بالجهاز الإداري للدولة في تخفيض الإنفاق على الأجور، وذلك ضمن خطة ترشيد الإنفاق العام التي تستهدف تخفيض عجز الموازنة العامة الحالية بنحو ٢٠ مليار جنيه؛ إلا أنه يجب وضع آليات جديدة هنا بالنســـبة للقطاع الخاص الذي بدوره يمكن أن يرفع الحد الأدنى للأجور ولكن يقوم بتشغيل العمال عدداً أكبر من الساعات أو يتم الاستغناء عن هؤلاء العمال في حالة مطالبتهم بزيادة الأجور.

كلمة أخيرة:

إن مواجهـــة هذه التحديات من خلال حلول يملكها برلمان الثورة الجديد يمكن له أن يعفينا من ملف الاقتراض مع صندوق النقد الدولي؛ فقد زارت بعثة صندوق النقد القاهرة وعرضت مبلغ القرض البالغ ٢,٣ مليار دولار، والذي سيستخدم لدعم ميزان المدفوعـــات وتمويل عجز الموازنـــة العامة ولكن نظيرَ خفض الدعم على البنزين والكهرباء، ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي لا يقرض إلا ضمن شروط وحزم تقشفية طبَّقها في كثير من الدول النامية، وأســـفرت عـــن برامج للإصلاح الاقتصادي لها كثير من الآثار السلبية على الفقراء أو معدومي الدخل، وهو ما زاد من حدَّة الفقر والبطالة وانخفضت بذلك معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فهل يمكن أن نســـتعفف عن هذا الصنـــدوق ليعفنا الله؛ وخاصـــة أن هناك تجربة حية فـــي ماليزيا بعد أزمة ١٩٩٧م واستغنائها عن خدمات الصندوق؟ آمل ذلك.

مرصد الأخبار

جلال سعد الشايب(*)
galal_elshayp@hotmail.com

تكتل ليبرالي لمواجهة الإسلاميين بمصر

تقوم أحزاب «العدل» و «المصري الديمقراطي» و «المصريين الأحرار» و «التحالف الشعبي الاشتراكي» و «الجبهة الديمقراطية» باتصالات مكثَّفة للاندماج في حزب وتشكيل تكتل ليبرالي واحد بقيادة حزب «المصريين الأحرار» لمواجهة الإسلاميين خلال المرحلة المقبلة.

وأكد أحد قادة تلك الأحزاب أن الفكرة جاءت من أجل تكوين حزب كبير يجمع بين تيارات اليمين واليسار، للاستحواذ على مساحة وسطية جيدة في الحياة السياسية، ثم أعرب آخَر أنها فكرة طبيعية جاءت ردَّ فعل طبيعي بعد الثورة لوجود تقارب فكري في ما بيننا، كما أن كل حزب يكمِّل الآخر، إضافة إلى أن قيادات كل حزب قريبة جداً بعضها من بعض، ولا توجد أي خلافات في ما بينهم.

[جريدة المصريون الإلكترونية ٢٠١٢/٢/١٥م]

أوباما: أنا أكبر داعم لإسرائيل... وما الجديد؟

تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطاب أمام المؤتمر السنوي للجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة، المعروفة باسم (أيباك) بحماية أمن إسرائيل، التي وصفها بأنها تتقاسم مع بلاده «المصالح والمبادئ»، وأغدق على رئيسها شمعون بيريز سيلاً من المديح والثناء.

وقال أوباما أمام المؤتمر الذي افتتح أعماله اليوم: «خلال السنوات الثلاث الماضية [وهي مدة وجوده في الرئاسة] وفَّيتُ بالتزاماتي تجاه إسرائيل في كل لحظة وكل وقت»، وأضاف: «يجب ألا يكون هناك أدنى شك في أنني أدعم إسرائيل».

وجدد التأكيد على إيمانه الجازم بـ «قداسة» أمن إسرائيل، وهو ما قال إنه قاد كل قراراته، مستعرضاً عدداً كبيراً من المواقف التي وقفت فيها الولايات المتحدة خلال تلك السنوات إلى جانب «الحق» الإسرائيلي!

[وكالات ٢٠١٢/٣/٤م]

أمريكا تُخفِّض والصين ترفع موازنتها العسكرية

أعلنت الصين عن زيادة قدرها ١١,٢٪ في موازنتها العسكرية السنوية، وذلك بعد ثلاثة أشهر من إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما سياسته الدفاعية الجديدة لتعزيز نفوذ واشنطن عبر آسيا والمحيط الهادي في خطوة رأت فيها الصين تهديداً لسيادتها.

وقال المتحدث باسم البرلمان الصيني (لي تشاوشينج): إن مشروع موازنة الدفاع لعام ٢٠١٢م بلغ ٦٧٠ مليار يوان (١٠٦,٤ مليارات دولار)، بعد زيادة نسبتها ١٢,٧٪ العام الماضي وسلسلة متتابعة من الزيادات الكبيرة طوال عشرين عاماً.

وقال (لي): إن نصيب الإنفاق الدفاعي الصيني من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١م لم يكن سوى ١,٢٨٪ وبالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى فإن هذه الأرقام تتجاوز كلها ٢٪.

ويؤكد كثير من المراقبين الغربيين أن الميزانية العسكرية المعلَنة للصين هي أقل بكثير من إنفاقها الحقيقي على تحديثها العسكري، الذي أثار قلق جيرانها الآسيويين وأثار دعوات متكررة من واشنطن لتبادل مزيدٍ عن نوايا بكين العسكرية.

[جريدة مباشر الإلكترونية ٢٠١٢/٢/٢٥م]

(*) نرحب بمقترحاتكم البنَّاءة في باب مرصد الأحداث على بريد الكاتب.

أسرار العرب للبيع

دفائن العالم العربي أصبحت مخترقة من المحيط إلى الخليج؛ فكل التغريدات التي كتبها أكثر من مليون عربي في موقع «تويتر» الشـــهير، بدأ طرحها هي وغيرها للبيع لمن يرغب، وبدأ المزاد بموجب اتفاق عقده «تويتر» مع شـــركة «داتاســـيفت» البريطانية التي تحولت بموجبه إلى وكيل لبيع أرشيف جامع لكل تغريدات المشتركين في «تويتر» بالعالم، وعددهم يزيد على ٣٠٠ مليون «لمن يرغب بشرائها».

والأخطر هو أن الاتفاق يســـمح ببيع التغريدات لمن يرغب بشرائها من دون أي انتقاء وتمييز، وهذا يعني أن ميول وأفكار واتجاهات العالم العربي كله – وكذلك غيره – يمكن أن تصبح بحوزة مخابرات كل بلد عربي وأيضا نظيرتها في أي بلد آخر، وهو اختراق يومي للمنطقة العربية بأسرها، وبثمن يقل عن قيمة اشتراك شهري في نادٍ اجتماعي.

[جريدة العربية ٢٠١٢/٢/٢٩م]

أمريكا تتجه - حتماً - لركود اقتصادي جديد

أكد لاكشـــمان أتشوثان (الشريك المؤسس لمعهد أبحاث الدورة الاقتصادية، والمحلل الاقتصادي المعروف) على أن اقتصاد الولايات المتحدة يتجه نحو «ركود حتمي» من جديد، مخالفاً بذلك توقعات غالبية المحليين الذين يرون أن أمريكا نجحت في الإفلات من هذا المصير.

وتكمن أهمية أراء (أتشوثان) من واقع أن المعهد الذي يديره يعتبر الأفضل في العالم على مستوى توقعات الركود؛ إذ لم يسبق أن أخطأ في تكهناته حول إمكانية حصول ركود في بلد معيَّن، أو في تشخيصه للأزمات حتى قبل أن تُقِر بها سائر مراكز الأبحاث.

وقال: إن الركود سيحصل حتى من دون وجود عوامل خارجية مؤثرة، مثل أزمة الديون الأوروبية أو ارتفاع أسعار النفط، معتبراً أن هذه العوامل لن يكون لها تأثير إلا على صعيد زيادة المعاناة.

[جريدة مباشر الإلكترونية ٢٠١٢/٢/٢٥م]

أسلحة إيرانية على الأرض البحرينية

انتشـــر مؤخراً مقطع فيديو على موقع «اليوتيوب» يُظهر استخدام عدد من المتظاهرين لسلاح ناري في منطقة الدير أثناء احتجاجات نُظمَت داخل المنطقة، وهو يثبت امتلاكَهم لأســـلحة، وأنه قد عثر على رصاص من عيار ٨ مل مكتوب عليه (سخت إيران)؛ أي صنع في إيران. وذلك حسب قول الخبير العسكري اللواء حسام سويلم الذي أكد بدوره أن هذه الأسلحة تصنع في محافظة آراك الإيرانية، وهو موجود لدى حزب الله، وهذه الأسلحة مخصصة للاغتيالات واستخدامها سهل للغاية.

[العربية (بتصرف) ٢٠١٢/٢/٢١م]

اتحاد الخليج سيشبه الناتو عسكرياً... وهل سيتحقق الحلم؟

قال اللواء طارق الحسن (رئيس الأمن العام البحريني): إن ثمة اتحاداً بين دول الخليج سيسمح لها بتشكل قوة عسكرية تشبه قوة حلف الناتو.

وتابع الحســـن قائلاً: إن هذا الواقع يشـــير إلى أن الاتحاد المزمع تأسيســـه بين دول مجلس التعاون الخليجي «يمثل قوة حقيقية لهذه المجموعة؛ لا سيما في مجال اتحاد قواتها العسكرية التي تشابه قوة الناتو في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يجعل دول التعاون قادرة على تزويد العرب بحلول لمشاكلهم».

وسبق للعاهل السعودي (الملك عبدالله بن عبدالعزيز) أن وجه في القمة الخليجية الأخيرة نداءً دعا فيه دول المجلس إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة.

[جريدة الآن الإلكترونية ٢٠١٢/٢/٢٢م]

علامة تعجب

معاناة المسلمين الأمريكان بعيون امريكية!

دعت صحيفة الـ «واشنطن بوست»، وزارة العدل الأمريكية إلى ضمان الحقوق المدنية للمسلمين الأميركيين الذين يتعرضون لمراقبة استخباراتية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

وقالت الصحيفة: إن محافظ مدينة نيويورك (مايكل بلومبيرغ) الذي تسلم منصبه بعيد الهجمات ومفوض الشرطة (ريموند كيلي) قد قررا تعزيز برنامج مكافحة الإرهاب الخاص بإدارة الشرطة لمساعدة وكالات ضبط القانون الفدرالي على تجنُّب هجمات مماثلة.

ولكن لسوء الحظ لم يشرفا بشكل كافٍ على عملية المراقبة المخابراتية، وهو ما جعل الوكالات التي تعمل بسرية تامة تسيء استخدام السلطة؛ فدفع مئات الآلاف من المسلمين الملتزمين بالقوانين ثمناً باهظها لما وصفته بهذا الإهمال.

وقالت الصحيفة: إنها لحقيقةٌ مؤلمة ألا تستدعي إساءةُ معاملة المسلمين الاحتجاج كما ينبغي، محذرة من أن المسلمين لن يكونوا وحدهم المستهدفين في عمليات المراقبة بدون مذكرات قضائية والاحتفاظ بسجلاتهم.

وأضافت: «اليوم المسلمون هم المستهدفون كما كان حال المحتجين ضد حرب فيتنام والحقوق المدنية والاشتراكيين في السابق، وغداً سيكون الهدف مجموعة أخرى ضعيفة تمزج فيها تصرفاتهم القانونية بنشاطات إجرامية». [واشنطن بوست الأمريكية ٢٠١٢/٣/٤م]

الموسوعة السياسية

س: إسرائيل أم إيران... أيهما تهديد أكبر؟

ج: تساءلت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأميركية بشأن من يشكل تهديداً أكبر: أهي إيران أم إسرائيل؟ وقالت: إن إسرائيل تملك القنبلة النووية وإن إيران لا تملكها بَعْد؛ فلماذا يتوجب على إسرائيل الخشية من دولة نووية في الجوار؟

وأشارت الصحيفة إلى تعليقات النقاد على مقال نشره المؤرخ الإسرائيلي (بيني موريس) يوم ١٤ فبراير الجاري يدعو فيه إلى شن هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية من خلال استخدام السلاح التقليدي.

ونسبت الصحيفة إلى بعض نقاد المقال قولهم: إن إسرائيل هي التي تملك القنبلة النووية، وهي التي تمثل الخطر الأكبر للأمن والسلم العالميين، وإنه ليس من داع لأن تبقى تل أبيب تعيش تحت هاجس الخوف من أن طهران ستستخدم القنبلة النووية ضدها أو ضد الولايات المتحدة أو غيرهما.

وقالت الصحيفة: إن المؤرخ الإسرائيلي (بيني موريس) يرد على النقاد بقوله: إنه لا التفاوض ولا الدبلوماسية ولا العقوبات تمكنت من منع إيران من المضي قُدُماً في طموحاتها ضمن برنامجها النووي.

ويضيف موريس: أنه إذا لم يتم منع إيران وإيقافها بشكل عسكري من السعي للحصول على السلاح النووي، فإنها سرعان ما تمتلك السلاح النووي في المستقبل القريب جداً، وسرعان ما تشكل خطراً يهدد أمن المنطقة والعالم.

ويضيف المؤرخ الإسرائيلي أن ثمة فرقاً بين إسرائيل نووية وإيران نووية، زاعماً أن النظام الإيراني سيئ وأنه يقتل شعبه، مشيراً إلى الأحداث التي شهدتها إيران في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية عام ٢٠٠٩م.

وقال: إن النظام الإيراني هدد بتدمير إسرائيل، مضيفاً أن إسرائيل عندما تعرضت لهجوم من جانب القوات المصرية والسورية عام ١٩٧٣م فإنها لم تستخدم السلاح النووي، الذي يعرف الجميع أنها تمتلكه منذ أكثر من أربعين عاماً.

وأضاف كذلك: أن إسرائيل لم يسبق لها أن هددت بتدمير جيرانها، وذلك على الرغم من تسلم اليمين المتطرف زمام الأمور في البلاد.

ويدافع المؤرخ الإسرائيلي عن موقفه في مقاله بقوله: إنه لم يدعُ إسرائيل لاستخدام السلاح النووي لقصف المنشآت النووية الإيرانية، ولكنه دعا إلى تدميرها بواسطة استخدام السلاح التقليدي المعروف.

وقال موريس: إنه إذا امتلكت إيران السلاح النووي فإن سباقاً نووياً سرعان ما سيندلع في المنطقة برمتها.

[موقع الجزيرة نقلاً عن صحيفة لوس أنجلوس تايمز الامريكية ٢٠١٢/٢/٢٥م]

أشـــارت دراسة أجرتها مؤسســـة «آي إف أو بي» (كبرى المؤسسات البحثية التابعة للحكومة الفرنسية) أخيراً وشملت معظـــم دول الاتحاد الأوروبي بعنـــوان «كيف يرى الأوروبيون الإســـلام؟» عن زيادة كبيرة فـــي أعـــداد الأوروبيين الذين اعتنقوا الإســـلام خلال الأعوام العشرة الماضية، أشارت إلى أن شـــريحة كبيرة من المواطنين في فرنســـا وهولندا وألمانيا والمملكة المتحدة يرون أن الوجود الإسلامي يشكل خطراً على الهوية القومية للبلاد، وهم متخوفون من أسلمة أوروبا خلال عشرين عاماً المقبلة، لا سيما أن قِطاعاً كبيراً من الشباب أقل من ٣٥ عاماً في فرنسا وبريطانيا يرون أن الوجود الإسلامي يُثري الحياة الثقافية ويساهم في نقل أوروبا إلى حياة جديدة لم يعهدوها من قبل.

وقـــد بلغ عـــدد المســـلمين ٢٣ مليون مســـلم يحملون الجنســـيات الأوروبية في ١٩ دولة تابعة للاتحاد الأوروبي، وينضم إلى هـــؤلاء المقيمون بصورة غير رســـمية ويصل عددهم إلى ٧ ملايين مسلم.

[مفكرة الاسلام ٢٠١٢/٢/٢٨م]

أماطت دراســـة للمركز الدولي للدراســـات المستقبلية والإســـتراتيجية اللثام عن أن الشرطة تكلف مصر نفقات إجمالية تقدر بنحو ٨٥ مليار جنيه (١٤ مليار دولار سنويّاً).

وكشفت الدراسة أن هذا المبلغ يتضمن ١٧ مليار جنيه (٢,٨ مليار دولار) نفقات مباشـــرة مدرجة فـــي الموازنة العامة للدولة ونحـــو ٣٢ مليار جنيه (٥,٣ مليار دولار) تكاليف غير مباشـــرة تتمثل في عوائد ومزايا أخرى شبه رسمية تحصل عليها الشرطة مؤسســـات وأفراداً، فضلاً عن ٣٦ مليار جنيه (٦ مليارات دولار) تكلفة خسائر المجتمع جراء قصور الشرطة في القيام بواجباتها.

[مفكرة الإسلام ٢٠١٢/٣/٥م]

كشـــفت تقارير صحفية عن بلوغ تركيا أرقاماً قياسية في مبيعات الأســـلحة خلال الأعوام الماضية؛ حيث وصلت قيمة صادراتها من الأســـلحة إلى ٨٥٠ مليون ليرة تركية، واحتلَّت السعودية المرتبة الأولى في الدول المستوردة للسلاح التركي.

وقالت صحيفة «راديكال» – وَفْقاً للأرقام الصادرة عن معهد» الماكينة والكيميـــاء» –: إنَّ هذه الطفرة في مبيعات الســـلاح جاءت بعد بيع الأســـلحة والمعدات العســـكرية المختلفـــة والمتفجرات وصواريخ طـــراز (إس إس ٣٠) إلى ٢٩ بلداً أجنبياً ممتـــدة على خمس قارات من الفلبين إلى سويسرا وأمريكا والسعودية.

وجاء في الإحصاءات أنَّ صادرات بيع الأسلحة التركية خـــلال عـــام ٢٠١٠م وصلت إلى ٦٥٠ مليـــون ليرة تركية، إضافةً إلى أنَّ معهد إنتاج الأســـلحة تلقَّى طلبات من وزارة الدفـــاع التركية وقيادة القوات المســـلحة ووزارة الداخلية ومديرية الأمـــن العامة وجهاز المخابـــرات التركي وصلت قيمتها إلى ٣٥٠ مليوناً و ٨٣٢ ألف ليرة تركية.

[الإسلام اليوم ٢٠١٢/٣/٤م]

أكدت شـــركة بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن الأصول الإســـلامية نَمَت بمعدل متوســـط قدره ١٥٪ – ٢٠٪ سنوياً على مدى العقد الماضـــي لتصل إلى ما يقرب مـــن ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠١١م.

وأفادت تقديرات السوق الاقتصادي، بأن قِطاع الثروة العالمية نَمَا في عام ٢٠١٠م بنســـبة ٨ ٪ على أساس سنوي وصولاً إلى ١٢١,٨ تريليون دولار.

ومـــن المتوقع أن ينمو قِطاع الثروة العالمية بنســـبة تبلغ في متوســـطها السنوي ٦٪ – تقريباً – بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٥م لتصل إلى ١٦١,٩ تريليون دولار. وَفْقاً لجريدة القبس الكويتية.

[جريدة الشروق المصرية ٢٠١٢/٢/١م]

أكد راكان المجالي (وزير الإعلام الأردني) أن الأردن الآن باتت تؤوي أكثر من ٨٠ ألف لاجئ ســـوري هربوا من العنف الذي يجتاح بلادهم منذ عام، مشـــيراً إلى أن ٧٣ ألفاً دخلوا الأردن بشكل شرعي عبر نقاط الحدود الشمالية.

وكانت وزارة الداخلية الأردنية قد قالت في وقت ســـابق: إن عشـــرة آلاف سوري آخر – بمن فيهم عســـكريون وعناصر من قوات الأمن – دخلوا إلى الأردن بطرق غير رسمية.

وكان الأردن قد استضاف مليون عراقي – تقريباً – في أعقاب الغزو والاحتلال الأمريكي لبلادهم عام ٢٠٠٣م.

[شبكة الـ BBC ٢٠١٢/٢/٢٦م]

المسلمون في جمهورية سلوفاكيا

د. أحمد محمود السيد
mr.ah54@hotmail.com

سلوفاكيا أو الجمهورية السلوفاكية هي جمهورية في وسط أوروبا يحدها من الشمال الغربي جمهورية التشيك، ومن الشمال بولندة، ومن الشرق أوكرانيا، ومن الجنوب المجر، ومن الجنوب الغربي النمسا.

براتيسلافا هي عاصمة سلوفاكيا وأكبر مدنها، تقع على نهر الدانوب على الحدود مع المجر والنمسا، وهي غير بعيدة نسبياً عن الحدود مع جمهورية التشيك.

في عام ١٩٣٨م تم تقسيم تشيكوسلوفاكيا وَفْقَ معاهدة ميونخ إلى تشيكيا التي منحتها بريطانيا لهتلر، وسلوفاكيا جمهوريةً مستقلةً محكومةً من قِبَل نظام موالٍ لألمانيا النازية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعيد توحيد تشيكوسلوفاكيا لكن سرعان ما أصبحت عرضة لضغوط الاتحاد السوفييتي (سابقاً) الذي تمكَّن من فرض الحكم الشيوعي خلال انتخابات عام ١٩٤٨م ليضمها نهائياً إلى المعسكر الاشتراكي ولتصبح عضواً في حلف وارسو.

استمرت عزلة تشيكوسلوفاكيا وخضوعها لسيطرة الاتحاد السوفييتي السابق حتى عام ١٩٨٩م؛ حيث انتهى حكم النظام الشيوعي خلال تغيير سلمي عُرِف بالثورة المخملية، وكان أيضاً نهاية لتشيكوسلوفاكيا بحد ذاتها وانقسامها إلى جمهورية سلوفاكيا وجمهورية التشيك في ١ يناير ١٩٩٣م. يبلغ عدد سكان سلوفاكيا خمسة ملايين نسمة.

التقسيم العرقي:

٨٣.٨ ٪ سلوفاك، ٩.٧ ٪ هنغاريون، ١.٧ ٪ رومان، ١ ٪ روس، ١.٨ ٪ آخرون.

الأديان: ٨٦.٩ ٪ رومان كاثوليك، ١٠.٨ ٪ بروتستانت، ٤.١ ٪ كاثوليك، ٣.٢ ٪ آخرون، ٣١ ٪ بدون – أقل من نصف بالمائة ٪ مسلمون.

دخل الإسلام سلوفاكيا عبر الفتح التركي الذي استمر أكثر من (١٥٠) عاماً، غير أنه لم يفلح في تحقيق نتائج جيدة في سلوفاكيا بالمقارنة بما حدث مع دول أوروبية أخرى.

الوجود الإسلامي في سلوفاكيا:

وعن طريق بعض الدعاة القادمين من المجر المجاورة، وكذلك عبر الوجود الطلابي المكثف للطلاب المسلمين في الجامعات التشيكية إبَّان الاتحاد مع سلوفاكيا، ساهم هذا الوجود في وضع أساس الوجود الإسلامي في سلوفاكيا، كما لعبت الزيجات المتبادلة بين المسلمين والسلفاك دوراً مهماً في انتشار الإسلام، كما كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م تأثير كبير على أوضاع المسلمين في جمهورية سلوفاكيا؛ إذ سعى المسلمون إلى محو الصورة السلبية عنهم التي استقرت لدى الرأي العام في سلوفاكيا.

وقد تحرك عشرات من شباب ونشطاء الحركة الإسلامية في سلوفاكيا تحركات نشطة عبر المؤسسة الإسلامية في براتيسلافا، والاتحاد العام للطلبة المسلمين، والمسجد الموجود في العاصمة لانتزاع اعتراف رسمي من الدولة بالإسلام ديناً رسمياً بالبلاد، وهو ما يترتب عليه حصول المسلمين على جميع حقوقهم، لكن ذلك لم يحصل.

أحوال المسلمين في سلوفاكيا:

إن غياب الاعتراف الرسمي بالدين الإسلامي وقف حائلاً دون إنشاء مساجد جديدة أو مراكز إسلامية لخدمته في ظل تداعي أحوال المسجد الوحيد الموجود في العاصمة براتيسلافا، فضلاً عن أن هناك رفضاً شديداً لوجودهم في سلوفاكيا، تأثراً بالحملات القوية التي شُنَّت ضد المسلمين، بعد أحداث ١١ سبتمبر.

وقد لعب هذا التوجُّس من الوجود الإسلامي دوراً مهماً في رفض طلب الجالية المسلمة في سلوفاكيا بناء مركز إسلامي، على الرغم من امتلاكها لقطعة أرض تزيد مساحتها على ألف متر، وساقت الجهات الإدارية حججاً واهية لتسويغ موقفها غير المنطقي.

وزاد من تعقيد وضع المسلمين في سلوفاكيا عدم وجود هيئة إسلامية تشرف على شؤون المسلمين، وتسعى لحل مشاكلهم أمام سلطات الدولة الرسمية. ومع هذا حاول المسلمون تحويل مسجد براتسلافا (المتواضع) إلى هيئة تتحدث باسم المسلمين، حتى لو كانت غير رسمية.

ولا تقف مأساة مسلمي سلوفاكيا عند هذا الحد؛ بل إن الطين يزداد بِلَّة عندما يصطدم المسلمون في سلوفاكيا بوجود معارضة شعبية مناهضة لوجودهم؛ إذ لا يحمل السلوفاك ذكريات طيبة عن الوجود العثماني في البلاد، والذي استمر أكثر من (١٥٠) عاماً لم ينجح خلالها في أسلمة قطاع كبير من البلاد، كما حدث في البانيا والبوسنة ومقدونيا ورومانيا والمجر وغيرها من البلدان؛ وذلك بسبب التعصب الشديد من قِبَل الشعب السلوفاكي لهويته النصرانية؛ سواء الكاثوليكية أو الأرثوذكسية.

وتواصلت جهود مثقفين مسلمين لإيجاد نوع من الصحوة الإسلامية عن طريق ترجمة كثير من الكتب الإسلامية من اللغة العربية واللغات الأوروبية إلى السلوفاكية، وحرص المسلمون كذلك على إقامة معارض إسلامية تهدف إلى التعريف بالإسلام والرد على أسئلة واستفسارات السلوفاكيين وقام أحد المسلمين السلوفاك من أصل سوري بترجمة معاني القرآن للغة السلوفاكية.

كما تحاول عدد من المنظمات والجمعيات الإسلامية دعم نشاط الأقلية المسلمة، وتقديم العون لأبنائها، ومن بين تلك المنظمات جمعية الوقف الإسلامي والاتحاد العام للطلبة المسلمين؛ إذ يعملون على تحسين ثقافتهم الدينية وتنمية وعيهم بقضايا الأمة الإسلامية وتبصيرهم بالأساليب المناسبة لتحسين صورة الإسلام و عرضه بصورة صحيحة.

المصادر والمراجع:

- Fact book
- موقع قناة الجزيرة.
- الإسلام اليوم.
- مفكرة الإسلام.

فلسطين

وصعود الإسلاميين

د. عدنان أبو عامر(*)
adnanaa74@hotmail.com

ترقب الأوساط السياسية الصهيونية السلوك المتبع ممن تسميهم «الحكام الجدد»، من الإسلاميين - تحديداً - في العواصم العربية؛ خاصة القاهرة وتونس وطرابلس، في محاولة منها للتواصل مع جميع الكيانات ذات الصلة بذلك، والتحدث مع كل من يريد ويوافق على التحدث معها؛ لأن ما يحدث من ثورات عربية متلاحقة، وسقوط أنظمة موالية للكيان الصهيوني، وسيطرة الإسلاميين بدلاً عنها، جعل «إسرائيل» في مأزق وقلق غير مسبوق؛ لأنها تخشى تحوُّلها إلى دول معادية، وجوارٍ معادٍ لها.

ويعود سبب القلق الصهيوني بجانب خسارة تلك الأنظمة، إلى انهيار التحالفات الإقليمية الإستراتيجية لها بعد تركيا والأردن، في الوقت الذي بدأت فيه القوة الأمريكية المساندة لها بالاضمحلال والضعف، ورغم محاولات تل أبيب استدراك نتائج الثورات العربية، لكنها فوجئت بأن ما حولها من أراضٍ سيصبح قاعدة معادية ضدها كسَيناء.

ولذلك ترى محافلُ أمنيةٌ واستخباريةٌ مطَّلعة في الكيان الصهيوني أنه على مقربة مما وصفته بـ «زلزال سياسي تاريخي» في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تغييرات في ظل الربيع العربي؛ لأن هناك «آفاقاً ضبابية غير مستقرة» لا يمكن التنبؤ بتداعياتها تشمل زعزعة الاستقرار والاقتصاد العالمي؛ وخاصة أنه في أقل من عام سقطت أنظمة مستبدة، وعمليات التخلص منهم مستمرة.

وتساءلت: هل نقف أمام بداية ديمقراطية في الشرق الأوسط، أم سيتحول الربيع العربي إلى شتاء إسلامي؟ مشيراً للاضطرابات في الدول العربية، وآثارها المحتملة على معاهدات السلام مع «إسرائيل»، ومهما كانت النتيجة، فإنه يجب الحفاظ عليها باعتبارها ضرورة إستراتيجية تخدم مصالح الطرفين، والحفاظ عليها أمر جيد للاستقرار في الشرق الأوسط.

(*) كاتب فلسطيني.

الصحوة الإسلامية:

لكن أوساطاً صهيونية نقلت عن دوائر صنع القرار في تل أبيب أنها غافلة عـــن التغيرات العميقة التي تحدث حولها في المنطقة؛ فإذا لم تبادر للخروج من ورطتها بمبادرة سلام، فستجد الصحوة الإســـلامية تصفعها على وجهها، كما أن الأحداث المضطربة في عـــدد من العواصم العربية تجســـد حقيقة أن المســـتقبل لا يزال غامضـــاً، وتزيد من حدة المخاوف أكثر فأكثر، وأضافت مزيداً من «الزيت» على نيران عدم الاستقرار.

وقد زعـــم وزير الحرب الصهيوني «إيهود بـــاراك» أن الربيع العربـــي يعتبر بمثابة تعبير عن إرادة الشـــعوب العربية، لكنه فتح الأبواب على مصاريعها أمام الجهات الإســـلامية، وهو ما يشكل خطراً على اســـتقرار المنطقة، ردّاً على نتائج الانتخابات المصرية والتونسية، وفوز الإســـلاميين فيها، وغلبة الطابع الإسلامي على الحكومة الانتقالية في ليبيا.

بينما وصفت محافل سياسية صهيونية الإشادة الغربية بهذه الثورات بأنها «ســـاذجة»؛ لأنها ســـتجلب النهاية الحقيقية للنمط الغربي للحريات الديمقراطية في الشـــرق الأوســـط، محذرة في الوقت نفسه من أن يتحول «الربيع العربي» إلى «شتاء إسلامي»؛لأن الحركات الإســـلامية الفائزة تعتبر الأب الشرعي لكل الجماعات الإســـلامية في المنطقة – كحركة حماس- وتدعم الإسلاميين في تركيا ولبنان، دون تطلُّب انتفاضات مدنية لتحقيق ذلك.

واســـتذكرت الأوســـاط الصهيونية تحذيرات «إيال أيزنبرغ»، قائد الجبهة الداخلية من أن الشـــرق الأوســـط الذي سينبثق عن الربيع العربي ســـيكون ملاذاً للفكر «المتطرف»، وهو ما ســـيزيد من احتمال وقوع حرب واســـعة، قد تشمل أسلحة الدمار الشامل، والقوى الإسلامية التي في طريقها للسيطرة على كثير من الدول تتبـــع أيديولوجيات تدعو لتدمير «إســـرائيل»، للدخول في عصر ذهبي إسلامي جديد.

وتســـتند المحافل الصهيونية إلى نظيرتها الغربية التي تنبأت بأن «الربيع العربي» يشـــرف على الانتهاء بقدوم الإسلاميين إلى السلطة في جميع بلدان الشرق الأوسط تقريباً، وأصبح جلياً، أن «الربيع العربي» يغير الحكومات العلمانية إلى حكومات إسلامية، مما يؤكد أن وصول الإســـلاميين عملياً إلى الســـلطة أمر لا مفر منه في تونس ومصر وليبيا، وفي اليمن حيث ترأس الإســـلاميون الاحتجاجات الشعبية المعارضة، وسيرحل الرئيس وسيكون هناك نظام إسلامي، وفي ســـورية إذا ذهب بشار الأسد فسيكون الأمر ذاته، وفي مصر أيضاً الأمر محسوم فيها للإسلاميين.

التهديد الأمني:

وهناك حالة من التوتر والقلق الشـــديد تسود الكيـــان الصهيونـــي في ظل تحقيق الإســـلاميين فـــوزاً كبيراً في الانتخابـــات البرلمانية؛ حيث تعمل أجهـــزة الأمن وَفْقَ «حالة طـــوارئ» غير معلنة، في ظل التقارير التي ترسلها ســـفاراتها، عما وصفته بـ «الاستعدادات المهولة والضغط الإعلامي الكبير والتنظيـــم الجيـــد لإدارة الحملـــة الانتخابية التي نفذوها».

وقد دفع ذلـــك بالأجهزة الأمنيـــة الصهيونية لإعداد ورقة عمل تحذِّر من «أيام سوداء» ستواجهها «إســـرائيل»، مع احتمال انهيار معاهدة السلام مع مصر، وتطورات الأوضاع في شـــبه جزيرة سيناء، رغم التأكيدات التي تسلمتها واشنطن من الإخوان باحترام اتفاقية «كامب ديفيد» في حال فوزها، إلا أن تل أبيب تنظر بعين الريبة والشك.

مع العلم أن «إسرائيل» تنتظر أن ترى أي نظام سيتشـــكل بعـــد الانتخابات في مصـــر «الممزقة»، وتســـتعد لكل سيناريو إســـلامي محتمل، وهي في الوقت ذاتـــه تعرب عن شـــعورها بالخوف القادم، مطالبـــة بالتفكيـــر بصورة مختلفـــة، ومحذرة من مفاجأة في الجبهة الجنوبية؛ لأنه قد ينشأ ذات يوم تهديد أمني من قِبَل مصر.

وينقل مراســـلون عســـكريون صهاينة ما يتم تداوله في غـــرف مغلقة داخل تل أبيب عن «الأمد القصيـــر والبعيـــد»، ويقلقهـــم الأمـــد البعيد في

تقديرات الوضع؛ فقد كان ممكناً في مصر طوال سنين مهاجمة «إسرائيل» في الإعلام والثقافة والمساجد وكل حديث عام، لكن الفرق بين حماسة الماضي والحاضر، كما يُبيِّنون في تقديرات الوضع، أنه كان في مصر ذات مرة من حافظ على ارتفاع لهب التحريض؛ فهل تخرج النار المنخفضة اللهب عن السيطرة؟

ولذلك يثور خوف في سيناريو مواجهة في قطاع غزة إذا جُرت «إسرائيل»، أو بادرت لحرب مع حماس؛ فهل ستظل الجبهة الجنوبية في هذه الحال هادئة؟ وهو ما دفع بقادة الجيش لأن يسارعوا لتهدئة النفوس بأن جميع تقديرات الوضع تُسمع في كل نقاش، لكن حينما يوجد ارتفاع لاحتمال التهديد توجد زيادة للاستعداد.

في سياق متصل، اعتبر مسؤول رفيع المستوى في جهاز الأمن الصهيوني أن العلاقات مع الدول العربية تعتبر كنزاً إستراتيجياً للكيان، وهناك رغبة بإزالة التوتر، وطالب صنَّاع القرار الصهيوني بالحذر من الإساءة لتلك الدول في الأيام التالية، مهما تكن نتائج الانتخابات، ومهما يكن حكامها القادمون.

ومع ذلك، يُقدِّر الصهاينة أن الإسلاميين في الدول العربية سيمتنعون عن مواجهة عسكرية معهم؛ فالواقع السياسي سيوجب على كل من يُنتخَب حصر اهتمامه قبل كل شيء بتوطيد الوضع الداخلي للحفاظ على المساعدة الأمريكية، وكل حكومة ستنشأ في مصر وتونس وسورية، برئاسة الإسلاميين، ستطمح قبل كل شيء لتحسين الوضع الاقتصادي، وحركة السياحة، ولا يعني هذا أنهم لن يُحرقوا أعلام «إسرائيل» هنا وهناك.

السلام البارد:

ولهذا يطرح الصهاينة في هذا السياق جملة من الخطوات السياسية العاجلة من قِبَل تل أبيب تجاه العواصم العربية على النحو التالي: ألا يتهجمون عليها مهما كان حكامها، أن تظهر حساسية وحذراً في ردودها، فليس كل شيء لا يوافق هوانا ضدنا بالضرورة، أن ننظر حولنا، وأن نفحص بـ «سبع أعين» ما يحدث، وأن نحذر في تصريحاتنا.

ولهذا قدَّر الخبراء الصهاينة في الشؤون العربية أن يفوز الإسلاميون في الدول العربية بنصيب كبير من أصوات الناخبين، وهو ما يجعل «إسرائيل» تُعِد عدَّتها لنفيها وإقصائها؛ بزعم أنها ستسيطر عليها قوى إسلامية متطرفة، ومن ثَمَّ فهي تفضل سلاماً بارداً يحفظ لها مصالحها، مقابل التقدم المتزايد للإسلاميين في المنطقة، بدءاً بمصر، ومروراً بتونس، وانتهاءً بالمغرب، وكل ذلك يجعل «إسرائيل» تخشى كثيراً «السيطرة الإسلامية» على الشرق الأوسط، وتخشى أن ينهار اتفاق السلام مع مصر.

بينما وضعت محافل أمنية صهيونية سؤالاً كبيراً يشغل صناع القرار في تل أبيب على النحو التالي: إما أن يكون الجيش المصري يتآمر لإبقاء المفاتيح في يديه؟ أو أن الحركات الإسلامية نجحت في سرقة الثورة؟ لأنه حقيقة لا أحد يعرف ماذا يريد طنطاوي الذي احتل مكان مبارك، هل يسير الرجل حسب خطة عمل مرتبة، أم أنه ارتكب سلسلة أخطاء إدارية؟

ولا سيما أن أوراق أجهزة الاستخبارات الغربية تتوقع أن تتعاظم الحركة الإسلامية مع تعززها في العواصم المحيطة بالكيان، وهو ما يعني أن الحركات الدينية من شأنها أن تحتل البرلمانات العربية مع نصف المقاعد؛ فهم الجهة المرتبة، ولديهم التمويل.

ومع ذلك، فقد توقعت المحافل نفسها أن الحركات الإسلامية ستبقى بحاجة لشركاء ائتلافيين، وسيتعين عليها أن تساوم على الأيديولوجيا في صالح القوة السياسية؛ لكنَّ المشكلة الأساسية لهم، ليست متعلقة بحشد القوة السياسية؛ بل في إدارة الدولة وصياغة الدستور، ولاحقاً، عليهم أن يقرروا لمن يمنحوا تأييدهم لأي مرشح للرئاسة؟ رغم أنهم أوضحوا عدم توفُّر نية لديهم تقديم مرشح خاص بهم. على كل الأحوال فإن معدل انتصارهم في الانتخابات سيقرر نصيبهم في الحكومة، وحجم المسؤولية عن حل المصاعب الهائلة التي يقفون أمامها.

في المقابل، تخشى «إسرائيل» من التبعات المتوقعة لتقدُّم الإسلاميين على مسار القضية الفلسطينية؛ حيث تتوقع للمعسكر الإسلامي انجازات مدهشة، مقابل المعسكر العَلماني واليساري المنقسم على نفسه، وليس له قاسم مشترك، وأكثر أحزابه ذات برامج عمل مدنية، وبلا خبرة وتمويل وقيادة قوية الحضور، وهو ما يعني أن يحظى الإسلاميون بنصيب لا تخطئه العين، بل ربما يكون أكبر من ذلك كثيراً، وهو ما سيمكِّن هذه المرة العناصر الإسلامية من أن تدفع للأمام برامج عملها، بما فيها على صعيد العلاقة مع الكيان الصهيوني.

الربيع العربي والخطوط المتوازية

في مرآة شوقي

د. محمود بن إسماعيل عمار

قبل نحو من خمسين سنة كتب لويس عوض في الأهرام بوصفه مستشاراً ثقافياً لها: أن العرب لم يعرفوا الحرية بالمفهوم المعاصر، وأن هذه الكلمة لا تدل في اللغة العربية على ما تدل عليه اليوم، وكل ما تشير إليه في التراث العربي أنها ضد الرِّق، وقد أجاب الشيخ محمود شاكر – رحمه الله – في حينها على هذا الادعاء في مجلة الرسالة.

والحق أن العرب كانت حياتهم تجسيداً لهذا المفهوم؛ فهم يجوبون صحراءهم، ويعبرون عن آرائهم، لا يحول دون ذلك حائل؛ وإنما تنشأ الحاجة إلى المفهوم المعاصر نتيجة سلطة محلية مستبدة، أو قوة أجنبية غازية، وهو ما لم يتعرض له العرب في العصور القديمة.

إن فقدان الحرية هو الذي يدعو إلى البحث عنها، والتضحية في سبيلها، وعندئذٍ تتحرك اليد المضرجة بالدماء التي أشار إليها شوقي لتدق باب الحرية، وتهزم ظلام القهر. ولقد ورث العرب في دمائهم الإحساس بأن الحرية ترادف الحياة؛ فحين مُسَّت كرامتهم في العصر الحديث طرقوا الأبواب في البحث عنها، وتعطشت نفوسهم إليها، فكان تاريخهم المعاصر حركة دائبة في البحث عن الجوهرة الضائعة، واللغز المكتوم. عاصر شوقي حقبة من الزمن أشبه ما تكون بموسم الربيع العربي حين تجاوبت الصيحات بين تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية، فشهد الثورة العربية عام ١٩١٦م، والثورة المصرية عام ١٩١٩م، وثورة العراق عام ١٩٢٠م، وثورات فلسطين التي بدأت عام ١٩٢١م، وثورة سورية عام ١٩٢٥م، وكان الملك عبد العزيز – يرحمه الله – يواصل جهاده في بناء دولته الفتية. ما أشبه الليلة بالبارحة! هذا شوقي يستقبل الوفود العربية التي قدمت لتتويجه بإمارة الشعر في إبريل ١٩٢٦م مشيراً إلى الأحداث التي وحدت الأمة، ومشيداً بدور مصر، فيقول:

رُبَّ جارٍ تلفَّتَتْ مصرُ تُوليـ
ـهِ سؤالَ الكريمِ عنْ جِيرانِه

بَعَثَتني مَعَزِّياً بِمَآقي
وَطني، أو مُهَنِّئاً بِلِسَانه
كانَ شعري الغناءَ في فَرَحِ الشَّرْ
قِ، وَكانَ العَزاءَ في أحزانه
قد قضَى اللهُ أنْ يُؤلِّفَنا الجُرْ
حُ، وأنْ نَلتَقي على أشجانه
كلَّمَا أنَّ بالعراقِ جَريحٌ
لَمَسَ الشَّرْقُ جَنبَهُ في عُمانه
نحنُ في الفكرِ بالدِّيارِ سواءٌ
كلُّنا مُشْفِقٌ على أوطانه

وحالة الأمة من الانتصارات والانتكاسات ظاهرة في حديث شوقي بين الأمل والرجاء حيث يجمع بين التهنئة والتعزية، وبين الفرح والحزن، وبين الغناء والأشجان، وهو صوت يمتد في أعماق الأمة قبل أن يمتد عبر حدودها ويطوف بين أرجائها، ويوحد أهدافها. يقول مخاطباً الريحاني:

سلفَ الزمانُ على المودّةِ بيننَا
سنواتِ صحوٍ بل سناتِ رقادِ
يا نجمَ سوريَّا، ولستَ بأوَّلٍ
ماذا نَمَتْ من نيِّرٍ وَقَّادِ؟
اطلعْ على يَمَنٍ بِيُمْنِكَ في غدٍ
وَتَجَلَّ بعد غدٍ على بَغدادِ
سترى الديارَ على اختلافِ ربوعِها
نَطَقَ البَعيرُ بها وعيَّ الحادي

ويقول د. شوقي ضيف: «لا نبالغ إذا قلنا: كان أحمد شوقي بشيراً بفكرة الجامعة العربية التي تأسست من بعده؛ فشعره في هذه الدورة من حياته يفيض بالوحدة العربية، وأن العرب جسم واحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمي»، وهو الذي يقول:

ونحنُ في الشّرقِ والفُصحَى بنو رَحِمٍ
ونحنُ في الجُرْحِ والآلامِ إخوانُ

فيشير إلى ما يجمع الأمة من عناصر تراثية وعناصر حديثة، تتمثل في الموقع الجغرافي بما فيه من تاريخ موحد وعقيدة دينية، وفي اللغة المشتركة، وفي الجروح النادبة، والطموح إلى الحرية والاستقلال؛ حتى كأن الأمة عائلة وُلِدَت من رحم واحدة، ولأب واحد كما قال:

وما الشَّرْقُ إلا أسرةٌ وَعَشيرةٌ
تَلُمُّ بَنيها عندَ كلِّ مُصابِ

شعوبنا أسرة واحدة، وقبيلة واحدة، يلفهم الشرق بتقاليده وأخلاقه وطموحه ونلحظ أن التعبير الأثير لديه هو كلمة (الشرق)، وكأنه يريد أن يكون الوجه العربي هو السائد المالك لهذه المنطقة، لا تشوبه شوائب غريبة أو عناصر دخيلة، ولم تكن الفكرة العربية قد تطورت إلى الحد الذي نشعر به نحن الآن. وكم بذلت القوى المضادة في سبيل تفتيت الأمة وتشتيت كلمتها وتباعد أقطارها، على قاعدة الاستعمار فرِّق تَسُد؛ إلا أن الهمَّ يبقى قلقاً، والحنين والشوق إلى المجد يوجه طاقاتها، ويسيِّر أمورها، وتتجاوب فيها عناصر البناء، وتهب رياح الحرية، وتوجهها روح العصر، فتتململ تحت نير القهر والظلم، وتطمح إلى خلع ربقة الذل والتخلف، وتضيق بالاستبداد كما قال شوقي مخاطباً فرعون:

زمانُ الفَرْدِ يا فرعونُ ولَّى
وَدَالَتْ دولةُ المُتَجَبِّرينا
وأضحَى الرُّعاةُ بكلِّ أرضٍ
على حُكْمِ الرَّعيَّةِ نازلينا

والشاعر يضعنا أمام صورتين:

صورة يستمدها من القديم حين كان فرعون الآمر الناهي، والسيد المطاع، وليس للناس من أمرهم إلا الانصياع والخضوع.

وصورة معاصرة تردُّ حكم الفرد، وتشرك المجتمع في شؤون حياته، وينقاد فرعون لحكم الجماعة بعد أن كانت تنقاد لحكمه، في ظل العدل والشورى والديمقراطية، معتمدة على نهضة علمية وفنية لتحقيق التقدم والرقي والازدهار. يقول:

إن سرَّكَ الملكَ تبنيه على أسسِ
فاستنهضِ البانيَين: العلمَ والأدَبا
وارفعْ لهُ من جبالِ الحقِّ قاعدةً
وَمُدَّ من سببِ الشُّورَى لهُ سبَبَا

ومن أجل ذلك ينبغي أن تستثمر طاقات البناء لتعويض ما فات من زمن التخلف والركود، من أجل بناء المجتمع على القيم الفاضلة، واللحاق بعصر الاقتصاد القوي، والازدهار الحضاري:

العصرُ حـرٌّ، والشعوبُ طليقةٌ
ما لم يحزها الجهلُ في أرسانه
أين التجارةُ وهيَ مضمارُ الغِنَى؟
أينَ الصناعةُ وهيَ وجهُ عَنانه؟
أينَ الزِّراعةِ في جِنانٍ تَحْتَكم
كخمائلِ الفردوسِ، أو كَجِنانه؟
مُلْكٌ منَ الأخلاقِ كانَ بناؤهُ
مِنْ نَحْتِ أوَّلِكُمْ وَمِنْ صُوَّانه

وكما صنع الشباب حدائق الربيع العربي في شارع بورقيبة في تونس، وميدان التحرير في مصر، وباب العزيزية في ليبيا، وساحة التغيير في اليمن، وبابا عمرو في سورية... يعترف شوقي بقدرة الشباب على البذل والعطاء، وريادتهم في الفكر والإبداع، وإصرارهم على التغيير وكسر الحواجز، وتطلُّعهم إلى حياة أفضل ومستقبل أكثر إيجابية، فنجد هذه الصور على مرآته الفنية زاهية براقة، ترصد الواقع، وتومض بالمستقبل، وتبشر بالإصلاح، وما أكثر ما تحدَّث شوقي إلى الشباب أو تحدث عنهم، في معرض البناء والريادة العلمية والفنية، وأعطى الشباب وزنهم الحقيقي، فقال:

لا يُقيمَنَّ علَى الضَّيْمِ الأسَد
نزعَ الشِّبلُ منَ الغابِ الوَتَد
اتركُوهُ يَمْشِ في آجامِه
وَدَعُوهُ في حِمَى الغابِ يَذُد
واعرِضُوا الدُّنيا علَى أطفارِه
وابعثُوهُ في صَحاراها يَصِد

ثم يكشف قدرة الشباب على التحول، وإلقاء القديم وراء الجدران. يتصدى لمسؤوليات البناء كالنحل الدؤوب يعمل بروح الشباب في كل اتجاه ويحشد طاقات المجتمع ويغني للوطن من أجل تحقيق الآمال المنشودة:

حـرَّكَ البلبلُ عِطفَيْ رَبوةٍ
كانَ فيها البُومُ بالأيكِ انفَرَد
زَنْبَقُ المُدْنِ وَرَيحانُ القُرَى
قامَ في كلِّ طريقٍ وَقَعَد
باكراً كالنَّحْلِ في أسرابِها
كلُّ سربٍ قد تَلاقَى واحتَشد
بسطَ الكفَّ لِمَن صادقَهُ
ومضَى يَقْصُرُ خَطواً وَيَمُد
يجعلُ الأوطانَ أغنيَّتَهُ
وينادِي الناسَ مَنْ جَدَّ وَجَد

يوازن بين عهد الشباب المتقدم المتفائل العذب الذي تستجيب له طبيعة الحياة ويتصالح مع متطلبات الكون، ويشبهه بالبلبل الصداح، وبين عهد بائد مظلم كئيب، يشبه البوم، وقد خيم على الشجر، وسد نوافذ الهواء، وحجز منابع الضوء. ومما يهدد الربيع العربي أمران:

الأمر الأول: تصارع الأحزاب في الوصول إلى السلطة، وطعن بعضها في بعض، والتشكيك في النوايا والاتجاهات، واتباع سياسة الإقصاء، وإيثار المصلحة الحزبية على الوطنية، وهذا ما حذَّر منه شوقي فيقول في قصيدته المشهورة:

إلامَ الخُلْفُ بَينَكُمُ إلامَا؟
وَهَذي الضَّجَّةُ الكُبرَى عَلاما؟
وفِيمَ يَكيدُ بَعضُكُمُ لبَعْضٍ
وتُبْدونَ العَداوةَ والخِصاما
ترامَيتُمْ فقالَ الناسُ قومٌ
علَى الخذلانِ أمرهُمُ ترامَى
وَلِينا الأمرَ حِزباً بعدَ حزبٍ
فلم نكُ مصلحينَ، ولا كِراما
وَسسْنا الأمرَ حينَ خلا إلينا
بأهواءِ النفوسِ فما استقامَا

والأمر الثاني الذي يحذر منه شوقي، ويهدد الحياة في البلاد التي اغتسلت بالربيع العربي، وشربت من ينبوعه...الطائفية: التي تطل برأسها البشع بين الصفوف، فتفرقها، وتنذر بالحريق الذي يلتهم ما أنتجه الشباب المجدِّد، وسمعنا في الأخبار أن بعض أقاليم ليبيا - وهي محدودة الكثافة السكانية - يفكر في الحكم الفيدرالي وهو ما يمهد إلى استقلاله.

وقد حظيت سورية عنده بقصائد غراء تكاسر الدهر، وتغلب الزمن ينشدها المتأدبون في كل الأقطار العربية إعجاباً بألفاظها وموسيقاها ومعانيها. صوَّرَ فيها طموح السوريين إلى الحرية والاستقلال، والبحث عن العزة والكرامة، حين وقفوا في وجه قوات الاحتلال سنة ١٩٢٥م فأصلاهم الأسطول الفرنسي من البحر المتوسط شواظ لهيبه، ودك دمشق دكّاً روَّع الآمنين، وزلزل قصورها وحدائقها وآثارها، وطمس معالم التاريخ فيها، كأنما يسرد شوقي أحداثها المعاصرة، أو ينقل ما نسمعه أو نشاهده

على الشاشات من جرائم وقتل على يد السلطة القائمة التي تفتك بحمص وحماة وإدلب ودرعا وغيرها:

رياعَ الخُلدِ ويحَكَ ما دَهاها
أحقٌّ أنَّها دَرَسَت أحقُّ؟
وأينَ دُمَى المقاصرِ مِنْ حِجالٍ
مُهتَّكَةٍ، وأستارٍ تُشَقُّ
بليلٍ للقذائفِ والمنايا
وراءَ سمائِهِ خطفٌ وصَعقُ
إذا عصفَ الحديدُ احمرَّ أفقٌ
علَى جَنَباتِهِ، واسودَّ أفقُ
تكادُ لِرَوْعةِ الأحداثِ فيها
تُخالُ مِنَ الخُرافةِ وهيَ صِدقُ

ويشهد لفتية سورية بالأنفة والعزة والإباء وصلابة القناة، ورثوا ذلك من عهد بني أمية حين احتضنوا المجد العربي في أول خلافة إسلامية:

غمزتُ إباءَهُم حتَّى تلظَّتْ
أنوفُ الأُسْدِ واضطرمَ المِدَقُّ
وضجَّ مِنَ الشكيمةِ كلُّ حرٍّ
أبِيٍّ مِنْ أميَّةَ فيهِ عِتْقُ

ويشد من أزر المناضلين الصامدين في وجه العدوان، كما صمد المقاتلون البواسل في وجه النظام اليوم بوسائلهم المحدودة، يتحدون ترسانة أسلحة الجيش، المعباً بالحقد على المعابد والمساجد، فتلك ضريبة الحرية وحق الوطن، يؤديه المخلصون من أبنائه:

بَني سوريَّةَ اطَّرِحوا الأماني
وألقوا عنكُمُ الأحلامَ ألقوا
وَقَفْتُمْ بينَ موتٍ أو حياةٍ
فإنْ شِئْتُمْ نعيمَ الدَّهرِ فاشقُوا
وللأوطانِ في دمِ كلِّ حُرٍّ
يدٌ سَلَفَتْ، وَدَيْنٌ مُستحقُّ
ولا يَبْني المَمالكَ كالضَّحايا
وَلا يُدني الحُقوقَ، ولا يَحِقُّ
وللحُرِّيَّةِ الحَمراءِ بابٌ
بكلِّ يدٍ مُضَرَّجَةٍ يُدَقُّ

ويستحضر الروابط التي تشد أواصر الشعوب في هذه المنطقة العربية الإسلامية ويكشف دوافعه في الغيرة على هذا البلد الشقيق:

نَصَحْتُ ونحنُ مختلفونَ داراً
ولكنْ كلُّنا في الهَمِّ شرقُ
ويجمعُنا إذا اختلفَتْ بلادٌ
بَيانٌ غيرُ مُختلِفٍ وَنُطقُ

وينصح روادَ الحركة الوطنية وقادة التغيير من الشباب وساسة الرأي أن يحافظوا على هوية الأمة وشخصيتها وعقيدتها، وأن يسيروا على درب الأوائل، وأن يكون التغيير بما يعود بالخير والتقدم والعدل والمساواة:

أمُمَ الهلالِ مقالةً من صادقٍ
والصِّدقُ أليقُ بالرِّجالِ مَقالا
هذا هلالُكُمُ تكفَّلَ بالهُدَى
هل تعلمونَ معَ الهلالِ ضَلالا
سَرَتِ الحَضارةُ حقبةً في ضَوْئِهِ
ومَشَى الزَّمانُ بنُورِهِ مُختالا

وينبه إلى أن صلاح الأمة بالعودة إلى مواردها الأصيلة، ولا صلاح دون أن تخرج من ظلمة الكهف الذي تعيش فيه من أزمان، مع أنها تملك أقوى مصابيح الحضارة، ومشاعل الهداية (الكتاب والسنة):

فَقُلْ لرسولِ اللهِ، يا خَيرَ مُرسَلٍ
أبثُّكَ ما تَدري مِنَ الحَسَراتِ
شعوبُكَ في شَرقِ البلادِ وغربِها
كأصحابِ كهفٍ في عَميقِ سُباتِ
بأيمانِهِمْ نُورانِ: ذِكرٌ وَسُنَّةٌ
فَما بالُهم في حالِكِ الظُّلُماتِ؟
وذلكَ ماضي مَجْدِهِمْ وَفَخارِهِمْ
فَما ضَرَّهُمْ لَو يَعمَلونَ لآتي؟
وهذا زمانٌ، أرضُهُ وسماؤُهُ
مجالٌ لِمِقدامٍ، كبيرِ حياةِ
فَقُلْ: رَبِّ وَفِّقْ لِلعَظائمِ أُمَّتي
وَزَيِّنْ لَها الأفعالَ وَالعَزَماتِ

اللهم آمين! آمين يا رب العالمين! وحقق لها ما تصبو إليه من السؤدد والمجد والفخار، ورحم الله شوقياً الذي وصف عصره، واستطلع آمال الأمة وطموحاتها، فكان معها - أيضاً - في ربيعها الجديد، وحق لشعره أن يملأ القلوب والساحات، وأن يعكف عليه الباحثون والدارسون مشيدين بشاعريته الفذة:

رُواةَ قَصائدي، فاعْجَبْ لشِعْرٍ
بكلِّ مَحَلَّةٍ يَرويهِ خَلْقُ

الإعلام الإسلامي...

تحديات الوجود وإستراتيجية التطوير

عصام زيدان(*)

استحوذت التيارات التغريبية على وسائل الإعلام ذات الصلة المباشرة بالتغيير والتوجيه وصناعة الرأي العام لسنوات طويلة، وتمكنت من خلالها من بثِّ أفكارها وتصوراتها، وتشويه الآخر الإسلامي في غياب شبه تام للإسلاميين عن هذه الساحة، بسبب الإقصاء المتعمَّد تارة، أو لقلة وعي الحركات الإسلامية بخطورة هذه الآلة تارة أخرى.

وقُبَيل اندلاع ثورات الربيع العربي وجد بعض الإسلاميين متنفساً إعلامياً من خلال قنوات فضائية محددة، استُغلَّت منابرَ إعلاميةً تركزت مهمتها في الوعظ والإرشاد الديني بصورة كليَّة، بينما استغلت تيارات أخرى - لم تجد لها موطئ قدم في ساحة الفضائيات - فضاء الشبكة العنكبوتية لكسر الطوق الذي فُرِض عليها.

ومع نجاح ثورات الربيع العربي في إزاحة بعض الأنظمة التي وقفت حجر عثرة أمام الوجود الإسلامي في الإعلام بصورة مؤثرة، تحتَّمَ على الإسلاميين أن يفقهوا استخدام هذه الآلة، وأن يحضروا بشكل صحيح على الخريطة الإعلامية.

(*) باحث في الشؤون السياسية.

تحديات الوجود:

وهذا الوجود الإسلامي الفاعل على الخريطة الإعلامية تواجهه في البداية عدة تحديات، منها:

1 الالتزام بالتصوُّر الإسلامي:

الإعلام - خاصة المرئي - ارتبط في كثير من الأذهان بالإباحية لإرضاء النزوات والشهوات، أو العزف على وتر السلطة لإشباع حاجة الحكام والرؤساء، بَيْد أن إعلام الإسلاميين لا بد أن يلتزم في مضمونه ووسائله بالتصوُّر الإسلامي للإنسان والكون والحياة المستمد - أساساً - من القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة.

2 تبنِّي المعايير الاحترافية:

ونقصد بها التعامل مع مفردات الإعلام بشكل احترافي ورصين؛ فلا يكفي في الرسالة الإعلامية المؤثرة حشو الساعات الطوال للفضائية أو للوسيلة الإعلامية وبالمواد الإعلامية فقط؛ بل لا بد من خطة إعلامية واعية مبنية على أسس علمية، تعي من تخاطب، وبما تخاطب، ولماذا تخاطب؟

صحيح أن الأنظمة السابقة قد فرضت حظراً على الوجود الإسلامي في الإعلام، وهو ما أفقد كثيراً من الإسلاميين الحسَّ المهني، ولكن لن تَعدِم الحركات الإسلامية وسيلة للتغلب على هذه العقبة وتجاوزها.

3 تحديد الأهداف المحورية:

الإنسان هو الهدف والغاية، وأي استثمار يُغفِل الإنسان ويتجاهل عقله، هو استثمار لا قيمة له ولا جدوى من ورائه؛ لأن هؤلاء البشر هم المكوِّن الأساسيُّ في بناء الأمم، ومن ثَمَّ فإن هدف المؤسسة الإعلامية الإسلامية بناء إنسان النهضة، وأي هدف آخر يأتي تابعاً، وبما لا يتعارض مع هذا الهدف الأسمى.

وهذا يستلزم من القائمين على الإعلام الإسلامي، تزويد الجماهير المسلمة وغيرها بحقائق الإسلام، والقضاء على المعتقدات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة عن الإسلام والمسلمين، واتخاذ كافة الوسائل التي تنمي مَلَكَة التفكير المبدع لدى الإنسان.

4 خطاب الناس كافة:

لا بد أن يستقر في وعي الإسلاميين أن رسالتهم موجَّهة إلى كل الناس، وهذا ما يفرض على الإعلاميين الإسلاميين تنويع لغة الخطاب بما يناسب الداخل العربي المسلم، والخارج الغربي وغيره، وكذا تنويع الاهتمامات؛ بحيث تجذب لها شرائح متنوعة ومتعددة، كلٌّ يجد بغيته في الإعلام الإسلامي الرشيد.

5 مراعاة الأولويات:

فقه الأولويات لا بد أن يكون عنصراً رئيسياً في التوجُّهات والقرارات واختيار البدائل؛ فلا يتم الاشتغال إعلامياً بالفروع عن الأصول، ولا يتم الإصرار على أمرٍ تغلُب مضارُّه على فوائده، حتى لو كان في أصله صحيحاً.

إستراتيجية التطوير:

نحن نتصور أن إعلام الإسلاميين لا بد أن يحقق عدة أهداف، منها: القيام بعملية التغيير الحقيقي، وتغيير الأفكار والسلوكيات والأخلاق على المستوى العام والخاص.

كما أن عليه المساهمة في صناعة الرأي العام، والانتقال بالجمهور إلى وعي أكبر وحضور مؤثر، ونقل صورتهم لكل طبقات المجتمع حسب تفاوت ثقافتهم واللغة الواجبة بحقهم.

محاور إستراتيجية التطوير:

انطلاقاً من أهمية تحقيق هذه الأهداف كانت الضرورة الملحَّة لصياغة إستراتيجية إعلامية للإسلاميين.

وتدور هذه الإستراتيجية - برأينا - حول أربعة محاور، هي:

أولاً: المرسل:

فاختيار العناصر القادرة على تبليغ الرسالة، هو في الحقيقة البداية الصحيحة والركيزة الأساسية لنجاح هذا العمل؛ فالإنسان هو العنصر الأول في إحداث أي تغيير مقصود، والعناية بإعداد الإعلاميِّين الإسلاميِّين، وتأهيلهم حتى يكونوا قادرين على تحمُّل هذه المسؤولية الضخمة، عملٌ كبير يتطلب جهوداً عظيمةً وطاقاتٍ عديدةً.

ثانياً: مضمون الخطاب:

خطاب الحركات الإسلامية - وَفْق إستراتيجيتنا المقترحة - يركز على عدة جوانب، في مقدمتها: أن يكون تسامحياً مجمِّعاً لا تصادمياً منفِّراً، وأن يكون مزيلاً للشبهات؛ سواء منها التي تتعرض للإسلام باعتباره منهجاً، أو تلك الشبهات التي تساهم في تشويه صورة الإسلاميين.

كما يسعى هذا الخطاب للتركيز على التوعية العامة للناس لكثير من المفاهيم المختلطة، كمفهوم الدولة الإسلامية، ومفهوم الجهاد وبيان دوافعه في الإسلام، وأن يكون خطاباً مطمئناً: كشرح موقف الإسلام من النصارى وبيان حرية الاعتقاد في الإسلام وأنه لا إكراه في الدين، وأن أكثر مخاوف الخائفين إنما تنتج من سوء فهم للإسلام أو من سوء عرض لمفاهيم الإسلام.

ويركز هذا الخطاب على القضايا ذات البعد الجماهيري التي تحظى باهتمام شعبي قوي، وأن يكون شاملاً لكافة مناحي الحياة ومجالاتها، قادراً على ترسيخ قيمة الشمول، مبرهناً على أن الإسلام جاء لسعادة الفرد في كافة مناحي الحياة.

وأخيراً لا بد أن يكون عالِماً بمتطلبات العصر، ويتبنَّى هموم الأمة، ويُشعِرَ رجلَ الشارع بأن من يتحدث يملك حلاً إسلامياً عملياً لا مجرد نظريات.

ثالثاً: المرسل له:

شخصيةُ مستقبِل الرسالة الإعلامية متنوعة ومتعددة؛ فمنهم عامة الناس الذين يحتاجون خطاباً سهلاً، يسهل عليهم استيعابه وفهمه، يخاطب حاجاتهم ويزيل عن أذهانهم الشبهات، بما يجعلهم ظهيراً قوياً للحركات الإسلامية.

وقد يكون المستقبل هم النخب الفكرية؛ حيث من الضروري أن يتوجه الخطاب الإعلامي الإسلامي، إلى العمل على كسب النخب العَلمانيَّة؛ فإما أن يصيروا في خندق المدافعين عن الحركة الإسلامية وأطروحاتها، أو على الأقل يقفون على الحياد ويكفُّون عن صبِّ أذاهم على الحركة الإسلامية وأطروحاتها.

ويتوجه الخطاب الإعلامي الإسلامي كذلك للعالم الخارجي، وهنا لا بد لهذا الخطاب أن يتبنَّى رؤية إسلامية عالمية مطمئنة موجَّهة إلى ذلك العالم الحذِر والقلِق والمترقِّب.

آليات تطبيق الإستراتيجية:

تتضمن آليات تطبيق الإستراتيجية العناصر التالية:

١ إعداد الدراسات الميدانية والبحوث المتخصصة لأهم احتياجات المجتمع المعني بالبث الإعلامي، وهذا ما يمكِّن من إعداد الخطط العلمية التي تتوافق مع ظروف الجماهير المتلقية، وتتناسب مع واقعهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتلبِّي احتياجاتهم، وتتناول مشكلاتهم.

٢ إنشاء ودعم معاهدَ ومراكز البحوث الإعلامية، التي تهتمُّ بالإعلام الإسلامي، ولعلَّ من الأهمية بمكانٍ أن تسير هذه الجهود العلمية التأصيلية وَفْقَ خطة مدروسة وتصوُّر سليم للأولويَّات، وأن تعتمد على أسلوب فِرَق العمل الجماعية بدلاً من الأعمال والاجتهادات الفرديَّة المحدودة.

٣ التفكير بصورة إبداعية علمية بنوعية المواد الإعلامية والبرامج الصالحة للعرض، وانتقاء الأفضل منها حسب رسالة الوسيلة الإعلامية، وبما يحقق رؤيتها العامة وأهدافها المستقبلية.

٤ إيجاد استشارية متخصصة لتقديم المشورة للإعلاميين في التعامل مع الشؤون السياسية، وتكوين روابط اجتماعية وجمعيات أهلية يكون هدفها وضع ضوابط لمراقبة الأداء الإعلامي العام لكي

لا ينحرف لخدمة أشخاص أو مؤسسات بعينها.

٥ السعي نحو اجتهاد عصري يقوم به علماء يمتلكون زاداً متيناً من العلم الشرعي، ويمتلكون أيضاً زاداً متيناً من العلم الإعلامي في جانبَيه (النظري والتطبيقي).

٦ الاستعانة بالخبرات الغربية في نواحي التقنية، وهو أمر لا يعيب التجربة الإسلامية بل يُكثفها ويصقل عناصرها، ويُنضِج أداءها؛ طالما أن هذه الخبرات لا تؤثر على مضمون الرسالة الذي يجب أن يكون صناعة إسلامية صِرْفة.

عوامل نجاح الإستراتيجية:

ولكي تنجح هذه الإستراتيجية لا بد لها أن تراعي عدة جوانب، منها:

١ انتهاج أسلوب التدرُّج في الإصلاح؛ إذ إنَّ كثيراً من المفاسد والانحرافات التي تحيط بوسائل الإعلام قد استغرق نشرُها وتكريسها زمناً ممتداً، وإصلاحها أو تخليصُ الإعلام منها يحتاج إلى زمن ممتدٍّ أيضاً.

٢ المصالحة بين المؤسسة الدينية وبين المبدعين الإعلاميين؛ إذ إن تخوُّف المؤسسة الدينية من أطروحات التجديد، قد يدفعها للعمل على تقييد تيارات التجديد في الإعلام.

٣ توفُّر الإرادة الحقيقية والجادة والمقدرات المادية والبشرية والتقنية الضرورية لتنفيذ الإستراتيجية، والواقع أن ذلك يشكل عقبة كبيرة، وقد يفيد في التغلب على تلك العقبة تكوينُ هيئة إدارية - تنفيذية، تتولى بلورة وتعزيز المقدرات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية.

٤ الاستعانة بالمؤسسات الخيرية ومشاريعها الوقفية في دعم وسائل الإعلام وتمويلها، والتعرُّف على السبل والأساليب الممكنة واللازمة لتوثيق الصلة ما بين الوقف ووسائل الإعلام، والإفادة منها في دعمها وتمويلها ورعاية مشاريعها.

عقبات في طريق النجاح:

وهناك عدة عقبات يجدر بالعاملين في الحقل الإعلامي من الإسلاميين مراعاتها؛ لكي تؤتي هذه الإستراتيجية أُكُلَها، وهي:

١ تجنُّب السلبية وردود الأفعال:

إن ردود الأفعال قد تجعل إعلام الإسلاميين يتصف بالسلبية، ولا يستطيع القيام بالحركة الأولى، ومن ثَمَّ يصبح فاقداً القدرةَ على الخَلْق والإبداع؛ وبذا يكون غير فعَّال؛ لأنه أصبح يعتمد في تحريك أدواته وخطابه على حَراك الآخرين.

٢ تجاوز العتبة الحزبية:

ونقصد بالحزبية تخليق خلافات من الفراغ لا تصبُّ أبداً في الصالح العام، والوقوع في فخ إنتاج صراعات جديدة؛ حيث يسعى كلُّ تيار إلى أثبات أنه الخطاب الوحيد المعبِّر عن الإسلام؛ في حين أن مجال العمل الإعلامي الرشيد، لا بد أن يتجاوز عتبة التعصب الحزبي.

٣ تجنُّب الوقوع في براثن الخطاب المثير للمخاوف:

حيث يُفترَض في خطاب الإسلاميين التحدث بصيغة تطمئن الجميع، وعليهم أن يقنعوا شعوبهم أولاً ثم العالم الغربي أن الإسلام غير مخيف كما تصور الدوائر الغربية له، بل هو أكبر ضمانة لحقوق الإنسان والأقليات.

٤ الابتعاد عن الهيمنة المحلية والشخصية:

ونقصد بهيمنة الطابع المحلي والشخصي: الاهتمام بالأحداث والفعاليات القُطْرية على حساب قضايا الأمة والأحداث العالمية، وهيمنة الطابع الشخصي لمالكيها أو القائمين عليها، فتؤثر على السمة العامة لبرامجها، وعلى مستواها المهني، في حين أن عالمية رسالة الإسلام تقتضي أن تَعرِض وسائل الإعلام لعلاج القضايا ذات الطبيعة العالمية التي تؤثر في البشرية كلها.

٥ الافتقار إلى عناصر التميز، والاكتفاء بالتقليد:

ونقصد بذلك الجمود وعدم السعي لإنتاج خطاب إعلامي حديث ومتميز، والاكتفاء بالتكرار والتقليد؛ اعتقاداً بأن التجديد والمعاصرة يأتيان من خلال تحديث الأُطُر والأدوات والمظاهر المستخدَمة فقط، وهو ما يعني إعادة إنتاج خطاباتها القديمة بحلَّة جديدة وبتقنيات حديثة فقط.

٦ تشتُّت أولويات الخطاب الإعلامي:

ونعني به استمرار التجاذب الحاصل بين أولوية الديني العقدي والسياسي الاجتماعي، وعدم وجود محاولة جادة لفضِّ هذا التجاذب، والخروج بصيغ متوازنة لإزالة هذا التزاحم، وقد يعود السبب في ذلك إلى إهمال الشأن الفكري والسياسي الاجتماعي داخل أغلب الجماعات الإسلامية.

٧ غلبة الطابع المثالي:

تعاظم الفرق بين الواقع المقدَّم في خطاب بعض الحركات الإسلامية، والواقع الذي يعيشه المشاهد، وهو ما ينشأ عنه - في الغالب - اعتقاد المتلقين بصعوبة التعامل مع الواقع، وهو ما يعني غياب عشرات الساعات من البث دون فائدة عملية.

(الإسلام السياسي)... مغالطةٌ مبدئية تُعرقِل الحوار

السنوسي محمد السنوسي(*)
elsenosey_writer@yahoo.com

من أبجديات أيِّ حوار يُراد له أن يكون بنَّاءً، ومدخلاً لخطوات عملية تقرِّب المسافات الفاصلة بين أطراف الحوار، أن ينطلق أصحابه في رؤية كلٍّ منهم للآخر من الصورة التي يرسمها كلُّ طرف لنفسه، لا من الصورة التي يرسمها كل طرف عن الآخر، فضلاً عن الانطلاق من صورة متخيَّلة لا صلة لها بالواقع أساساً.

بمعنى إذا أردتُ أن أجري حواراً - أو حتى نقداً - مع أي فكرة من الأفكار أو مذهب من المذاهب، فلا بد أن أبدأ بكل دقة وأمانة من الصورة والحقيقة التي يرسمها هذا المذهب أو ذاك عن نفسه، ثم بعد ذلك أعرض ما أتفق وأختلف فيه معه. ولا يجوز بحال من الأحوال أن أنسب إليه ما لم يزعمه لنفسه؛ لأنني حينئذٍ سأكون منطلقاً من صورة متخيَّلة افتراضية لا تمتُّ للواقع بصلَة، أو على الأقل: من صورة مشوَّهة تغاير الواقع الفعلي. ومن ثَمَّ لن يتحقق الهدف المنشود من الحوار أو النقد.

لكننا - للأسف - لا نرى التزاماً بتلك الحقيقة (البديهية) من جانب عدد كبير من المثقفين والسياسيين في عالمنا العربي وهم يتحدثون عن التيارات والأحزاب التي تنطلق في ممارستها للعمل السياسي من المرجعية الإسلامية.

بل نراهم يبدؤون حديثهم عن هذه التيارات والأحزاب الإسلامية بمجموعة من التصورات والأفكار التي ينسبونها لها، ثم يُجْهدون أنفسَهم - والمشاهدين والمتلقِّين بطبيعة الحال - في الرد على تلك المزاعم والترهات، التي لم يقل بها أصلاً أحدٌ من التيارات والأحزاب الإسلامية. والهدف من ذلك واضح وجَلِي، وهو إثارة الشبهات والأقاويل حول تلك التيارات والأحزاب، وحول المنهج الإسلامي عموماً، إضافة إلى محاولة زعزعة المشاهِد والمتلقي في الثقة التي يوليها لهذه التيارات، التي يرى أنها تنسجم مع فكره وعقيدته وتاريخه ومبادئه.

وإذا كان هؤلاء السياسيون والمثقفون الذين ينطلقون من قاعدةٍ مخالفةٍ (بل عدائيةٍ) للحل الإسلامي، مثل اليسارية والليبرالية وغيرهما... يمارسون هذا التشويه طوال الوقت، فإنهم يُكثِّفون جهدهم في هذه الأوقات التي تُجرى فيها انتخابات في بعض بلدان العالم العربي (مثل: تونس ومصر) بعد (ربيع الثورات العربية) الذي يعد - بإذن الله تعالى- نقطة انطلاق لتصحيح مسار شعوبنا بعد عقود من الاستبداد المرتكز على طمس الهوية الإسلامية، بالتحالف مع المشروع الغربي، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي.

(*) باحث وصحفي.

تشويه وافتراء:

وأُولَى الأغاليط التي يرتكبها هؤلاء بحق التيارات والأحـــزاب الإســـلامية، هي أن يصفوها بـــ «تيارات الإسلام السياســـي» أو «جماعات الإسلام السياسي»، أو «المتأسلمون» أو «التيارات الدينية»[1].

وهم يريدون أن يحققوا مـــن وراء تلك الأوصاف وغيرها أكثر من هدف:

١ - أن يرســـخوا فـــي وعي المتلقي أن الإســـلام يتجزأ؛ فمنه الإسلام السياسي، والإسلام الاجتماعي، والإسلام الاقتصادي... ومن ثَمَّ - كما يزعمون - هناك جماعات تركز على جانب من الإسلام لتحقيق أهدافها الخاصة.

٢ - أن يحرموا الجماعات الإســـلامية من شرف الانتساب للإسلام في شموله ومجموعه.

٣ - أن يُوحوا للمتلقي أن هؤلاء يمارسون السياسة باســـم الإســـلام لأغراضهم الخاصة وليس للإسلام نفسه.

٤ - أن يســـتحضروا التجربـــة الغربية الكَنَســـيَّة الفاشلة في تسلُّطها على الناس باسم الدين، فينشروا بين المســـلمين مصطلحات، مثل: «التيارات الدينية» و «الأحـــزاب الدينية». وهي المصطلحـــات التي ترتبط بصورة سلبية بالوعي العام نتيجةً للممارسات الغربية.

الإسلام لا يتجزأ:

لكن لو أراد هؤلاء أن يُنصِفوا الإسلام والذين يدعون إليه، وأن يكونوا موضوعيين - كما يزعمون - لالتزموا عند الحديث عن التيارات والأحزاب الإســـلامية بما تصف هي نفسَها به، لا بما يقال عنها من افتراءات وأكاذيب.

• فهذه التيارات والأحزاب تؤمن بأن الإســـلام كلٌّ لا يتجزأ، فيه جانب سياسي وجانب اقتصادي وجانب اجتماعي، كما أن فيه جانباً عقديّاً وجانباً شعائريّاً. لكن كل هذا في إطار من «الوحدة» و «التكامل»، وليس من «التجزئة» و «التناقض» كما يزعمون.

هو «إسلامٌ» واحد بجوانب متعددة، كما أن «الإنسان» كيان واحد بأعضاء متعددة من الروح والعقل والقلب والجوارح. فلا يُتصـــوَّر أبداً أن ينفصل عضو من هـــذه الأعضاء ليصبح كياناً قائماً بنفسه، ويُطلَق عليه اسم «إنسان»!

وكذلك الإسلام؛ توجد «سياسة في الإسلام»، لكن لا يوجد «إســـلام سياســـي». فهذا المصطلح الأخير مصطلح وافد من الثقافة الغربية، لا يمتُّ للإســـلام بصِلَة، إلا عند الذين يريدون تشويهَ الإسلام والطعنَ على أتباعه المتمسكين به والداعين إليه.

لقد شرع الله - سبحانه - الإسلام لعباده ليقوِّم به اعوجاج حياتهـــم في جميـــع مجالات الحيـــاة (الاعتقاديـــة والتعبدية والســـلوكية والاقتصادية والسياســـية والثقافية) على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، فقال - تعالى -: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وأمر رســـوله الكريم ﷺ أن يجعل شـــعاره في الحياة قولاً وعملاً قولَه - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

وإذا كان بعض الفلاســـفة يقولـــون: إن الله خلق الكون ثم تركـــه يمضي إلى حال ســـبيله له حرية التصـــرف في أحواله وشـــؤونه، فإن القرآن الكريم قاطع الدلالة في نفي ذلك؛ حيث يقول وهو يُعرِّف الناس بالله - ســـبحانه -: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فقـــد ربط القرآن الكريم بين (الخَلْق) و (الأمر)؛ ليؤكد أن الله - الذي خلق الناس وســـخَّر لهم ما في السماوات والأرض - لـــم يخلق الناس عبثاً ولم يتركهم سُـــدى، بل خلقهم ليعبدوه ويقيموا شـــرعه ومنهجه. ولذلك أرسل إليهم الأنبياء والرسل، وأنزل معهم الكُتبَ المشتَمِلةَ على المنهاج الواضح القيِّم الذي به سعادتهم ونجاتهم في الدنيا والآخرة.

كما يؤكـــد القرآن أن الغايـــة من إنزاله هـــي «الاتباع» و «التحكيـــم» وليس التلاوة والتماس البركة فحســـب كما يزعم بعض الناس. قـــال - تعالى -: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَـــا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]. ويقول أيضاً: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَـــا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّـــاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥].

---

(١) قال أحدهم للمذيع في حوار عن الانتخابات المصرية: أنا لا أتقف مع «جماعة البنّا»، فرد عليه: تقصد «الإخوان المسلمين»؟ قال له: أنا لا أسميهم بهذا الاسم، وإنما أنسبهم لمؤسِّسهم.. فقلتُ: سبحان الله! إذا كان لا يريد أن يسميهم بالاسم الذي اختاروه لأنفسهم، فكيف يمكن أن توجد أرضية مشتركة للحوار بينهما؟ على الأقل: لمصلحة مصر، التي يزعم لنفسه أنه حريص عليها؟!

طائفة من المسلمين:

• إضافة لذلك تؤكد الجماعات والأحزاب الإسلامية في أدبياتها وبرامجها على أنها «جماعة من المسلمين» لا «جماعة المسلمين»، والفرق كبير وشاسع بينهما. هم طائفة يمثلون بعض المسلمين السَّاعِين لإزالة الانحرافات والتشوهات التي حدثت في حياة المسلمين وسلوكهم؛ لكنهم لا يزعمون لأنفسهم أنهم هم المسلمون وحدَهم ومَن عداهم لا يدخل في الإسلام كما يفتري العلمانيون والشيوعيون عليهم. وفرق كبير بين من يقول عن نفسه إنه «جماعة من المسلمين»، وبين من يزعم أنه «جماعة المسلمين».

وهذه النقطة تستلزم أن نشير إلى أنه لا يوجد في الإسلام «رجال دين» أو «طبقة كهنوت» يحتكرون البلاغ عن الله سبحانه، ويتحدثون باسم «السماء» كما فعل البابوات في أوروبا؛ إنما في الإسلام «علماء دين»، لهم الاحترام والإجلال والتبجيل، لا العصمة والقداسة. وأيُّ مسلم يستطيع أن يكون من «العلماء» بعد أن يستوفي شروط ذلك، حسبما هو مقرر في شروط من يتصدَّى للدعوة أو الإفتاء أو الاجتهاد، مع الأخذ في الاعتبار ما بين هذه الوظائف الثلاث من فروق علمية دقيقة مبيَّنة ومعروفة لدى الدارسين.

لقد شاءت حكمة الله – سبحانه – أن تقوم «طائفة» من المسلمين على مدى تاريخهم الطويل بتنبيه الغافلين، وتعليم الجاهلين، وإقامة الحجة على غيرهم؛ حتى لا يقول قائل يوم القيامة: لم نجد – يا رب – من ينصحنا ويأخذ بأيدينا إلى طريقك!

وهذا النهوض بمهمة الإبلاغ والدعوة هو من مقتضى قوله – تعالى –: ﴿ فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقوله – تعالى –: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

تساؤلات مشروعة:

كثيراً ما نسمع من التيارات غير الإسلامية والنخبة المثقفة على اختلاف توجهاتها – خاصة بعد «الربيع العربي» – عن ضرورةَ دمج «الإسلاميين» في الحياة السياسية، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع وترسيخ الديمقراطية؛ ليتعاون الجميع في مرحلة البناء والتنمية والإصلاح. حتى إن هؤلاء لَيَظهَرون بمظهر الحريص على التعاون ومدِّ اليد نحو الاتفاق والائتلاف؛ وكأنهم يُلقُون بالكرة في ملعب الإسلاميين.

وهذا كلام لا غباره عليه في ظاهره، لكن بعد أن رأينا – مثلاً – حملات التخويف والترويع الشرسة في مصر بعد الجولة الأولى من الانتخابات[1] التي أظهرت تقدماً كبيراً للإسلاميين مثَّل مفاجأة للكثيرين. يصبح من الضروري أن نطرح بعض الأسئلة:

• إذا كان هؤلاء يرفضون ابتداءً أن يصِفُوا تلك الجماعات والتيارات بـ «الجماعات الإسلامية» أو «الأحزاب الإسلامية»، ويحاولون تشويهها بأسماء لها دلالات سلبية في الوعي العام؛ فهل يمكن أن يقوم حوار جاد نزيه يسعى لتقريب وجهات النظر وتحقيق مصلحة الأوطان التي يزعم الليبراليون واليساريون أنهم حريصون عليها؟

• وإذا كانوا يضعون العراقيل والعقبات في بداية الحوار ومع «مجرد التسمية»؛ فكيف يكون الحال عند التطرق لما بعد الاسم و «العنوان» من قضايا وأطروحات شائكة؟

• هل هم جادُّون حقّاً – كما يزعمون – في إيجاد أرضية مشتركة للحوار والنهوض ببلادنا بعدما انزاحت عنها الديكتاتوريات؟ أم أنهم يسعون لإعادة إنتاج الديكتاتورية والقهر والتسلط تحت مسميات برَّاقة مثل «الخوف على الديمقراطية»، ويستخدمون «الفزَّاعات» نفسَها التي كانت تستخدمها الأنظمةُ السابقة حتى آخر أنفاسها؟

---

(١) طالب نجيب ساويرس رئيس حزب «المصريون الأحرار» وأحد الأحزاب الثلاثة المكونة لـ «الكتلة المصرية»، في حواره مع قناة cbc الأمريكية، الغربَ بالتدخل صراحة في الشأن الداخلي المصري، وتقديم الدعم اللازم للأحزاب الليبرالية، والقيام بما أسماه «الدور الاستباقي» للسيطرة على الربيع العربي؛ لوقف تقدم الإسلاميين! فأين احترم قواعد الديمقراطية التي يتشدقون بها؟

جوال

الكبير

للإشتراك
ارسل رسالة فارغة

STC الاتصالات السعودية ٨٨٠٠٤

موبايلي mobily ٦٣٦٣٩٣

zain ٧٠٤٠٤٧

رسائلنا تحكي أهدافنا

الإكراه على علمنة المجتمع المغربي وقيمه الإسلامية

(منذ عهد الحماية القنصلية في القرن التاسع عشر)

إبـــراهـــيـــم بـــيـــدون

يفتخر (بنو علمان) بأن مغربنا الحبيب يسير بخطى حثيثةٍ نحو علمنة القيم والمفاهيم ولبرلة[1] ممارسات وسلوكيات أفراده، وأن قيمهم في تطور مستمر.

تنظر في الشـــارع، في العمل، في المقاهي، فـــي أماكن الترفيه، في تجمعات البوادي الجديدة فترى قيماً ليســـت هي قيمنا المغربية الإسلامية، ترى ممارســـات صارت من قَبيل العادة والفعل المتفق عليه؛ لكنها غريبة عنا لم يعرفها أجدادنا، ولم يتجرأ آباؤنا على ممارســـتها، إلا فصيلاً من ممســـوخي الهوية الذين احتضنهم ونشَّأهم الاحتلال وأشبعهم قيمه الغربية المادية، وفصيلاً ممن سافر إلى أرضه فشـــرب قيمَه من ينابيع مؤسساته التعليمية؛ حيث يجحد الدين، ويقدِّس العقل، وتُحتَرم النظريات المادية ولو كانت إلحادية، وهؤلاء هم مَن خَلَف العدوَّ في تتميم مشروعه الرامي لخلق التبعية الشاملة له.

(١) من الليبرالية؛ أي الحرية المطلقة التي تتجاوز سلطتها قوة الأغلبية الديمقراطية.

إنه الإكراه العَلماني للمجتمع المغربي المسلم!

فبعد تفلُّت خطام سَـير الناس وَفْقَ هدي الكتاب والسنة، واستغنائهم عن اتباع علماء الأمة، دبت إليهم أسباب الفشل والوهن، وعمَّت الذنوب والمعاصي، وصار حب الدنيا وكراهية الموت السمة الغالبة على المجتمعات الإسلامية، بعد أن خمدت دعوات الدفاع عن المقدسات، ومواجهة العدو الغاصب، وإن كان لا يزال - والحمد لله - في الأمة بقية باقية، لكن كتب الله أنه إذا كثر الخبث هلك الناس.

وقد سألت أم المؤمنين النبي ﷺ: «أنهلك وفينا الصالحون؟»، قال: «نعم، إذا كثر الخبث»، خبث الذنوب والمعاصي، والخلود إلى الأرض، والركون إلى الدنيا، والانبهار بعلوم الغرب، في مقابل هجر الكتاب والسنة، وهجر العمل بهما، وكثرة التفرق والاختلاف الذي أصاب أمتنا بالوهن، وترك التنقيب في مجالات العلوم المختلفة والاكتفاء بدَوْر المستهلك والعالة على غيره.

في ظل هذه الظروف المتردية والواقع الغثائي، تداعت على بلدنا دول النهضة الأوروبية العَلمانية التي كانت وليدة الثورة الفرنسية، المتشبِّعة بأفكار فلاسفة عصر النهضة والأنوار، وبسبب الضعف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان يعيشه المغرب، بدأت رعايا هذه الدول وأجهزتُها الدبلوماسية تضغط على سلطة البلاد، سعياً منها إلى تغيير خصوصية أقرب جار لها مخالف في العقيدة. بدءاً بإلزامه أن يكون أكثر انفتاحاً وتحرراً في قضية حرية التدين؛ وهو ما تم التنصيص عليه مطلباً في مؤتمر مدريد الذي خُصِّص لقضية الحماية القنصلية، التي على إثرها أُسسَت محاكم أجنبية ولا يُلزَم رعاياها بالأحكام الشرعية في المغرب[1]، ثم بدعوات متكررة من هذه الدول لإلغاء بعض الأحكام الشرعية الإسلامية: كمنع الاسترقاق واعتبار اليهود مواطنين مغاربة لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات[2]، وضرب النساء في الحدود[3] والسماح ببيع الخمور للأجانب[4].

وتزايد ضعف المغرب أكثر بعد سقوطه في براثن الحماية الفرنسية سنة ١٩١٢م؛ حيث بدأ حينها المحتل الفرنسي مسلسل تغيير الشريعة الإسلامية، وعلمنة الحياة العامة عبر تبنِّي الطرح الفرانكوفوني؛ إلا أن روح مقاومة المحتل وتعلق المغاربة بدينهم وهويتهم حال دون تغلغل مظاهر العلمانية زمن الاحتلال.

لكن بعد خروج المحتل وترسيم قوانينه (باستثناء أحكام الأحوال الشخصية)، وتنشئة أجيال جديدة بمفاهيم غربية، وفرض العلمانية قسراً في النُّظُم التربوية والاقتصادية والاجتماعية؛ ظهرت العَلمانية في المغرب بقوة خصوصاً لدى النافذين في السلطة وأصحاب القرار، الذين عملوا - دون ذكر اسمها - على ترسيمها وإقناع عموم الشعب بضرورة تبنِّي النظام الكوني الذي خلصت إليه البشرية بعد تجربة طويلة كما يزعمون. إلا أن مجهوداتهم الجبارة كانت دائماً تصطدم بالمواقف الثابتة لعلماء المغرب الفاعلين والمخلصين من أبنائه.

لكن بعد الانفتاح الإعلامي الكبير الذي شهده العالم، وتسلُّط العلمانيين على هذا القطاع الخصب لتمرير الأفكار والقيم وتطبيع السلوك؛ وتراجُع دور العلماء عن القيام بواجبهم، بدأت مظاهر العَلمانية تنتشر في حياتنا العامة على مستوى العقائد والأفكار، والسلوكيات واللباس (أي انتشار العري والسفور).

وتعددت البرامج والسياسات التنفيهية (الترفيهية) التي تستهدف الشباب، وكثرت المهرجانات الموسيقية وتعاطي الخمور؛ خصوصاً بعد تقريبها من المواطنين بعد الترخيص للمراكز التجارية الكبرى في الأحياء ببيعها، وارتفع عدد لاعبي وهواة القمار بسبب تزايد مراكز لعب القمار في المدن والمراكز السياحية (مازاغان بالجديدة نموذجاً). إضافة إلى الانفتاح السياحي غير المنضبط الذي خلق مشاكل متعددة وخطيرة على رأسها توسع رقعة الدعارة والسياحة الجنسية.

هذه هي مظاهر الحياة العامة في مجتمعنا اليوم، فالعلمانيون قطعوا أشواطاً كبيرة في (الإكراه على علمنة المجتمع المغربي وقيمه الإسلامية)؛ لكن هذا الشعب العظيم يختزن في دمائه جينات الفاتحين والمجاهدين، ولئن كان العدو قد أصابه في مقتل فإن قلبه لا زال ينبض حباً للشريعة وأهلها والمتمسكين بها، وهو ما يستحث كلَّ العاملين في مجال الدعوة إلى الله والإصلاح أن يركزوا جهودهم على الفرد؛ وإصلاح عقيدته وسلوكه وانتمائه.

فهذه بداية الطريق؛ وبه ساد سلفنا، ولن نُنصَر إن تتكبنا الطريق.

---

(١) انظر (الوثائق الملكية)، خصوصاً الجزء الثامن.
(٢) (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) لعلال الفاسي، ص١٠٠.
(٣) (المغرب في الأرشيف البريطاني) خالد بن الصغير، ص٥٢٠ وما بعدها.
(٤) المصدر السابق، ص٢٠٧ وما بعدها، وانظر (الوثائق الملكية).

التمويل الأجنبي...
أهدافه، وسائله، مواجهته

د. رفعت السيد العوضي(*)

تمهيد: التمويل الأجنبي والصراع الحضاري:

تتعدد مداخل التعامل مع التمويل الأجنبي، وهذا التعدد له دلالته في تعدد الأبعاد المتعلقة بالموضوع. والأمر كله يصبُّ في أهمية هذا الموضوع. على أن البعد الرئيسي في موضوع التمويل الأجنبي هو المتعلق بالصراع الحضاري، أي الصراع بين هويات الأمم (الدينية والفكرية والثقافية). ومع محورية الصراع الحضاري في التمويل الأجنبي إلا أنه ليس العامل الوحيد؛ وإنما معه عوامل أخرى تتفاوت في درجة أهميتها.

أولاً: إشكالية الخفاء في التمويل الأجنبي:

الإشكالية مع التمويل الأجنبي هي الخفاء الذي يحيط به ويكتنفه. إننا على يقين تام أن التمويل الأجنبي موجود؛ موجود في أحداث معينة أو في توجهات فكرية معينة، وبالرغم من يقينية أنه موجود إلا أن الإمساك به قد يكون متعذراً، الإمساك به من خلال مستندات بحثية أو اعترافات من المشتغلين به أو المستفيدين منه، أو اعترافات من الدول المصدرة والموظفة له، وكذلك من آثار (سلبية) ترتبت عليه. إشكالية الخفاء في التمويل الأجنبي صعَّبت دراسته مستندياً، وإحصائياً وأهدافاً، ومصدراً ومستقبلاً.

ثانيا: أهداف التمويل الأجنبي:

التمويل الأجنبي نوع من الحرب تشنه دولة ضد دولة أخرى، وأي حرب لها أهدافها. وأهداف حرب التمويل الأجنبي يمكن ذكر بعضها في ما يلي:

١ - أهداف دينية للتمويل الأجنبي:

التمويل الأجنبي لأهداف دينية قد يكون أقدم أهداف هذا التمويل، وهو أخطرها؛ إنه يستهدف أن يصيب المستهدَفين في دينهم. وتتعدد الوسائل لتحقيق هذا الهدف، منها: المساعدة المباشرة للمؤسسات الدينية التي هي على شاكلة دين المموِّل، ومنها إضعاف المعتقدات الدينية للمستهدَفين بالتمويل، وقد يصل الأمر إلى وقوع حرب عسكرية ضد المستهدَفين بالتمويل.

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامي كلية التجارة – جامعة الأزهر.

٢ - أهداف حضارية للتمويل الأجنبي:

قد تستهدف الدول التي تقوم بالتمويل الأجنبي وترعاه تحقيقَ أهداف تتعلق بنشر حضارتها وقيمها الثقافية والاجتماعية. والدول المستهدَفة بهذا التمويل قد تكون دولاً ضعيفة بالنسبة للدولة التي ترعى التمويل الأجنبي وتقوم به، كما قد تكون دولة كبيرة تتصارع مع الدولة التي ترعى التمويل الأجنبي وتدفع له.

٣ - أهداف سياسية للتمويل الأجنبي:

التمويل الأجنبي لأهداف دينية أو أهداف حضارية يحقق للدولة التي تقوم به وترعاه أهدافاً سياسية، وقد تكون هذه الأهداف السياسية مقصودة بذاتها. وتتمثل هذه الأهداف في جعل الدولة المستهدَفة بالتمويل الأجنبي تؤيد الدولة المموِّلة لهذا التمويل في مواقفها وصراعاتها السياسية على مستوى العالم.

٤ - أهداف اقتصادية للتمويل الأجنبي:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للتمويل الأجنبي في جعل اقتصاد الدولة المستهدَفة بالتمويل تابعاً للدولة المموِّلة تبعية صريحة أو ضمنية، كما قد يستهدف زرع مراكز خارجية لمحاباة التعامل مع اقتصاد الدولة الممولة.

٥ - أهداف مذهبية للتمويل الأجنبي:

تتمثل هذه الأهداف في أن الدولة التي ترعى التمويل الأجنبي وتقوم به، تعمل على نشر مذهبها الاقتصادي. والصورة المشهورة لهذا النوع من الأهداف وجدت في الصراع بين الاتحاد السوفييتي (سابقاً) بنظامه الاشتراكي والولايات المتحدة الأمريكية بنظامها الرأسمالي. كما أن هذا النوع من الأهداف يوجد الآن عند الدول التي تعمل على فرض العولمة الرأسمالية على العالم.

ثالثاً: من وسائل التمويل الأجنبي:

للتمويل الأجنبي وسائله المتعددة، والأمانة العلمية تُلزِم أن أشير إلى أن التمويل الأجنبي يعمل عادة (أو غالباً) من خلال وسائل غير مرئية، لكن توجد وسائل مرئية، ومن هذه الوسائل المرئية:

١ - المؤسسات التعليمية:

(المدارس والمعاهد والجامعات): المؤسسات التعليمية واحدة من أخطر الوسائل لأنها تضرب الدولة المستهدَفة في مقتل من خلال المؤسسات التعليمية، ويتحقق ذلك بتخريج أجيال وراء أجيال من المتعلمين يؤمنون بثقافة الدولة التي تقوم بالتمويل؛ بل ويعملون على نشر قيمها الاجتماعية حتى ولو كانت على نقيض قيم الدولة المستهدَفة بالتمويل الأجنبي، وهي عادة ما تكون على هذا النحو.

٢ - المنح التدريبية:

هذا النوع من التمويل الأجنبي يتكامل مع النوع الأول وهو المؤسسات التعليمية (مدارس ومعاهد وجامعات). والتمييز بين الوسيلتين من وسائل التمويل الأجنبي هو أن المؤسسات التعليمية تتم داخل الدولة المستهدَفة بالتمويل الأجنبي أما المنح التدريبية فإنها تتم خارج الدولة المستهدَفة بالتمويل الأجنبي. ومن خفاء التمويل الأجنبي في المنح التدريبية أنه قد لا يتم في الدولة الممولة للتمويل الأجنبي؛ وإنما قد يتم في دولة أخرى بارتباطات بين هذه الدولة والدولة الممولة للتمويل الأجنبي. وتُثبِت الأحداث الجارية اتساع المِنَح التدريبية على أنها وسيلة من وسائل التمويل الأجنبي؛ بل إن الأحداث تثبت درجة خطورة عالية فيه. قد تكون الخطورة السياسية واضحة في المنح التدريبية، ولكن الخطورة الدينية والحضارية من حيث الارتباط بالدين، ومن حيث نزع القيم الحضارية الأصلية للمتدربين هي الأكثر خطورة في المدى البعيد.

من العناصر التي تزيد من خطورة المنح التدريبية: أن أجهزة الدولة المستهدفة بالتمويل الأجنبي لا تكون - غالباً - طرفاً في هذه العملية؛ وإنما يتم ذلك باتصال مباشر بين أجهزة الدولة الممولة للتمويل الأجنبي والأفراد في الدولة المستهدفة بالتمويل الأجنبي.

٣ - منظمات المجتمع المدني:

الوسيلة الثالثة من حيث خطورتها في ما يتعلق بالتمويل الأجنبي هي منظمات المجتمع المدني. والخطورة في هذه المنظمات أن أهداف التمويل الأجنبي من خلالها قد تكون غير معلنة؛ أي أنها خافية. وتزيد الخطورة إذا عرفنا أن منظمات المجتمع المدني تتخفى في رداء حقوق الإنسان أو في رداء أهداف اجتماعية، وكل هذا ذو وجهين. على أن الأمانة العلمية تُلزِم بالإشارة إلى أنه ليست كل منظمات المجتمع المدني مخترقة بالتمويل الأجنبي، إن فيها منظمات وطنية وفي أعلى درجات الوطنية، بل إن فيها منظمات لمقاومة الاختراق الأجنبي من خلال التمويل أو من خلال غيره.

٤ - أجهزة الإعلام:

لا يلزم بالضرورة أن يكون التمويل الأجنبي من خلال ضخ أموال في داخل الدولة المستهدَفة بهذا التمويل؛ وإنما يمكن أن يتم ذلك من خلال (ضخ) أفكار وقيم وعادات الدولة الممولة

للتمويل الأجنبي ويمكن أن يتم ذلك من خلال وسائل كثيرة منها أجهزة الإعلام؛ وخاصة القنوات الفضائية التي اخترقت كل الحواجز.

٥ - وسائل ثورة المعلوماتية:

الثورة المعلوماتية تعمل على جميع مجالات الحياة (الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية). وهذه الثورة لها وسائلها من خلال شبكة المعلومات الدولية. ومن خلال المواقع على هذه الشبكة يمكن الوصول إلى أفراد وقِطاعات عريضة داخل الدولة المستهدَفة بالتمويل الأجنبي.

من مكامن الخطر في وسائل الثورة المعلوماتية أنها لها جاذبيتها؛ حيث تمثِّل آخر أشكال التطور التقني، وبسبب ذلك فإن الكل يسعى بحرص على اكتساب معارف ومهارات عن وسائل الثورة المعلوماتية.

كذلك من مكامن الخطر في وسائل الثورة المعلوماتية أن الدولة لا تستيطع منعها أو السيطرة عليها.

رابعاً: من وسائل المواجهة الحقيقة والحاسمة للتمويل الأجنبي: ثقافة المقاومة:

مواجهة التمويل من حيث أهدافُه ومن حيث وسائلُه ومن حيث آثارُه، لها وسائلها المتعددة؛ وهي وسائل تعليمية وتربوية واقتصادية وسياسية وتمويلية. وسوف أعرض ما أعتبره وسيلة محورية لمواجهة التمويل الأجنبي وهي ما أسميه ثقافة المقاومة.

تعني ثقافة المقاومة أن يربَّى أفراد المجتمع على مقاومة الخطر الخارجي أيّاً كان شكله (دينياً أو عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً).

١ - تتضمن هذه التربية أنه لا يمكن تحقيق أي نوع من التقدم أو الحفاظ على أي تقدم تم إنجازه إلا بتسليح أفراد المجتمع بثقافة تجعله يقاوم الخطر الخارجي أيّاً كانت الصورة التي يأخذها هذا الخطر: تدخُّل عسكري، أو تدخُّل سياسي، أو تدخُّل اقتصادي، أو تدخُّل ثقافي تربوي من خلال التمويل الأجنبي أو غيره.

٢ - يدخل في ثقافة المقاومة أن التسليم الجزئي للأجنبي - ولو جاء هذا التسليم بقبول غطاء خفي وهو التمويل الأجنبي لأهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية تربوية - إنما هو نوع من هذه الأهداف سوف يؤدي - بالحتم - إلى قبول ما هو أسوأ حتى يصل الأمر إلى قبول التدخل العسكري.

٣ - يدخل في ثقافة المقاومة أيضاً التربية على أن الهروب من المواجهة لن ينجي الهارب ومن ثَمَّ لن ينجي وطنه.

٤ - يدخل في ثقافة المقاومة قبول التضحية، وتتدرج التضحية حتى تصل إلى التضحية بالنفس وتجيء تبعاً التضحية بالمال في صورة قبول تمويل أجنبي.

٥ - المؤسسات المسؤولة عن التربية على ثقافة المقاومة متعددة، تبدأ هذه المؤسسات بالأسرة وفيها المسجد، والمدرسة، والمؤسسة الإعلامية، بكل تنوعاتها، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية. بل إن الفرد نفسه يصبح مسؤولاً عن تعليم نفسه ثقافة المقاومة وتدريب نفسه على ذلك.

٦ - للإسلام منهجة في ثقافة المقاومة. وأهم ما أستطيع تقديمه من عناصر هذه الثقافة يُجمَع في التالي:

• تبدأ ثقافة المقاومة الإسلامية بالتربية العقيدية، وهذه التربية تجد كلَّ عناصرها في الفترة التي قضاها المسلمون في مكة المكرمة. التربية العقيدية مثَّلت حجر الأساس في غرس ثقافة المقاومة عند المسلمين. أهم نتائج التربية العقيدية على ثقافة المقاومة للفترة التي عاشها المسلمون في مكة المكرمة أنها ربَّتهم على الصمود والثبات على الحق.

• الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من عناصر ثقافة المقاومة الإسلامية. ومن الخطأ أن يقتصر عمل ذلك على العمل الداخلي؛ وإنما يمتد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى المجالات الخارجية. فمثلاً: الذين أتيح لهم أن يكونوا مسيطرين على أجهزة الإعلام في عالمنا الإسلامي أو يعملون بها عليهم واجب أن يجهروا بالحق في وجه الخطر الخارجي في صورة تمويل أجنبي أو غيره؛ إن هذا الأمر هو تدعيم لثقافة المقاومة عند الأمة الإسلامية.

• يربي الإسلام المسلم على التضحية ولو وصل الأمر إلى حدِّ التضحية بالنفس. يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾ [التوبة: ١١١]، هذه الآية الكريمة تربي المسلم على التضحية بالنفس، والتربية على التضحية بالنفس أقوى أنواع التربية على ثقافة المقاومة، والتضحية بالنفس أعلى صور التضحية ويهون بجوارها التضحية بالتمويل الأجنبي.

كلمة خاتمة عن قيمة ثقافة المقاومة:

إذا لم تتعلم الأمة ثقافة المقاومة وتمارسها ممارسة كاملة فلن يؤمَّل تحقيق أي نوع من المقاومة سواء للتمويل الأجنبي أو لغيره.

مجلة البيان

www.albayan.co.uk

تفاعل معنا إلكترونياً

YouTube

موقع البيان الإلكتروني
يطلق نافذته الإندونيسية

bayan@albayan.co.uk

ندوة «مصر 2013م»

برعاية مجلة البيان

مجلة البيان

أقيمت قبل أسابيع قليلة بالعاصمة المصرية (القاهرة) ندوة موسَّعة بمناسبة الإصدار الأول لكتاب «مصر ٢٠١٣م... دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل»، وهو أحدث إصدارات مركز البحوث والدراسات في مجلة البيان، وقد انعقدت الندوة برعاية مجلة البيان بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية في فندق «رمسيس هيلتون»، وحضرها لفيف من الإعلاميين والناشطين السياسيين، واستمرت أكثر من ثلاث ساعات متواصلة، وكانت حافلة بالفعاليات والنقاشات.

شارك في مناقشة الكتاب كلٌّ من د. وحيد عبد المجيد (وكيل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وهو أكاديمي معروف في مركز الأهرام للدراسات)، ود. كمال حبيب (الناشط السياسي، والباحث المتخصص في شؤون الحركات الإسلامية).

تولَّى إدارة الندوة د. محمود خليل (أمين لجنة الثقافة في حزب الحرية والعدالة، ومدير في إذاعة القرآن الكريم) فألقى كلمة أشار فيها إلى أهمية الدراسة، ثم أعقبها افتتاحيةٌ ألقاها أ. حسن الرشيدي (مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية) الذي تحدَّث عن أهمية المشاركات الإسلامية البحثية في تحليل الواقع السياسي المصري.

قدم الباحث أحمد فهمي (مؤلف الكتاب) في بداية الندوة عرضاً مختصراً للأسباب التي دعت إلى إعداد الدراسة، مع بيان أهم موضوعاتها، فقال: إن الهدف الرئيسي منها هو تقديم إطار تحليلي للمشهد السياسي في مصر يعطي للناس تصوراً واضحاً عن مسارات الأحداث وتطوراتها وطبيعة المرحلة وَفْقَ منهج علمي ينأى بالقارئ عن حالة التخمة بالمعلومات الغزيرة التي تقدمها وسائل الإعلام بصورة يومية وتؤدي إلى تشتت الأذهان، وكذلك تنقذه من سيل التحليلات السياسية التي تعتمد على التخمين والقفزات الاستنتاجية دون استناد لأي قواعد علمية.

وقال المؤلف أيضاً: إن مرحلة ما بعد الثورة التي تسمى في الأدبيات السياسية «مرحلة التحول السياسي» هي من أخطر المراحل التي تمر بها الدولة في تاريخها؛ لأنها تتخلص من نظامها القديم وتشرع في بناء نظام جديد؛ ففي هذه المرحلة تعاني المكونات السياسية من حالة سيولة واضحة يبرز خطرها في اتجاهين:

الأول: أن الدولة بأَسْرِها تكون عُرضَة للتدخُّلات الخارجية التي تسعى إلى ممارسة كل وسائل التأثير الممكنة ليأتي النظام الجديد متوافقاً مع مصالحها.

الثاني: أن تدافع القوى الداخلية يؤدي إلى حالة استقطاب

تتزايد خطورته مع تأخُّر عملية التحول، وهو ما يهدد بعودة النظام القديم مرة أخرى وإن كان بواجهة جديدة.

وأشار المؤلف إلى السيناريوهات المحتمَلة مستقبلاً، فقال: إن أهم المتغيرات المؤثرة هي: المجلس العسكري، القوى السياسية، القوى الخارجية، كما أكد على أهمية انتخابات الرئاسة القادمة وتأثيرها في دفع عملية التحوُّل للأمام، وعرض بعض الأساليب العلمية لتوقُّع شخص الرئيس القادم وتوجهه.

بدأ (د. وحيد عبد المجيد) ملاحظاته على الدراسة بالتأكيد على أهميتها وعلى الجهد المبذول فيها، كما أثنى على منهجها العلمي، وألقى الضوء على بعض الأفكار المهمة حول عملية التحول السياسي في مصر، فقال: إن الخطر الكبير يكمن في إجراء عملية تجميل أو «نيو لوك» للنظام القديم تحت رعاية المجلس العسكري، وقال: إن هذا الهدف هو سبب بقاء جسد النظام السابق حتى هذه اللحظة في كثير من مفاصل الدولة؛ فالمجلس العسكري لم يحاول الاعتماد على الكفاءات الشعبية بل زاد من ترسُّخ الرموز القديمة في النظام الجديد، وهذا الوضع سيجعل مهمة الرئيس القادم بالغة الصعوبة؛ إذ سيكون عليه التخلص من بقايا الجسد القديم.

وقال (د. وحيد): إن المجلس العسكري لا يستند إلى أنماط الشرعية الطبيعية، وإنما ينطلق في حكمه من قاعدة «الأمر الواقع». وقال: إن نظرية «الموظف الفعلي» التي تقدمها العلوم السياسية تفسر هذا الوضع؛ فالجيش لم يكن له بديل بعد سقوط نظام مبارك، ولم يعترض الشعب على قيامه بدور الحاكم المؤقت، وبذلك أصبحت شرعيته مستمَدة من «الأمر الواقع» وليس من الدستور أو الثورة.

وقال: إن الدستور يواجه عقباتٍ كثيرةً، أهمها ما يتعلق بوضع القوات المسلحة ومناقشة الميزانية العسكرية ومستقبل المنظومة الاقتصادية التي يديرها الجيش في مصر وتحتل مكانة مؤثرة في الاقتصاد القومي.

وحذر (د. عبد المجيد) مما يسمى «الطرف الثالث» الذي يدير المؤامرات، وقال: إنه قابع في وزارة الداخلية التي لم يتم هيكلتها منذ نجاح الثورة.

بعد ذلك قدم (د. كمال حبيب) مناقشة تفصيلية لموضوع الكتاب – الذي وصفه بالبحث الجاد – ونبَّه إلى اتباعه القواعد العلمية في البحث السياسي، ودعا إلى تشجيع مزيد من هذه الأعمال البحثية التي تثري المكتبة السياسية.

أكد (د. كمال) على نقاط مهمة، منها: أن الإسلاميين يجب أن ينطلقوا في حَراكهم السياسي بوصفهم ممثلين للشعب كله، وليسوا معبِّرين عن مصالح الجماعة أو التيار، كما أكد على ضرورة استيعاب الشباب الثوري في المنظومة السياسية وإلا سيؤدي استبعادهم إلى مشكلات وأزمات متلاحقة، كما أشار إلى عِظَم المسؤولية الملقاة على عاتق الإسلاميين بعد اختيار أغلبية الشعب لهم، وأنهم لا بد أن يُثبِتوا كفاءتهم وقدرتهم على تلبية طموحات الجماهير وإلا فقدوا ثقة الشعب.

وأكد (د. حبيب) أن مصر تتسم بأنها «دولة عميقة»؛ أي أن جذورها التاريخية والجغرافية ممتدة، ومن الصعب أن تتفكك أو تنهار كما يحذر بعض الناس، كما يتعايش أهلها سويةً منذ آلاف السنين.

بعد ذلك بدأ الحاضرون في تقديم مداخلاتهم التي تنوعت ما بين الملاحظات العامة حول موضوع الكتاب، أو بعض التعليقات على أفكاره، أو أسئلة تتعلق بموضوعه.

ومن الأسئلة التي طرحت، ما يتعلق بموقف المجلس العسكري من الثورة ودوره في حمايتها؟ كما سأل أحد الحاضرين (من اليمن) عن قضية التغيير «الديمقراطي»، وهل يكتمل التحول بالعمليات الانتخابية؟ أم لا بد من إجراء تغييرات أكثر جذرية؟ وسأل آخر عن دور الأزهر الحالي والمستقبلي؟ وسؤال رابع عن التعارض بين النظام الإسلامي والديمقراطية؟

وقدم بعض الحاضرين ملاحظات قيمة حول المستقبل السياسي للإسلاميين، والمحاذير المهمة في هذا الصدد، وهو ما يكشف حجم الترقب والقلق والتطلع أيضاً لنجاح هذه التجربة الجديدة للإسلاميين في مصر، مع ما يحمله ذلك من تداعيات على العمل السياسي الإسلامي في المنطقة.

انتهت فعاليات الندوة مع نهاية النقاش المفتوح الذي امتد نحو ساعة كاملة، وكان واضحاً الحضور المكثَّف لمختلف وسائل الإعلام: من فضائيات وصحف ومواقع إخبارية؛ فقد حضر من الفضائيات قنوات: الجزيرة مباشر مصر، أون تي في ، الناس، الحكمة، مصر ٢٥، الخليجية، قناة ٢٥، إذاعة صوت العرب.

ومن الصحف حضر مراسلون من صحف: اليوم السابع، الشروق، المصريون، الفتح، الوفد، عقيدتي، المساء.

ومن المواقع الإخبارية حضر مراسلون من إسلام أون لاين، مفكرة الإسلام، بوابة الوفد.

ثورات العامة مشاهد تاريخية

د. عبدالعزيز بن محمد آل عبداللطيف(*)
www.alabdulltif.net
@dralabdullatif

لئن كان أميـــر المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – يقـــول عن العامة: «همج رَعاع أتباع كلِّ ناعق يميلون مع كل صائح»(١).

وكذا الإمام محمد بن أسلم يقول: «احذروا الغوغاء فإن الأنبياء قتلتهم الغوغاء»(٢).

فإن معـاوية بن أبي ســفيان – رضـي الله عنـه – قـال فـي وصيته لابنـــه يزيد: اتق صيحة العامـــة. وكان الإمام الشعبي يقول: نِعمَ الشيء الغوغاء يسدُّون السيل، ويطفئون الحريق، ويشغبون على ولاء السوء(٣).

ومهما يكن فإن لدى العامة من العفوية والإقدام ما ليس لأصحاب الروية والتفكير، كمـــا أن لديهم من نقاء الفطرة وســـلامتها ما ليس لمن عالج الشبهات وخالطها؛ فالجويني ندم على اشـــتغاله بعلم كلام ثم قال: «ها أنا ذا أموت على عقيدة أمي. أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور»(٤).

والآمدي الأصولـــي المتكلم يقول: «أمعنـــتُ النظر في الكلام وما استفدت منه شيئاً إلا ما عليه العوام»(٥).

ولما ســـئل عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – عن شيء مـــن الأهواء (البدع) قـــال: «الزم دين الصبـــي في الكتَّاب والأعرابي، والٰهَ عما سوى ذلك»(٦).

والعالـــم الرباني يوصف بأنه عالم أمة، فهذا الإمام ابن تيميـــة كان محبوباً للعامة؛ لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً، بلسانه وقلمه(٧).

وتاريخنا حافل بوقائع تكشـــف أن للعامة ثورات وشغباً وهيجاناً، وأن لها تأثيراً ظاهراً في سير الأحداث، وحضوراً قوياً في تلك النوازل.

ومن ذلك أن العامة هاجت على بشر المريسي المبتدع (ت ٢١٨هـ) وطالبوا الخليفة باســـتتابته واستجاب الخليفة لهم

(*) أستاذ مشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.
(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية: ١/ ٧٩.
(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية: ٩/ ٢٤٠.
(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية: ٤/ ٣٢٤، وهو في السير للذهبي: ٤/ ٣١٢.
(٤) الحموية لابن تيمية، ص ٢١٠، وشرح الطحاوية: ١/ ٢٤٥.
(٥) الدرء لابن تيمية: ٣/ ٢٦٢.
(٦) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف، ص٢٤٧.
(٧) انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية، ص ٤٠٨.

وأمر باستتابته[1]، وكان الصبيان يتعادون بين يدي جنازة بشر، ويقولون: من يكتب إلى مالك؟ من يكتب إلى مالك (يعنون مالكاً خازن جهنم)[2].

ثم إن هؤلاء الأطفال يرمون جنازة بشر المريسي بالحجارة[3].

والحاصل أن هيجان العامة على ذلك المبتدع المريسي قد تحقق مقصوده؛ إذ أمر الخليفةُ القاضيَّ باستتابة المريسي وتمَّ ذلك.

ومن تلك الثورات أن «المطوِّعين» تجرَّدوا للإنكار على الفساق ببغداد سنة ٢٠١هـ؛ حيث استفحل شرُّ الفساق، فكانوا يختطفون النسوان والغلمان علانيةً، واللصوص يسرقون وينهبون ثم يبيعونه وضح النهار! فطالب الأهالي السلطان أن يكفَّهم فلم يجبهم.

(١) المنتظم لابن الجوزي: ١٠/١٠٦.
(٢) تاريخ بغداد: ٧/٦٤.
(٣) السنة للخلال: ٥/١١٤.

فقام رجل يقال له: خالد الدريوس، فدعا الناس إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومَنَع الفساق وعزَّر السرَّاق ورفعهم إلى السلطان.

ثم قام رجل آخر يقال له: سلامة الأنصاري ودعا الناس إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتَبعَه عامة الناس، ومَنَع المنكرات، لكن أفرط في ذلك إذ قاتل كلَّ من خالف الكتاب والسنة كائناً من كان سلطاناً أو غير سلطان. فجهز له الخليفة العساكر فغلبه وانحلَّ أمره سنة ٢٠٢هـ[4].

وما فعله المحتسب الأول كان نافعاً في تحقيق الأمن وزوال الفساد، وأما ما صنعه «سلامة» فلم يكن سليماً ولا سديداً؛ فلا يتفق مع النصوص الشرعية ولا القواعد المرعية، ثم إنه حمَّل نفسه وأصحابه ما لايطيقون، فأفضى ذلك إلى انحلال أمرهم واندراس احتسابهم.

ويبدو أن الأوضاع المضطربة قد تبعث إلى الاندفاع والاسترسال، وتجرُّ لمواقف غير محررة كما في هذه الحادثة التي أودت بالاحتساب.

وهذا يذكِّرنا بفتنة ابن الأشعث سنة ٨١هـ؛ حيث لم يقتصر ابن الأشعث الكندي ومَن تبعَه على خلع الحَجَّاج الثقفي حتى تجاوزوه إلى خلع الخليفة عبد الملك بن مروان القرشي، ثم نفروا من مصالحة الخليفة على عزل الحجاج. فأعقب هذه الفتنة شرٌّ كبير، وهلك خلق كثير، وتولَّد عنها الإرجاء[5].

وسطَّر ابن خلدون كلاماً متيناً بشأن تعثُّر الثوار القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأورد حكاية سلامة الأنصاري وكثرة أتباعه من العامة والدهماء الذين تجمعهم هذه الدعوة الدينية، لكنهم يفتقدون إلى القبائل والعشائر الذين تذبُّ عنهم، فابن خلدون يجزم أن الدعوة الدينية لا تتم من غير عصبية أو قبيلة تنتصر لهم، وأن هؤلاء الثوار القائمين بتغيير المنكر يعرِّضون أنفسهم للمهالك؛ فالدول القوية لا يهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر كما عبَّر ابن خلدون[6].

(٤) انظر: المنتظم لابن الجوزي: ١٠/ ٩٢ – ٩٣ – ١٠٧، ومقدمة ابن خلدون: ٢/ ٥٣٠ – ٥٣١.
(٥) انظر: البداية لابن كثير: ٩/ ٣٥ – ٥٤.
(٦) انظر: مقدمة ابن خلدون: ٢/ ٥٢٨ – ٥٣٢.

ومن ثورات العامة أن في سنة ٣٠٨هـ ارتفع الغلاء والمكوس في بغداد فاضطربت العامة لذلك وأوقعوا شغباً... وعندئذٍ أزيلت المكوس وهبطت الأسعار[١].

فهيجان العامة آنذاك كان سبباً في زوال الضرائب ورخص الأسعار.

وفي سنة ٢٢٧هـ خرج رجل بالشام يُقال له: أبو حرب المبرقع اليماني لما اعتدى أحد الجنود على امرأته، فقَتَل أبو حرب ذلك الجنديَّ، ثم تحصَّن في الجبال، واتبعه على ذلك خلق كثير من الفلاَّحين والحراثين، وبلغ أتباعُه قرابة مائة ألف مقاتل، فلما حان وقت حراثة الأرض تفرَّق عنه الناس إلى أراضيهم! ولم يبقَ معه إلا شرذمة قليلة فتمَّ أسره والذهاب به إلى الخليفة العباسي المعتصم[٢].

فما أسرع استجابة الحرَّاثين حال الفراغ والبطالة، وما أعجل تنصُّلهم وقت الحرث، وركونهم للزرع!

ومن ثورات العامة أن في سنة ٤٠٣هـ في عهد الخليفة العباسي القادر بالله توفيت زوجة أحد رؤساء النصارى ببغداد فأُخرجت جنازتها ومعها الطبول والصلبان، فأنكر ذلك بعض الهاشميين، فضربه بعض النصارى بدبوس في رأسه، فثار المسلمون، ووقع شغب وقتال، وانتشرت الفتنة، وغلِّقت جوامع، ثم أُخِذ هذا النصراني لدار الخلافة فسكنت الأمور[٣].

(١) انظر: المنتظم: ١٣/ ١٩٤.
(٢) انظر: البداية: ١٠/ ٢٩٥.
(٣) انظر: المنتظم: ١٥/ ٩١ – ٩٢.

ويبدو أن هذه الحادثة كانت سبباً في إلزام النصارى بالشروط العمرية، وفيها: «لا نرفع أصواتنا مع موتانا، ولا نظهر صليباً»[٤].

وقد أحسن الخليفة القادر بالله بإحيائه هذه الشروط التي جددها الخلفاء السابقون أمثال: عمربن عبد العزيز، وهارون الرشيد، والمتوكل.

وكان عهدالقادر لا يخلو من أحداث تحكي شغب النصارى، وبغيَهم على المسلمين، وظلمَ بعض عامة المسلمين للنصارى[٥]، لكن بإلزام النصارى الشروط العمرية سنة ٤٠٣ هـ اختفى الشغب واستقرت الأحوال، كما اعترف بذلك جان موريس فييه أحد النصارى المعاصرين[٦].

والحاصل أن هيجان العامة و ثوراتهم كانت سبباً في ظهور الشروط العمرية واستقرار الأحوال وتحقق العدل.

وفي سنة ٤٢٩ هـ أمر جلال الدولة أن يلقَّب بـ «شاهنشاه»[٧] وخُطِب له بذلك على المنابر، فنفر العامة ورجموا الخطباء، ووقعت فتنة شديدة، فاستفتى الفقهاء، فأجازه بعضهم، ومنعه آخرون[٨].

والمقصود أن العامة بفطرتهم نفروا من منازعة الله – تعالى – في أسمائه وما يختص به، وهو ما جعل السلطان يستفتي العلماء في هذا اللقب.

والحاصل أن للعامة تأثيراً بيِّناً في الشغب على ولاة السوء، والهيجان على أهل الكفر والابتداع، فسذاجة العامة وعفويتهم تبعث على الشجاعة والإقدام، مع ما قد يكتنفها من البغي والعدوان، والولوج في مزالق لا يطيقونها، كما أنهم قد ينفضُّون سريعاً كما وقع لأتباع أبي حرب المبرقع.

وبالجملة فالعامة يمكن أن يحققو مكاسب للأمة، وإنجازات لبلادهم، ما لا يحققه النُخَب الذين أنهكهم التفكير وأقعد طاقاتهم التنظير، والثورات الحاضرة خير شاهد على ذلك.

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/ ٣٣٠، وأحكام أهل الذمة لابن القيم: ٢/ ٦٥٩.
(٥) انظر: الكامل: ٩/ ١٣٦، والبداية: ١١/ ٣٣٠.
(٦) انظر: أحوال النصارى في خلافة بني العباس لجان فييه، ص٢٦٥.
(٧) شاهانشاه: ملك الملوك، وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ: «إن أخنع اسم عند الله رجل تسمَّى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله»، أخرجه البخاري ومسلم.
(٨) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١/ ٨٤، والمنتظم لابن الجوزي: ١٥/ ٢٦٥.

نـــمـــاء

منهج بناء الشخصية الإسلامية
من الرضاعة إلى ما بعد الجامعة

للمربين..
..للأسرة..
..للدعاة

بمشاركة فريق من الباحثين المختصين

أولادي والتقنية

بناء قيادات اجتماعية فاعلة

كيف نبني داعية مؤثراً؟

أريد بناء الخلق الحسن لدى ابنتي

ابني المراهق وعلاقته بالله

كيف أجعل طفلي منظما.

إعداد مؤسسة
المربي
ALMURABBI

إخراج و تصميم
BN
www.BNet.ws

مجلة البيان وجميع إصداراتها المتنوعة متوفرة
بمتجر آبل الإلكتروني لأجهزة آيباد وآيفون.
(فقط عليك تحميل تطبيق البيان)

هدية لجمهورنا الكريم، عدد المجلة لشهر جمادى الأولى 1433هـ

مجاناً على المتجر بالإضافة إلى الأعداد السابقة

سوق.كوم
الطريقة الأسهل للبيع و الشراء

وما زالت عروضنا مستمرة
في الأسواق الإلكترونية

www.albayan.co.uk